جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت عنوان:

استراتيجيات تنمية القطاعات المنتجة في ظل تقلبات أسعار النفط
دراسة حالة الجزائر2000- 2016

إعداد الطالبتين:

- جنات بن سعادة
- كوثر عطار

إشراف الأستاذ:

- عبد الحليم جدي

السنة الجامعية:2018/2017

﴿ رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلاَ تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلاَ تُحَمِّلْنَا مَا لاَ طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنتَ مَوْلاَنَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴾

صدق الله العظيم

[سورة البقرة: الآية286]

شكر وتقدير

الحمد لله والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى سيدنا ونبينا وحبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم.

صدق حبيب الله حين قال "من لم يشكر الناس لم يشكر الله، ومن أسرى إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تستطيعوا فادعو له".

نشكر الله ونحمده حمدا كثيرا سبحانه الذي أعاننا على إتمام هذا العمل المتواضع، ونسأله أن يباركه.

ولا يسعنا إلا أن نتقدم بجزيل الشكر و عظيم التقدير إلى أستاذنا الفاضل المشرف على هذه المذكرة، الدكتور "**جدي عبد الحليم**"، الذي تكرم بالإشراف على هذه المذكرة أولا، وعلى حسن المتابعة ثانيا.

كما نشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذه المذكرة، ونخص بالذكر الدكتور"**حجاج عبد الحكيم**"، الدكتور "**بخاخشة موسى**"، الدكتور"**بن جلول خالد**" وكل من الأستاذ "**جغوط عبد الرزاق**"والأستاذ "**بوعظم وليد**". والشكر أيضا موصول لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة.

كما نتقدم بالشكر إلى جميع أساتذة قسم العلوم الاقتصادية الذين، والعاملين والعاملات بإدارة القسم وكذلك العاملين والعاملات بمكتبة الكلية.

الإهداء:

لك الحمد ربي على عظيم فضلك و كثير عطائك.

الصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيد البشرية و خاتم الأنبياء و المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم، أهدي هذا العمل المتواضع إلى أعز ما لدي:

إلى شمس غابت قبل أن تسعد بنجاحي سبب وجودي من جعلت الجنة تحت أقدامها واشتاق قلبي إليها كثيرا **" أمـــــي"** الحنونة واسكنها الفردوس الأعلى

إلى **أمي** الثانية جـــدتي أطال الله في عمرها لها الفضل بعد الله بتربيتي وتعليمي

من لم أجد له في الدنيا مثيلا وعلمني أن العلم ثمرة الصبر والاجتهاد **أبي** الغالي أطال الله في عمره

إلى **أبـي** الثاني جـدي أطال الله في عمره ورزقه الصحة والعافية، أبي الحنون الغالي الطيب الودود

إلى... سندي في الحياة إخوتي حفظهم الله ووفقهم في حياتهم

إلى...خالي نبع العطاء ومصدر الإكرام وزوجته

إلى... ملاك قلبي ورمز الصفاء والمحبة خالتي غنية وردة البيت

إلى رمز النقاء وبراءة العائلة **محمد، عبد السلام، علي، جنى، فرح، فتيحة، محمود، ميرال**

إلى ...شريك حياتي **زوجي** الغالي وعائلته الكريمة

إلى... شريكتي في الدرب التي جمعني بها القدر وتقاسمت معي مشقة هذا العمل **كوثر**

إلى..... كل الأقارب من قريب وبعيد.

إلى كل من والصديقات والزميلات

جنات

الاهداء

لك الحمد ربي على عظيم فضلك و كثير عطائك.

الصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيد البشرية و خاتم الأنبياء و المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم، أهدي هذا العمل المتواضع إلى أعز ما لدي:

إلى..... التي حملتني وهنا على وهن، ووفرت لي شروط الراحة التامة، إلى من غمرتني بعطفها وروتني بدموعها إلى منبع صمودي وقوتي وسر نجاحي إلى نبع الحنان و التضحية أمي الغالية حفظها الله.

رمز العطاء و التضحية.. إلى من فرش لي الطريق وردا.. وحصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم ... إلى الذي تحمل كل شيئ في سبيل تعليمي.... ووقف أمام كل المتاعب والصعوبات ...أبي الغالي حفظه الله.

إلى..... أختي و زهرة قلبي" هديل"

وإلى..... سندي في الحياتي إخوتي إسلام وسراج الدينا

إلى..... كل الأقارب من قريب وبعيد.

إلى..... رفيقة دربي أختي التي لم تنجبها أمي حبيبتي "بن سعادة جنات"التي كانت نصف الثاني في هذا العمل.

إلى..... كل رفقاء الدرب اللذين كانوا بمثابة إخوة، زميلاتي و زملائي صديقاتي وأصدقائي الأعزاء.

إلى..... كل من أنار لي الطريق في سبيل تحصيل العلم ولو بقدر بسيط من المعرفة "أساتذتي الكرام".

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء والتشكرات	
فهرس المحتويات	IV
قائمة الجداول	IX
قائمة الاشكال	X
قائمة الملاحق	XI
المقدمة	**[أ- د]**
الفصل الأول: تقلبات أسعار النفط وأثاره على اقتصاديات الدول	[32-3]
تمهيد	3
المبحث الأول: الاطار النظري للنفط	4
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النفط	4
الفرع الأول: نشأة النفط وأهم النظريات المفسرة لتكونه	4
الفرع الثاني: تعريف النفط	6
الفرع الثالث: خصائص النفط	7
المطلب الثاني: الصناعة النفطية	7
الفرع الأول: تعريف الصناعة النفطية	8
الفرع الثاني: خصائص الصناعة النفطية	8
الفرع الثالث: مراحل الصناعة النفطية	9
المطلب الثالث: أهمية النفط	12
الفرع الأول: الأهمية الاقتصادية	12
الفرع الثاني: الأهمية الاجتماعية	13
الفرع الثالث: الأهمية السياسية للنفط	14
الفرع الرابع الأهمية العسكرية للنفط	14
المبحث الثاني: تطورات أسعار النفط في السوق النفطية	15
المطلب الأول: تعرف سعر وأنواعه	15
الفرع الأول: تعريف سعر النفط	15
الفرع الثاني: أنواع سعر النفط	15
المطلب الثاني السوق النفطية والأطراف الفاعلون فيها	17
الفرع الأول: السوق النفطية	14
الفرع الثاني: الفاعلون في السوق النفطية	19

المطلب الثالث: تطورات أسعار النفط	21
الفرع الاول: الفترة الممتدة من 1970-1985	21
الفرع الثاني: الفترة الممتدة من 1986-1999	22
الفرع الثالث: الفترة الممتدة من 2000-2013	24
الفرع الرابع: الفترة الممتدة من2014-2016	26
المبحث الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول	27
المطلب الأول: أسباب تقلبات أسعار النفط	27
المطلب الثاني: أثار تقلبات أسعار النفط على الول المصدرة للنفط	29
الفرع الأول: أثر الارتفاع	29
الفرع الثاني: أثر الانخفاض	30
المطلب الثالث: أثار تقلبات أسعار النفط على الدول المستهلكة	30
الفرع الأول: أثر الارتفاع	30
الفرع الثاني: أثر الانخفاض	31
خلاصة الفصل	32
الفصل الثاني: القطاعات المنتجة واستراتيجية تنميتها	68-33
تمهيد:	34
المبحث الأول: القطاع الفلاحي واستراتيجيات تنميته	35
المطلب الأول: أساسيات حول الفلاحة	35
الفرع الاول: تعريف الفلاحة	35
الفرع الثاني: مقومات الفلاحة	35
الفرع الثالث: أهمية القطاع الفلاحي	37
المطلب الثاني: التنمية الفلاحية	38
الفرع الأول: مفهوم التنمية الفلاحية وأهدافها	38
الفرع الثاني: نماذج التنمية الفلاحية	39
المطلب الثالث: استراتيجيات القطاع الفلاحي	39
الفرع الأول: استراتيجيات التنمية الزراعية	40
الفرع الثاني: استراتيجيات تنمية الثروة الحيونية	43
المبحث الثاني: القطاع الصناعي واستراتيجيات تنميته	44
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الصناعة	44
الفرع الأول: مفهوم الصناعة	44
الفرع الثاني: أنواع الصناعة	45
الفرع الثالث: مقومات الصناعة	46
المطلب الثاني: التنمية الصناعية	47
الفرع الأول: تعريف التنمية الصناعية	47

الفرع الثاني: أهداف التنمية الصناعية	47
المطلب الثالث: أهم استراتيجيات تنمية القطاع الصناعي	49
الفرع الأول: استريجيات المتعلقة بملكية المشروعات الصناعية	49
الفرع الثاني: استراتيجيات التصنيع المتعلقة بالفن الإنتاجي	50
الفرع الثالث: استراتيجيات التصنيع المتعلقة بالسوق المستهدفة	50
الفرع الرابع: استراتيجيات أخرى	52
المبحث الثالث: قطاع السياحة واستراتيجيات تنميته	54
المطلب الأول: مفهوم السياحة وأهميتها	54
الفرع الاول: مفهوم السياحة	54
الفرع الثاني: أهمية السياحة	55
المطلب الثاني: أنواع ومقومات السياحة	56
الفرع الاول: أنواع السياحة	56
الفرع الثاني: مقومات السياحة	58
المطلب الثالث:استراتيجيات تنمية القطاع السياحي	59
الفرع الأول: مفهوم وأشكال التنمية السياحية	59
الفرع الثاني: أهداف تنمية القطاع السياحي	61
الفرع الثالث: آليات ترقية القطاع السياحي	61
خلاصة الفصل الثاني	68
الفصل الثالث: تقلبات أسعار النفط وحتمية تنمية القطاعات المنتجة في الجزائر	69-
تمهيد	69
المبحث الأول: القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري	69
المطلب الأول: اكتشاف النفط وأهميته في الجزائر	69
الفرع الأول: اكتشاف النفط في الجزائر	69
الفرع الثاني: أهمية النفط في الاقتصاد الجزائر	70
المطلب الثاني: الإمكانيات النفطية للجزائر	72
الفرع الأول: الاحتياطي النفطي في الجزائر	72
الفرع الثاني: الإنتاج النفطي في الجزائر	73
الفرع الثالث: تنافسية النفط الجزائري	74
المطلب الثالث: انعكاس تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري	76
الفرع الاول: انعكاس تقلبات أسعار النفط على احتياطي الصرف الأجنبي	76
الفرع الثاني: انعكاس تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي	77
الفرع الثالث: انعكاس تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة	78
الفرع الرابع: انعكاس تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري	79
المبحث الثاني: القطاع الفلاحي كبديل استراتيجي	81

المطلب الأول: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر	81
الفرع الأول: مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر	81
الفرع الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري	84
المطلب الثاني: استراتيجيات تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر	86
الفرع الأول: الاصلاحات الفلاحية منذ الاستقلال إلى نهاية التسعينات	76
الفرع الثاني: تأهيل القطاع الفلاحي في ظل السياسات الحديثة 2000-2014	89
المطلب الثالث: مشاكل وآليات ترقية القطاع الفلاحي الجزائري	92
الفرع الأول: مشاكل القطاع الفلاحي الجزائري	92
الفرع الثاني: آليات ترقية القطاع الفلاحي الجزائري	93
المبحث الثالث: القطاع الصناعي كبديل استراتيجي	95
المطلب الأول: واقع القطاع الصناعي في الاقتصاد الجزائري	95
الفرع الأول: مميزات القطاع الصناعي الجزائري	95
الفرع الثاني: مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني	96
المطلب الثالث: استراتيجيات التنمية الصناعية في الجزائر	99
الفرع الأول: الاستراتيجية الصناعية من 1962-1989	99
الفرع الثاني: القطاع الصناعي خلال فترة التسعينات	100
الفرع الثالث: استراتيجيات انعاش ودعم النمو الاقتصادي	100
المطلب الثالث: معيقات القطاع الصناعي وسبل تطويره	101
الفرع الأول: معيقات القطاع الصناعي	101
الفرع: سبل تطوير القطاع الصناعي في الجزائر	102
المبحث الرابع: القطاع السياحي كبديل قاعدي	105
المطلب الاول: واقع السياحة في الجزائر	105
الفرع الاول: المقومات السياحية في الجزائر	106
الفرع الثاني: مساهمة القطاع السياحي في الجزائر	109
المطلب الثاني: استراتيجيات القطاع السياحي في الجزائر	110
الفرع الاول: المخطط الثلاثي 1967-1969	110
الفرع الثاني: المخطط الرباعي الأول 1970-1973	111
الفرع الثالث: المخطط الرباعي الثاني 1974-1977	111
الفرع الرابع: المخطط الخماسي الأول 1980-1984	112
الفرع الخامس: المخطط الخماسي الثاني 1985-1989	113
الفرع السادس: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2004-2005	113
الفرع السابع: البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005-2009	114
الفرع الثامن: السياسة السياحية لأفاق 2010	114
الفرع التاسع: الاستراتيجية السياحية الجزائرية أفاق 2013	114
الفرع العاشر: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2025	115

المطلب الثالث: عراقيل وآليات النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر	116
الفرع الأول: عراقيل تنمية السياحة في الجزائر	116
الفرع الثاني: آليات النهوض بالقطاع السياحي الجزائري	119
خلاصة الفصل الثالث	**123**
الخاتمة	124
قائمة المراجع	**128**
الملاحق	139
الملخص	

قائمة الجداول:

جدول رقم(1): تطورات أسعار النفط من 1970 إلى 1985.....22
جدول رقم(2):تطورات أسعار النفط من 1986 إلى 1999.....23
جدول رقم(3): تطورات اسعار النفط من 2000 إلى 2013.....24
جدول رقم(4): تطورات أسعار النفط من 2014 إلى 2016.....26
جدول رقم(05): تقدير المسافة بين أهم الدول المصدرة للنفط وأوروبا الغربية.....75
جدول رقم(06): مقارنة بين النفط الجزائري وبعض نفوط الأوبك.....76
جدول رقم(07): مساهمة الصادرات والواردات الفلاحية في الميزان التجاري 2000-2015.....85
جدول رقم(08): مساهمة الصادرات الصناعية خارج المحروقات في اجمالي الصادرات 2000-2016.....98
جدول رقم(09): توزيع سعة الفنادق والمؤسسات المماثلة لها 2015.....108
جدول رقم(10): حصيلة برنامج المخطط الثلاثي من 1967-1969.....111

قائمة الأشكال:

الشكل رقم (1): تطور احتياطي النفط في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2016).....73

الشكل رقم (2): تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2016) 74

الشكل رقم (3): تطور أسعار النفط واحتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة (2000-2016).....76

الشكل رقم (4): تطور أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)..... 77

الشكل رقم (5): تطور أسعار النفط والميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة(2000-2016).....78

الشكل رقم (6): تطوير أسعار النفط والميزان التجاري في الجزائر خلال (2000-2016).....80

الشكل رقم(7) : تطور استغلال الأراضي الزراعية للفترة(2000-2016).....82

الشكل رقم (8): تطور مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي (2000-2016).....84

الشكل رقم (9): مساهمة القطاع الفلاحي في توفير اليد العاملة (2000-2016).....86

الشكل رقم (10):مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي (2000- 2016).....97

الشكل رقم (11):مساهمة القطاع الصناعي في العمالة (2000-2016) 97

الشكل رقم (12): مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الاجمالي (2000-2016).....109

الشكل رقم (13): مساهمة القطاع السياحي في العمالة (2000-2016) 110

قائمة الملاحق:

الملحق رقم (1): احتياطي النفط في الجزائر (2000- 2016) 139

الملحق رقم (2): إنتاج النفط في الجزائر (2000- 2016) .....140.

الملحق رقم(3): تطور أسعار النفط واحتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر (2000-2016).....141

الملحق رقم(4): تطور أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (2000-2016).....142

الملحق رقم(5): تطور أسعار النفط والميزانية العامة في الجزائر (2000-2016).....143

الملحق رقم (6): تطور أسعار النفط والميزان التجاري في الجزائر (2000-2016.....144

الملحق رقم(7): تطور استغلال الأراضي الزراعية للفترة (2000-2016).....145

الملحق رقم (8): تطور مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي (2000- 2016).....146

الملحق رقم: (9)مكانة اليد العاملة في القطاع الفلاحي (2000-2016) 147

الملحق رقم(10): مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي (2000- 2016).....148

الملحق رقم (11): مكانة اليد العاملة في القطاع الصناعي (2000-2016).....149

ملحق رقم(12): مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الاجمالي (2000-2016).....150

الملحق رقم (13): مساهمة القطاع السياحي في العمالة (2000-2016).....151

المقدمة

تمهيد:

يعد النفط من أهم المحركات الأساسية للاقتصاد العالمي إذ يحتل مركز السيادة في مصادر الطاقة في العالم باعتباره ذو قيمة إستراتيجية حيوية وضرورية في السلم والحرب، ويعد محور وأساس النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، السياسية والعسكرية حيث يؤثر في كل منها تأثيراً مباشراً وفعالاً مما يكسبه أهمية تنعكس في شتى مجالات الحياة وبالرغم من هذه الأهمية إلا أن لأسعار هذا المورد الاستراتيجي أثار اقتصادية تختلف باختلاف سلوك السعر في السوق النفطية حيث أن تقلبات أسعار النفط تشكل خطراً على كل من الدول المنتجة والمستهلكة له.

وبما أن الجزائر من بين الدول المنتجة والمصدرة وباعتبار قطاع المحروقات المحرك الأساسي لاقتصادها، الذي يعد اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى؛ هذا ما يجعله أكثر عرضة للصدمات جراء أي انخفاض أو ارتفاع لسعر النفط في الأسواق الدولية، فهذا الاعتماد غير العقلاني على الموارد النفطية، شكل عقبة رئيسية أمام الاقتصاد الجزائري خاصة في ظل الظروف الحالية التي يعيشها العالم جراء الانخفاض المستمر في أسعار النفط الذي انعكس على واقع قطاع المحروقات في الجزائر، وأهم مؤشراته تبين الوضعية الحرجة التي تواجهها الجزائر نتيجة تراجع عائداتها النفطية من جهة، وهشاشة الاقتصاد الوطني وضعف تنافسيته من جهة أخرى، ففي هذه الحالة الدولة ملزمة بضرورة تبني سياسة تنموية واضحة المعالم من خلال تطبيق إستراتيجية التنويع الاقتصادي واتخاذ جميع التدابير من أجل إنجاحها، وذلك بإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني ورفع مستوى القطاعات المنتجة (الاقتصادية البديلة) في الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين كفاءة وفاعلية هذه القطاعات، وخاصة القطاع الفلاحي الذي يعتبر من أبرز القطاعات الاقتصادية الحيوية، إذ لا يمكن التفكير في التنمية الاقتصادية المستدامة دون اعتبار الفلاحة بداية وأولوية التنمية ، وكذلك القطاع الصناعي الذي يلعب دورا محوريا في تطوير وتنويع الاقتصاد الوطني؛ بالإضافة إلى القطاع السياحي الذي يعد قطاع استراتيجي خالق للقيمة المضافة والنهوض به حتمية لابد منها لما تتمتع به الجزائر من إمكانيات وقدرات سياحية متنوعة طبيعية وثقافية ...

ومن هذا المنطلق نجد الجزائر تسعى محاولة لترقية وتطوير هذه القطاعات كبدائل إستراتيجية للقطاع النفطي، وذلك من خلال تبني استراتيجيات تنموية متعددة ومختلفة تجسدت في شكل برامج تنموية وسياسات اصلاحية متتالية.

❖ **مشكلة الدراسة:**

استنادا إلى ما سبق عرضه، يتم طرح إشكالية الدراسة كالتالي:

- **كيف يمكن أن تساهم الاستراتيجيات الرامية لتنمية القطاعات المنتجة في تطوير الاقتصاد الوطني في ظل تقلبات أسعار النفط؟**

لمعالجة وتحليل الإشكالية الرئيسية وبغية الوصول إلى معرفة مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري وكذا صياغة الاستراتيجيات البديلة للقطاع النفطي تنبثق مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- **كيف تؤثر تقلبات أسعار النفط في السوق النفطية على اقتصاديات الدول؟**
- **فيما تتمثل القطاعات المنتجة في الجزائر؟**
- **هل نجحت الإستراتيجيات التي تبنتها الجزائر في النهوض بالقطاعات المنتجة ؟**

❖ **فرضيات الدراسة:**

لمعالجة الإشكالية السابقة والتساؤلات التي تفرعت عنها قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

1. يوجد أثر سلبي قوي للتقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول المنتجة للنفط في حين تأثر بالإيجاب على الدول المستهلكة له.
2. تتمثل القطاعات المنتجة في الجزائر في القطاع الفلاحي والصناعي والسياحي.
3. المخططات التنموية التي اتبعتها الجزائر للنهوض بالقطاعات المنتجة حققت نجاحا من خلال تشجيع وإزالة جميع العراقيل التي تقف في طريق نمو هذه القطاعات.

❖ **أهمية الدراسة**

تتجلى أهمية هذه الدراسة في توضيح :

- أهمية النفط في حد ذاته كسلعة حيث لم يعد مصدر للطاقة وإنما مصدراً لتمويل الاقتصاد بالنسبة للدول المنتجة عامة والجزائر خاصة؛
- بما أن النفط مورد ناضب وجب التفكير في استراتيجيات بديلة له من الناحية القطاعية للمساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للمجتمع الدولي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة؛
- ضرورة التوجه نحو الاقتصاد المتجدد الخالق للقيمة، في ظل تقلبات أسعر النفط و الرقي بالمستوى المعيشي لأفراد المجتمع.

❖ **أهداف الدراسة:**

كما نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:

- الوقوف على مختلف التطورات التي عرفتها أسعار النفط في السوق النفطية وتحليلها وتشخيصها وتحديد أثرها على الدول المنتجة والمستهلكة للنفط؛
- الوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار النفط ما يجعله رهينة للتغيرات التي تحدث في السوق النفطية العالمية؛
- الكشف عن البدائل المقترحة لقطاع المحروقات في ظل المقومات المتاحة

- عرض واقع مختلف الاستراتيجيات التنموية المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية لدعم وتنمية القطاعات المنتجة؛
- توضيح أهم المشاكل والعوائق التي حالت دون المساهمة الفعلية للقطاعات المنتجة في النهوض بالاقتصاد الوطني
- تزويد المكتبة الجامعية بمثل هذا النوع من الدراسات العلمية، التي تعالج مشكلة معاصرة يعاني منها الاقتصاد الوطني مع محاولة اقتراح حلول المناسبة أو الوقوف على الأسباب الحقيقية لها، نظرا لأهمية هذا النوع من الدراسات خاصة في مثل هذه الظروف العالمية التي تشهد فيها أسعار النفط تقلبات مستمرة.

❖ **المنهج المتبع:**

للإجابة على الإشكالية المطروحة واثبات صحة الفرضيات ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال عرض مختلف التعاريف والمفاهيم الخاصة بالنفط، سعر النفط، السوق النفطية إضافة إلى التعريف بالقطاعات المنتجة واستراتيجيات تنميتها، بالإضافة إلى إتباع المنهج التحليلي من خلال تحليل الوقائع الاقتصادية المرتبطة بالسوق النفطية العالمية وأسعار النفط، وتحليل إحصائيات القطاعات المنتجة في الجزائر.

❖ **هيكل الدراسة:**

لغرض الإحاطة بالموضوع والإجابة عن التساؤلات المطروحة، قمنا بوضع المقدمة كتمهيد للموضوع وخاتمة تتضمن اختبار للفرضيات وأهم نتائج واقتراحات الموضوع يتوسطهما ثلاث فصول كالأتي:

الفصل الأول: تطرقنا فيه لتقلبات اسعار النفط في السوق النفطية وأثرها على اقتصاديات الدول حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث المبحث الأول يتناول الاطار النظري للنفط والبحث الثاني يتضمن السوق النفطية والفاعلون فيها أما المبحث الثالث تطرقنا فيه لأثر تقلبات أسعار النفط على الدول المنتجة والمستهلكة له.

الفصل الثاني: والذي تناولنا فيه للقطاعات المنتجة واستراتيجيات تنميتها حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث المبحث الأول بعنوان القطاع الفلاحي واستراتيجيات تنميته، والمبحث الثاني تناول القطاع الصناعي واستراتيجيات تنميته أما المبحث الثالث خصصناه للقطاع السياحي واستراتيجيات تنميته.

الفصل الثالث: فقد خصص لدراسة تقلبات أسعار النفط وحتمية تنمية القطاعات المنتجة في الجزائر والذي اقتضت الدراسة تقسيمه إلى أربعة مباحث حيث تضمن المبحث الاول مكانة القطاع النفطي في الجزائر أما المبحث الثاني والثالث والرابع فقد خصص لدراسة القطاع الفلاحي والصناعي والسياحي على التوالي كبديل استراتيجي.

❖ **صعوبات البحث**: تكمن الصعوبات التي اعترضتنا في:

- وجود تضارب في الاحصائيات في الكثير من الأحيان فضلا عن تأخر المؤسسات والمنظمات المعنية بإصدارها.
- قلة المراجع في بعض العناصر.

تمهيد

يعد النفط من أهم موارد الثروة الاقتصادية في عالمنا المعاصر، وذو أهمية إستراتيجية باعتباره مصدرا رئيسيا للطاقة، وترتبط هذه الأهمية بعوائده الكبيرة، وبما يمكن انتاجه من منتجات نفطية تعد محرك لعدت نشاطات أخرى، ما جعله يكتسب مكانة هامة ضمن أطر التجارة الخارجية، وموقع خاص في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية، نظرا للدور الهام الذي يقوم به في تطوير الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وهو محور دوران تقدم الحضارة الانسانية في القرن العشرين وما بعده وفي نفس الوقت كان أداة للسيطرة والتميز والحروب ومازال المحرك لآليات السياسة والاقتصاد.

ولقد أدت هذه الأهمية الخاصة للنفط إلى أن تكون أسعاره محل اهتمام وذو ميزة خاصة، حيث أصبحت أسعار النفط مرتبطة بالتطورات الرئيسية في الاقتصاد العالمي الأمر الذي جعل السوق النفطية تتميز بعدم الاستقرار والثبات والتي تقود إلى حدوث اختلاف كبير بين العرض والطلب، حيث أن السوق النفطية ذات طبيعة خاصة يتأثر بعدة أسباب تؤدي إلى ارتفاع وانخفاض على أسعار النفط والتي تأثر على اقتصاديات الدول المنتجة والمستهلكة.

ومن هذا المنطلق سيتم التطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الاول: الإطار النظري للنفط

المبحث الثاني: تطورات أسعار النفط في السوق النفطية

المبحث الثالث: آثار تقلبات أسعار النفط على الدول المنتجة والمستهلكة له

المبحث الأول: الإطار النظري للنفط

النفط مصدر رئيسي للطاقة في العالم ويعد سلعة استراتيجية دولية تتضمن قيمة عالية فهو يحظى باهتمام جميع الدول لما له من أهمية كبيرة في جميع مجالات الحياة، ومن خلال ذلك فإننا سنتطرق في هذا المبحث إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالنفط، وإلى الصناعة النفطية وأهم المراحل التي تمر بها، كما سنحاول إبراز الأهمية التي يتمتع بها النفط في مختلف مجالات الحياة.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النفط

تم تخصيص هذا المطلب الإلمام بمختلف المفاهيم المتعلقة بالنفط من نشأة وأصل تكونه والتعريف به وبأهم خصائصه

الفرع الأول: نشأة النفط وأهم النظريات المفسرة لتكونه

سيتم في هذا الفرع التطرق لنشأة النفط والنظريات المفسرة لتكونه

أولا– نشأة النفط

يعتبر النفط من أهم موارد الثروة الاقتصادية في عالمنا المعاصر، فقد لعب دورا مؤثرا وفعالا في إعادة رسم الخارطة السياسة، الاقتصادية والدولية، وقد عرف الانسان النفط منذ آلاف السنين لكنه لم يكلف نفسه عناء البحث عليه بل كان يستخدمه حيث وجده وعلى الحالة التي وجدها عليها، وتذكر الكتب القديمة أن سيدنا نوح عليه السلام استخدم الزفت في تركيب سفينته؛ وفي القرن التاسع ميلادي بدأت حقول النفط في باكو في الإتحاد السوفياتي، والهنود الحمر في قارة أمريكا الشمالية وفي مصر أيام الفراعنة الذين استخدمه في مواد التحنيط، وقد كانت معرفتهم بهذه المادة العجيبة مرتبط ببعض الظواهر التي شاهدوها من خلال الانكسارات والشقوق في الأرض وإنسياب تلك المادة وخروجها مع الغاز الطبيعي ويؤكد لنا تاريخ الحضارة البشرية استعمال النفط الخام قديما للأغراض الطبية ولمنع تسرب الماء وفي بعض الأحيان للتشحيم والإنارة[1].

وقد حفر أول بئر نفط في الصين في القرن الرابع ميلادي أو قبل ذلك، وكان يتم إحراق الزيت لتبخير الماء المالح لإنتاج الملح وبحلول القرن العاشر تم استخدام أنابيب الخيزران لتوصيل الأنابيب لمنابع المياه المالحة... [2].

وفي عام 1859 تم حفر أول بئر للنفط على يد الكولونيل "أدوين دريك" في ولاية بنسلفانيا الأمريكية وخلال فترة قصيرة جدا، حفر مئات الآبار في المنطقة نفسها وتتابعت أعمال الحفر وأخذ الإنتاج يتزايد ببطء، حتى اشتد الطلب على النفط وفتح الباب على مصرعيه أمام صناعة النفط الحديثة؛ حيث تطور استخدامه تبعا للتطور الاقتصادي والتكنولوجي الذي مرت به المجتمعات الإنسانية فساعد هذا على استخدام النفط ومشتقاته المختلفة في كثير من أوجه الصناعة وأصبح النفط المصدر الأساسي للطاقة[3].

---

[1] حسان خضر؛ **أسواق النفط العالمية**؛ مجلة جسر التنمية؛ المعهد العربي للتخطيط؛ الكويت؛ العدد 57؛ نوفمبر 2006؛ ص 2.

[2] هاني عمارة؛ **الطاقة وعصر القوة**؛ دار غيداء للنشر والتوزيع؛ الأردن؛ الطبعة الأولى؛ 2012؛ ص137.

[3] حافظ برجاس؛ **الصراع الدولي على النفط العربي**؛ بيسان للنشر والتوزيع؛ لبنان؛ الطبعة الأولى؛ 2000؛ ص23.

وقد بدأت العلاقة بين النفط والاقتصاد العربي عندما اكتشف النفط في العراق عام 1909 ثم توالت الاكتشافات النفطية الكبرى غداة الحرب العالمية الثانية في الكويت والسعودية سنة 1938 وقطر سنة 1940 والإمارات العربية 1953 والجزائر سنة 1956 وليبيا 1958 وغيرها من الأقطار العربية الأخرى[1].

كان تاريخ النفط ومسيرته خلال القرن العشرين بكامله عالم يفيض بالأحداث ويرتبط ارتباط وثيقا بالصراعات، النفط هو أهم موضوع في عالمنا المعاصر سياسيا واقتصاديا، بسبب نجاحه في غزو العالم والسيطرة عليه ووهب البشرية حياة جديدة حيث سيطر الانسان على النفط في مراحله البدائية للاستعمال وعندما تطورت صناعة النفط وفتحت له الأسواق العالمية أصبح الانسان أسيرا في احتياجاته ومتطلباته خاضعا للنفط[2].

ثانيا– النظريات المفسرة لتكون النفط: هناك نظريتين تفسران أصل النفط وكيفية تكونه في الطبيعة، وهما كما يلي:

1. نظرية النشأة غير العضوية للنفط: تعد من أول وأقدم النظريات حول تفسير أصل تكون النفط والكيفية التي يتم فيها، فتجمع هذه النظرية على أن مادة النفط قد تكونت نتيجة لتعرض بعض الكيماوية في باطن الأرض إلى فعل بخار الماء، كإتحاد وتفاعل عنصر الهيدروجين مع الكبريت مثلا أو عنصر كبريت الحديد مع بخار الماء؛ وينشأ من إتحادهما مادة مشابهة للأسيتيلين التي تحولت إلى زيت بفعل العوامل الجيولوجية من ضغط وحرارة ويحدد أماكن تواجد النفط وفق هذه النظرية في المكامن النفطية من الصخور البركانية لأنها تحتاج إلى حرارة مرتفعة لتكوينها ويترتب عن ذلك النفط الناتج عن تفاعلها مع بخار الماء، وهذا يعد من المستحيل تواجده في ظل الصخور الرسوبية بحكم الظروف الجيولوجيا والفيزيوغرافية المسؤولة عن تكونها، ويتشهد أنصار هذه النظرية بمكامن النفط الموجودة في المكسيك واليابان ويعتبرون ذلك دليلا على صحتها، بينما يعترض أنصار النظرية العضوية على ذلك بقولهم أن النفط الموجود في مثل هذه الصخور ليس أصيلا وإنما مهاجر من أماكن أخرى ذات أصل عضوي[3].

2. نظرية النشأة العضوية للنفط: تقوم نظرية النشأة العضوية للنفط على أساس أن هناك مصدراً أساسياً يمثل مادة أولية لتكوينه، وأن النفط تكون من بقايا المواد العضوية للنباتات والحيونات التي تحللت في عصور قديمة المكونة من الكربون والهيدروجين، وأن زيت النفط يحتوي على البورفين والنتروجين اللذين يوجدان في المواد العضوية[4].

وعليه فإن أنصار هذه النظرية ينقسمون إلى مجموعتين[5]:

---

[1] محمود عبد الفضيل؛ **النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية**؛ المجلس الوطني للثقافية والفنون والآداب؛ عالم المعرفة؛ الكويت؛ الطبعة الأولى؛ 1999؛ ص63.

[2] هاني عمارة؛ مرجع سبق ذكره؛ ص132.

[3] أحمد مدحت اسلام؛ **الطاقة ومصادرها المختلفة**؛ مركز الأهرام للترجمة والنشر؛ مصر؛ الطبعة الثانية؛ 1996؛ ص ص62- 63.

[4] ابراهيم طه عبد الوهاب؛ **محاسبة البترول (وفقا للنظم العالمية والمحلية ومعايير الجودة الدولية)**؛ المكتبة العصرية المنصورة؛ مصر؛ الطبعة الأولى 2006؛ ص ص 22-23.

[5] محمد أزهر سعيد السماك؛ زكريا عبد الحميد باشا؛ **دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية**؛ المكتبة الوطنية؛ العراق؛ الطبعة الأولى؛ 1979؛ ص18.

- المجموعة الأولى وهم أنصار النظرية العضوية الحيوانية التي تؤكد بأن أصل النفط يرجع إلى بقايا كائنات حيوانية بحرية ضخمة ومجهرية كانت تعيش وسط مياه بحار دافئة وقد تجمعت في قيعان البحار والمحيطات، ورسبت بمرور الزمن تحت ضغط ملايين الأطنان وبظروف حرارية متباينة خلفت الزيت الحالي، ويشهد مؤيدوا هذه المجموعة بأن محور النفط الرئيسي في العالم الذي يمتد من خليج المكسيك غربا إلى الخليج العربي شرقا، كذلك المحور الثانوي بين جنوب شرق أوربا إلى جنوب شرق آسيا ينتمي إلى هذه النظرية؛
- المجموعة الثانية تؤكد على أن النفط هو من بقايا كائنات عضوية نباتية مختلفة حيث اندثرت وطمرت في باطن الأرض عبر ألاف السنين وتحللت في باطن الأرض لتكون مادة النفط، ويتخذ مؤديها من نفط العالم الموجود بولاية بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية.

الفرع الثاني: تعريف النفط

البترول والنفط هما كلمتان مترادفتان للدلالة على نفس المادة، حيث يعد "البترول" «Petroleum» كلمة من أصل لاتيني تتكون من مقطعين أولهما هو «Petr» وتعني صخر والثانية «oleum» وتعني زيت، وبذلك يكون معناه زيت الصخر [1].

كما أنه يطلق عليه اسم دارج "الذهب الأسود"؛ وهو عبارة عن سائل كثيف قابل للاشتعال بني غامق أو بني مخضر، يوجد في الطبقة العليا من القشرة الأرضية[2]، والنفط هو التسمية العامة لمزيج هائل ومعقد من المواد الهيدروكربونية الطبيعية[3]. سواء كانت على شكل سائل وعندئذ يسمى بالزيت الخام « Crude oil » أو يأخذ شكلا غازيا وحينئذ يسمى الغاز الطبيعي« Natural Gas»[4].

ويتكون النفط في الكثير من المناطق في الطبقة العلوية من الأرض على شكل تكوينات في خزانات في باطن الأرض يمكن استخراجها بواسطة الحفر أو الضخ، ويوجد النفط الخام عادة إما في الفرغات بين حبيبات أو بلورات الصخور الرسوبية أو في الشقوق، وأنظمة الكسور المتصلة والتي تكونت بفعل العمليات اللاحقة لعمليات الترسيب وهناك أنواع عديدة من النفط الخام تختلف من حيث نسبة الشوائب العالقة به، وكذلك من حيث الكم ونوع وكثافة باختلاف المخابئ التي تحتويها، وباختلاف مواقعها الجيولوجية، ومقدار عمقها في باطن الأرض[5].

ويصنف النفط الخام إلى ثلاثة أنواع رئيسية وإن كانت تتقارب فيما بينها وهي[6]:

---

[1] رمضان محمد مقلد، أحمد رمضان نعمة الله، عفاف عبد العزيز عابد؛ **اقتصاديات الموارد والبيئة**؛ الدار الجامعية؛ مصر؛ الطبعة الأولى؛ 2003؛ ص199.

[2] سعيد خليفة الحموي؛ **أساسيات إنتاج الطاقة(البترول– الكهرباء– الغاز)**؛ الأكاديميون للنشر والتوزيع؛ الأردن؛ الطبعة الأولى 2016؛ ص 93.

[3] أحمد عبد الموجود محمد عبد اللطيف؛ **تقلبات سعر صرف الدولار وأثرها على إقتصاديات الدول رالعربية المصدرة للبترول (أوبك)**؛ دار التعليم الجامعي؛ مصر؛ الطبعة الأولى؛ 2016؛ ص 3.

[4] كامل بكري؛ محمود يونس؛ عبد النعيم مبارك؛ **الموارد واقتصادياتها**؛ دار النهضة العربية؛ لبنان؛ الطبعة الأولى؛ 1986؛ ص 167

[5] عبد المقتدر عبد العزيز السيد؛ **البترول وطرق اكتشافه**؛ دار الفكر؛ الأردن؛ الطبعة الأولى؛ 2008؛ ص23.

[6] حمد بن محمد آل الشيخ؛ **اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة**؛ مكتبة العبيكان للنشر؛ السعودية؛ الطبعة الأولى؛ 2007؛ ص71.

1. النفط البرافيني الذي يحتوي على شمع البرافين ويعطي قدراً ممتازاً من الشمع ومن الزيوت الممتازة؛
2. النفط الأسفلتي الذي يحتوي على قدر قليل من شمع البرافين ونسبة عالية من المواد الأسفلتية؛
3. النفط الخليط الذي يحتوي على كميات كبيرة من شمع البرافين والمواد الأسفلتية.

الفرع الثالث: خصائص النفط

يتمتع النفط بمجموعة من الخصائص نذكرها فيما يلي:

- اختلاف الخواص الطبيعية للنفط من خلال مكوناته الكيميائية والفيزيائية بل أن هناك أنواعا تختلف تبعا لنسب احتوائها من الكبريت والمواد الشمعية والأملاح والمواد الخفيفة والثقيلة الاخرى؛

- يتميز النفط بعدم التجانس، حيث تختلف أنواع النفط المنتج من حيث درجة الكثافة النوعية، فكلما انخفضت درجة الكثافة النوعية للنفط كلما ازدادت نسبة المنتجات الخفيفة كبنزين السيارات، وكلما ارتفعت درجة الكثافة النوعية للنفط كلما تزايدت نسبت المنتجات الثقيلة كزيت الوقود وغيرها، كما تختلف أنواع النفط من حيث الشوائب مما يؤدي إلى اختلاف نفقات الإنتاج من موقع لآخر[1].

- يعتبر النفط مورداً ناضباً حيث يوجد في الأرض بكميات محدودة تقل بزيادة الاستخدام؛

- يخضع النفط لعدة اعتبارات جيولوجية مما يؤدي إلى اختلاف نفقات الإنتاج من موقع لآخر حسب طبيعة مكامن النفط وموقعها، كما تختلف النفقات من وقت لآخر في نفس الموقع نتيجة لتغيرات طبيعية كالانخفاض الجوفي والحاجة إلى استخدام وسائل استخراج واستخلاص؛

- يتميز النفط بطبيعته الدولية مما يجعله مادة استراتيجية تتأثر بالعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ولهذا نجد أن الاعتبارات الاستراتيجية تتدخل في قرارات الانتاج؛

- يوجد النفط بكميات وفيرة في الدول النامية والتي تستهلك منه كميات قليلة بينما يوجد بكميات ضئيلة في الدول الصناعية والتي تستهلكه بكميات وفيرة؛

- تحيز التطور التكنولوجي للنفط كمصدر للطاقة حيث يلاحظ أن التحولات التكنولوجية المعاصرة، أدت إلى تزايد الاعتماد على النفط بدرجة كبيرة مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى؛

- اعتماد العمليات الانتاجية على النفط كمصدر للطاقة فإن هناك العديد من العمليات الإنتاجية التي تعتمد على مشتقات النفط كمادة خام مثل صناعة البلاستيك والطلاء، الأسمدة، الشمع... وغير ذلك[2].

---

[1] محمد أزهر سعيد السماك؛ زكريا عبد الحميد باشا؛ مرجع سبق ذكره؛ ص16.

[2] سيد فتحي أحمد الخولي؛ **اقتصاد النفط (الموارد الطبيعية والبيئة والطاقة)**؛ خوارزم العلمية للنشر والتوزيع؛ السعودية؛ الطبعة الثامنة؛ 2015؛ ص168.

المطلب الثاني: الصناعة النفطية

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف الصناعة النفطية وخصائصها بالإضافة لأهم مراحلها

الفرع الأول: تعريف الصناعة النفطية

الصناعة النفطية مجموعة النشاطات الاقتصادية والفعاليات أو العمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة النفطية، سواء بإيجادها خاما وتحويل ذلك الخام إلى منتجات سلعية صالحة وجاهزة للاستعمال والاستهلاك المباشر وغير المباشر من قبل الانسان[1].

إن صناعة النفط دائبة في سعيها الدائم لتحقيق استغلال الموارد بأقل تكلفة رغم زياد التحديات التي تواجهها حيث شهدت الصناعة النفطية العديد من التغيرات السريعة، التي جاءت بقدر ما أحدثته تلك الصناعة من تغيرات أثرت على الساحة العالمية بحكم اتساع منتجات الصناعة النفطية إلى أن شملت معظم مرافق الحياة، وعليها مواصلة مسيرتها نحو التقدم بتوفير احتياجات الطاقة في المستقبل، يتم ذلك بتطبيق أحدث التقنيات وتكثيف عمليات الاستثمار والبحث والتنقيب إضافة إلى تأمين الامداد بالطاقة لأجيالنا القادمة[2].

ومن المعروف لدى المعنيين بالشؤون الاقتصادية بوجود صنفين من الصناعة تتمثل في الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية، بالنسبة للصناعة تهدف إلى الثروات الطبيعية من باطن الأرض وتسويقها بعد إجراء ما يستلزم هذا التسويق من تركيز أو تنقية أو تعبئة، أما الصناعة التحويلية فهي تهدف إلى تحويل تلك المواد الأولية على أشكال أخرى تزيد من مجالات استخراجها لخدمة المزيد من الأغراض الإنتاجية أو الاستهلاكية. لذلك فإن الصناعة النفطية مهما تعددت مراحلها الصناعية وتنوعت مجالاتها فهي صناعة تجمع بين النشاط الاستخراجي والنشاط الصناعي التحويلي في آن واحد[3].

الفرع الثاني: خصائص الصناعة النفطية

للصناعة النفطية مجموعة من الخصائص أو السمات التي تميزها عن بقية النشاطات الاقتصادية الصناعية الأخرى نحاول الالمام بها فيما يلي:

- تتسم الصناعة النفطية بضخامة حجم الاستثمارات الرأسمالية اللازمة في مختلف مراحلها، مما يعني ضخامة حجم النفقات الثابتة، ويؤدي تميز الصناعة النفطية بضخامة النفقات الثابتة إلى عدم مرونة القرارات الإنتاجية في الأجل القصير لمواجهة تغيرات الطلب؛
- تتميز الصناعة النفطية بارتفاع هوامش المخاطرة في معظم المراحل الإنتاجية وهذه المخاطر قد تكون طبيعية مثل تزايد ظاهرة الآبار الجافة، أو فنية مثل الحوادث وقد تكون مخاطر سياسية أو اقتصادية تؤدي إلى توقف الإنتاج؛

---

(1) محمد أحمد الدوري؛ **محاضرات في الاقتصاد البترولي**؛ ديوان المطبوعات الجامعية؛ الجزائر؛ الطبعة الأولى 1983؛ ص6.

(2) بيوار خنسي؛ **البترول– أهميته؛ مخاطره وتحدياته**؛ دار ئاراس للطباعة والنشر؛ العراق؛ الطبعة الأولى؛ 2006؛ ص53.

(3) محمد أحمد الدوري؛ مرجع سبق ذكره؛ ص6.

- الطبيعة التكاملية رأسيًا وأفقيًا في مجال إنتاج النفط، رأسيًا حيث تعتمد كل مرحلة من مراحل الإنتاج على سابقتها وأفقيًا لأن إنتاج النفط يعتمد على التطورات التي تحدث في إنتاج بدائل النفط؛
- تتميز الصناعة النفطية بسرعة تغير التكنولوجيا المستخدمة، مما يعني تغير عناصر الإنتاج المستخدمة في إنتاج الكميات المختلفة كما ينبغي تغير حجم النفقات بغير وقت بدئ الإنتاج؛
- طول فترات الإنتاج مما يزيد من آثار سرعة تغير التكنولوجيا وتغير طبيعة سوق كل عنصر من عناصر الإنتاج، وتغير سوق النفط واختلاف هوية الملكية أو الاحتكارات وتغير السعات الإنتاجية؛
- اتساع نطاق نشاط الصناعة النفطية الذي يمتد ليشمل السوق الدولية فنجد أن إنتاج النفط يعتمد بصورة كبرى على الشركات العالمية، كما أن تعدد مراحل إنتاجه يؤدي إلى توزيع هذه المراحل على عدد كبير من الدول، مما يعني تباين النفقات في المراحل المختلفة. حسب أسعار عناصر الإنتاج والتكنولوجيا المستخدمة [1].
- الصناعة النفطية تعتمد بصورة كبيرة وعالية على العمل المركب أي العمل المتطلب لمهارات وفنيات عالية وتحصيل علمي متقدم وعالي بالإضافة إلى التدريبات الخاصة التي تزيد من كفاءة ومهارة العاملين بها؛
- تعتبر المادة الأولية التي تقوم وتعتمد عليها الصناعة النفطية، مادة غير متجددة في الطبيعة أي أن حياة الصناعة النفطية هي لفترة زمنية معلومة ومحددة[2].
- تعد صناعة النفط من الصناعات التي تتأثر بشكل ملحوظ بالعوامل الاقتصادية والتقنية والسياسية، ومن أمثلة تلك العوامل أسعار السوق المتقلبة، وأثر التغيرات في التكاليف والتقنيات على الجدوى الاقتصادية لمشاريع النفط القائمة، بالإضافة إلى ذلك فقد يتم في بعض الأحيان منح شركات صناعة النفط مزايا وحوافز ضريبية خاصة من قبل الحكومة لتشجيعها على إيجاد وإنتاج المواد الخام بكميات أكبر. كما يمكن أن تمارس الدولة الرقابة كإجراء سياسي على الصناعة النفطية لضمان كميات إنتاج محددة وتوريدات كافية من المواد النفطية بأسعار منخفضة[3].

الفرع الثالث: مراحل الصناعة النفطية

الصناعة النفطية تتم على عدة مراحل متكاملة وهذه المراحل تتمثل في البحث والتنقيب ثم مرحلة الاستخراج أو الإنتاج التي تعد البداية الفعلية والحيوية لاستغلال الثروة المكتشفة تليها مرحلة النقل النفطي والتي تهدف إلى نقل النفط الخام من مراكزه إلى مناطق تصديره وتصنيعه، بعد ذلك تأتي مرحلة تكرير النفط إحدى أهم مراحل التكامل الرأسي في الصناعة النفطية وأخيرا مرحلة التسويق والتوزيع التي تهدف إلى تسهيل تنفيذ تسويق وتوزيع النفط بالاضافة إلى الصناعة البتروكيماوية إذ تعتبر مرحلة مستقلة بذاتها وفيما يلي شرح مفصل لكيفية اتمام هذه العملية:

---

[1] سيد فتحي أحمد الخولي؛ مرجع سبق ذكره؛ ص ص169-170.

[2] أحمد محمد الدوري؛ مرجع سبق ذكره؛ ص8.

[3] حسين يوسف القاضي؛ سمير الريشاني؛ **محاسبة البترول**؛ دار الثقافة للنشر والتوزيع؛ الأردن ؛الطبعة الأولى؛ 2010؛ ص44

أولا– البحث والتنقيب:

إن هذه المرحلة هي أول مراحل الصناعة النفطية حيث تشمل عمليات المسح الجيولوجي والجيوفيزيائي المعقد للمناطق المختلفة وتحليل الطبقات الصخرية، ذلك من أجل تحديد المنطقة التي تجري بها نشاطات البحث.

يبدأ الجيولوجي في بداية هذه المرحلة بالبحث عن التجمعات النفطية عن طريق دراسة الصخور المكشوفة على سطح الأرض ويسجل على خرائط المناطق المحتمل اعتبارها منابع للنفط، ويقوم بعدها بقياس وتسجيل أوضاع الطبقات الصخرية من حيث استواؤها وانحدارها تجميع عينات منها ليقوم خبير الحفريات بفحصها لتحديد عمرها النسبي، من خلال معرفة ما تحتويه من آثار حيوانية ونباتية قديمة. وهكذا يستطيع جيولوجي التنقيب من خلال الربط الدقيق بين سائر البيانات المتوفرة لديه أن يقرر موقع الحفر وإلى أي حد، ثم يأتي دور الدراسات الجيوفيزيائية للصخور الموجودة تحت القشرة الأرضية وبيان طبيعتها. وبعد أن يفرغ الجيولوجي والجيوفيزيائي من تحديد مكان يحتمل وجود النفط فيه، تبدأ الخطوى التالية بالحصول على ترخيص بالقيام بعملية الحفر التي تحتاج توفير أجهزة ومعدات حفر خاصة للوصول للنفط[1].

ثانيا– مرحلة الاستخراج أو الإنتاج:

تعتبر هذه المرحلة هي البداية الفعلية والحيوية لاستغلال الثروة المكتشفة، حيث هدف هذه المرحلة يتحدد باستخراج النفط من باطن الأرض وتهيئة المنطقة النفطية لتكون جاهزة وصالحة للاستغلال الاقتصادي والتجاري، سواء كان من الجوانب الفنية أو التكنولوجية أو الإنشائية كاستكمال وإنشاء مختلف المعدات الميكانيكية من مكائن وأنابيب نقل وغيرها من المعدات، تتميز هذه المرحلة بكونها مرحلة الإنتاج الفعلي للمادة الخام اضافة إلى كونها ذات تكاليف استثمارية عالية وكبير؛ إن مرحلة الاستخراج النفطي مرتبطة ومعتمدة اعتمادا كاملا ومباشرا بالمرحلة الأولى، وهاتين المرحلتين تشكلان عملية إنتاج النفط الخام أو ما يطلق عليه بالصناعة الإستخراجية النفطية؛

ثالثا– مرحلة النقل النفطي:

وهي المرحلة الثالثة والتي تهدف إلى نقل النفط الخام من مراكز أو مناطق انتاجه إلى مناطق تصديره وتصنيعه، باعتبار الثروة النفطية تتواجد في عدد محدود ومركز من مناطق وأماكن جغرافية معلومة وأغلب هذه المناطق تكون بعيدة عن مراكز أو أسواق استهلاكها وتصنيعها، حيث لا يمكن الانتفاع بالنفط في تلبية وسد حاجة الانسان إلا بعد نقله بصورته الخام من مراكز وأماكن انتاجه المتباعدة جغرافيا عن مناطق تصنيعه وتحويله إلى منتجات، لذلك فإن عملية النقل تكون حلقة الوصل بين مراكز إنتاجه ومراكز تصنيعه من جهة وبين مراكز تصنيعه ومناطق استهلاكه واستعماله من جهة أخرى، ويتم النقل النفطي بواسطة العديد من وسائل النقل المختلفة كالوسائل البرية مثل أنابيب النفط، السكك الحديدية أو الوسائل البحرية كالسفن النفطية البحرية [2].

---

[1] خالد أمين عبد الله؛ **محاسبة النفط**؛ دار وائل للطباعة النشر؛ الأردن؛ الطبعة الثانية؛ 2015؛ ص ص17-18 .

[2] أحمد محمد الدوري مرجع سبق ذكره؛ ص ص38، 44.

رابعا– مرحلة التكرير أو التصفية النفطية:

تعتبر مرحلة تكرير النفط إحدى أهم مراحل التكامل الرأسي في الصناعة، حيث تتمثل في مجموعة العمليات التي تتم بموجبها تحويل النفط الخام إلى منتجات قابلة للاستهلاك أو الاستخدام كإحدى مدخلات الصناعة البتروكيماوية. وباعتبار النفط يتكون من هيدروكربونات في أشكال تختلف باختلاف تركيبها الجزيئي، وبالتالي يمكن من خلال عملية التكرير (التصفية) فصل هذه الأشكال إلى منتجات نفطية ذات خصائص مختلفة تتراوح كثافة هذه المنتجات من الغازات الخفيفة والكثيفة إلى السوائل الخفيفة والمتوسطة ثم شبه السوائل والمواد الصلبة.

وتعتبر تكرير النفط عملية تقطير جزئية لهذا السائل القابل للاشتعال بواسطة الحرارة على عدة مراحل باستخدام فروق درجات الغليان، ينتج عنها فصل مكونات النفط عن بعضها على شكل أبخرة يتجه كل نوع منها إلى أنبوبة مستقلة ثم يتكثف ليتحول إلى سائل؛ ثم يتعرض كل منها لطرق تكرير ميكانيكية وكيمياوية تسمى التهذيب أو المعالجة أو التحلية أو المزج ليصبح كمشتق نفطي عبارة عن مزيج من أجزاء مختلفة [1].

خامسا– مرحلة التسويق والتوزيع:

هدف هذه المرحلة يتحدد بتسهيل تنفيذ تسويق وتوزيع النفط بصورته الخام أو منتجات نفطية إلى أسواق استعمالها واستهلاكها على الصعيد الوطني أو الاقليمي أو العالمي. ويتم ذلك عبر اجراءات متعددة فنية وقانونية، ادارية، اقتصادية، ان مراكز التوزيع تكون مراكز رئيسية أو فرعية وبتوفير كافة معدات وأدوات وأماكن الاستلام والتخزين للنفط الخام أو المنتجات النفطية. تتطلب هذه المرحلة خبرة ومعرفة عالية ومتطورة مع امكانيات مادية كبيرة وواسعة من اجل تحقيق هدفها، لذلك كانت حكراً واحتكارا فقط على الشركات النفطية الكبرى[2].

سادسا– مرحلة التصنيع البتركيمياوية:

تعرف صناعة البتروكيماويات على أنها الصناعة التي تستخدم النفط الخام أو الغاز الطبيعي لإنتاج مواد كيمياوية راحوا يحولونها إلى طائفة من المواد الجديدة النافعة للحياة كالأصباغ والأنسجة والأسمدة وغيرها، وتعد الصناعة البتروكيماوية من الصناعات الاستراتيجية فهي تغذي الكثير من الصناعات الأخرى بالمواد الأولية للصناعة البتروكيمياوية أهمية كبيرة تتمثل في قيامها بدور مهم في تطوير الصناعات الأخرى كما تعمل على توفير البدائل الصناعية التي تحل محل الخامات الطبيعية[3].

تعتبر هذه المرحلة من ضمن مراحل الصناعة النفطية نظرا للاستقلالية فيما بين تلك المراحل، خاصة وأن العملية الإنتاجية النفطية تكمل لوحدها بالمراحل الخمسة فقط من دون مرحلة التصنيع البتروكيمياوية، وهناك العديد

---

[1] سيد فتحي أحمد الخولي؛ مرجع سبق ذكره؛ ص493.

[2] محمد أحمد الدوري؛ مرجع سبق ذكره؛ ص 56-57.

[3] حسين فرج الحويج؛ **التكامل الاقتصادي الإقليمي والصناعة البتروكيماوية**؛ دار جليس الزمان للنشر والتوزيع؛ الأردن؛ الطبعة الأولى؛2013؛ ص107.

من البلدان يقتصر إنتاجها فقط على مرحلة التصنيع البتروكيمياوية مثل العديد من بلدان أوربا الغربية التي لا تتوفر لديها مادة النفط[1].

المطلب الثالث: أهمية النفط

تعود أهمية النفط والمكانة المتميزة التي يحظى بها إلى كونه مصدر للطاقة، وتنعكس هذه الأهمية على أربع جوانب رئيسية تتمثل فيما يلي:

الفرع الأول: الأهمية الاقتصادية

إن الأهمية الاقتصادية للبترول تتجسد في العناصر التالية:

أولا– النفط كمصدر رئيسي للطاقة: ترجع أهمية النفط كأهم مصدر للطاقة لأسباب فنية واقتصادية عديدة أهمها:

- ارتفاع القيمة الحرارية المتولدة عنه أكثر من أي مصدر أخر للطاقة؛
- تكلفة إنتاج النفط أقل بكثير من تكلفة إنتاج كل البدائل الطاقوية له؛
- النفط مصدر للعديد من المنتجات الأخرى (المشتقات النفطية).

ثانيا– النفط مادة أولية أساسية في الصناعة: تظهر أهمية النفط كمادة أولية أساسية في العديد من فروع الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، حتى أن هذه الأخيرة قد اشتقت اسمها منه والتي أضحت منتجاتها بحكم التقدم التكنولوجي تستخدم في كافة مقومات الحياة؛ وتتمثل هذه الصناعات القائمة على النفط في صناعة زيوت التشحيم والمنظفات الصناعية والورق والمطاط الصناعي والعقاقير الطبية بالإضافة إلى بعض فروع الصناعات الغذائية وبهذا يصبح النفط مصدر العديد من العمليات الانتاجية الصناعية الضرورية[2].

ثالثا– النفط مصدر للإيرادات المالية: النفط يعتبر مصدرا كبيرا ومتنوعا لرأس المال السلعي والنقدي، تتضح هذه الأهمية بصفة أكبر في اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة له والتي يعتمد اقتصادها بصفة رئيسية على النفط في الدخل الوطني والتراكم الرأسمالي وفي تمويل برامج التنمية، والإيرادات النفطية تحصلها كذلك الدول المستهلكة في شكل ضرائب على الاستهلاك مثلا، ويساهم النفط في توليد الإيرادات المالية بمقدار عالي جدا خاصة في شكل مشتقات نفطية[3]. ولقد شكلت نسبة مساهمة النفط في الإيرادات الحكومية لمجموع الدول العربية لسنة 2016 انخفاضا بنسبة 30.1% لتصل إلى ما يعادل 259.3 مليار دولار مقارنة بحوالي 370.7 مليار دولار في 2015[4].

ربعا– النفط أهم سلعة في التبادل التجاري: للنفط دور مؤثر وفعال في عملية تنشيط وتطوير عملية التبادل سواء كان على النطاق الدولي أو المحلي فالسلعة النفطية بصورتها الخام أو كمنتجات يتم تبادلها وتحريكها إلى جميع مناطق

---

[1] محمد أحمد الدوري؛ مرجع سبق ذكره؛ ص6.

[2] محمد أزهر سعيد السماك؛ زكريا عبد الحميد باشا؛ مرجع سبق ذكره؛ ص ص26 -27.

[3] محمد أحمد الدوري؛ مرجع سبق ذكره؛ ص68.

[4] صندوق النقد العربي؛ **صندوق النقد العربي؛ التقرير الاقتصادي العربي الموحد**؛ الكويت؛ 2016؛ ص104.

وبلدان العالم، حيث تمثل نسب عالية وكبيرة من مجموع السلع المتبادلة دوليا، وتزداد أهمية النفط في التجارة الدولية خاصة بالنسبة للدول المنتجة التي تعتبر الصادرات النفطية الخام المصدر الأساسي في ميزان تجارتها ومدفوعاتها[1].

خامسا– دور النفط في تنشيط الأسواق المالية: توجد بورصات نفطية كبيرة يتم فيها التداول بالعقود النفطية، مما يساهم في تنشيط الأسواق المالية، حيث ظهرت هذه البورصات لأول مرة بعد الأزمة النفطية الأولى 1973 في نيويورك، وعرفت تطورا كبيرا في ظل التقلبات الشديدة لأسعار النفط التي عرفتها فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، ويتم التعامل فيها بالعقود الآجلة وهي بمثابة تعهد بالبيع أو الشراء لكمية محددة من النفط الخام أو مشتقاته، وتوجد ثلاث بورصات كبرى منظمة في العالم هي سوق نيويورك للتبادل(NYMEX)، سوق المبادلات النفطية العالمية بلندن(IPS) وسوق سنغافورة النقدي العالمي (SIMEX)، ومعظم المتعاملين فيها هم من المضاربين الذين يهدفون إلى تحقيق الأرباح والاستفادة من تقلبات الأسعار من خلال عمليات المضاربة، التحوط والموازنة[2].

الفرع الثاني: الأهمية الاجتماعية للنفط

يمكن ملاحظة دور النفط في الحياة الاجتماعية كالتالي:

أولا– النفط وقطاع المواصلات: النقل من أهم القطاعات في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للانسان المعاصر، وللنفط دور كبير في ضمان سير هذا القطاع، فجميع وسائل النقل تستعمل مشتقات النفط كطاقة ضرورية لعملها[3].

ثانيا– دور المنتجات النفطية في الحياة اليومية: تلعب المنتجات النفطية دورا كبيرا في الحياة اليومية للإنسان المعاصر وأصبحت تغطي معظم حاجات الانسان بحيث بات من الصعب الاستغناء عنها مثل مواد البلاستيك التي تستخدم في مجالات متنوعة، الألياف الصناعية بدائل الألياف الطبيعية كالقطن، المطاط الصناعي والأسمدة...وغيرها؛

ثالثا– دور النفط في توليد الطاقة الكهربائية: للنفط الدور الأهم في توليد الطاقة الكهربائية لكونه الوقود الأفضل من حيث الكلفة والنظافة، فكل قطاعات الحياة تستهلك الطاقة الكهربائية فهي التي تحرك الآلات وتشغل المصانع وتمد المنازل والمدارس وغيرها بالدفء والنور؛

رابعا– دور القطاع النفطي في التشغيل والأنشطة الاجتماعية: على رغم من كون الصناعة النفطية كثيفة التكنولوجيا ورأس المال إلا أن هذا لا ينفي مساهمة هذا القطاع في تشغيل اليد العاملة من مختلف المستويات كما تلعب الشركات النفطية دورا مهما في تفعيل النشاط الاجتماعي مثل مساهمتها في تدعيم العاملين [4].

---

[1] محمد أحمد الدوري؛ مرجع سبق ذكره؛ ص70.

[2] عبد الصمد سعودي؛ مسعودة بن لخضر ؛ **تفعيل ميكانيزمات التنويع الاقتصادي لمجابهة الأزمة النفطيةفي الجزائر دراسة تطبيقية نموذج التنويع –هريشمان هرفندل–**؛ مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الأول حول: **أزمة النفط سياسات الاصلاح والتنويع الاقتصادي**؛ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة باجي مختار عنابة؛ الجزائر؛ يومي 14-15 أكتوبر 2017؛ ص4.

[3] حاتم الرفاعي؛ **البترول (ذروة الإنتاج وتداعيات الانحدار)**؛ نهضة مصر للطباعة والنشر؛ مصر؛ الطبعة الثانية؛ 2009؛ ص28.

[4] حافظ البرجاس؛ مرجع سبق ذكره؛ ص82،83.

الفرع الثالث: الأهمية السياسية للنفط

استخدم النفط كسلاح سياسي يعني تدخل إرادة القرارات السياسية في توجيه السياسات الاقتصادية المتعلقة بالنفط باعتباره مورداً اقتصادياً حيوياً لتحقيق أهداف سياسية، فقد أصبح النفط مع تطور الحياة الاقتصادية في العالم عصب الحضارة المدنية ومحرك عمليات التنمية والنمو الاقتصادي، بصورة تؤثر على كافة الوحدات الاقتصادية ولهذا لم يعد من الممكن اعتبار النفط مجرد مورد اقتصادي تتحكم فيه اعتبارات الربح والخسارة، بل أصبح للجانب السياسي دور كبير في تحديد السياسات النفطية.

إن التفكير باستخدام النفط كسلاح سياسي ليس حديث العهد، فالدول المنتجة استعملته لغرض سياسي لما فرضته الدول العربية المنتجة كسلاح ضغط في حرب 1973، كما تستعمله المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة لنفس الغرض عندما فرضت عقوبات اقتصادية على العراق من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء، كما استعملت الشركات النفط الاحتكارية النفط كسلاح مضاد لمواجهة الدول المنتجة، ومنذ ذلك الوقت وأهمية النفط في السياسة تتزايد. وبناء على ذلك فان النفط سلاح متعدد الاستخدامات والأهداف كنعمة ونقمة في آن واحد يمكن أن يؤثر على الدول المصدرة أو المستوردة على حد سواء، ومن وقت لآخر ومن دولة لأخرى كما أن لكل منها أبعاداً سياسية واحتمالات نجاح مختلفة[1].

الفرع الرابع: الأهمية العسكرية للنفط

لقد ظهرت قيمة النفط ومشتقاته على الصعيد العسكري منذ الحرب العالمية الأولى، ويعد النفط عامل مهم من عوامل الانتصار في الحروب إن لم يكن هدفاً أو سبباً لاشتعالها وتكمن أهمية النفط على الصعيد العسكري في النقاط التالية:

أولا– النفط مصدر الوقود الضروري لآلة الحرب الميكانيكية: يقدر الطلب العسكري العالمي على النفط ما بين 2.5 و4.5 مليون برميل يوميا، أي ما يعادل 5% من الاستهلاك العالمي وتزداد هذه النسبة في حالة الحروب، حيت يمثل النفط ومشتقاته الوقود الضروري لتسيير الآلات الحربية ويعد الكيروسين أهم المشتقات النفطية التي يزداد عليها الطلب العسكري على النفط نظراً للدور الفاعل الذي يقوم به سلاح الجو في الحروب، وتعتبر المؤسسات العسكرية من أكبر المشترين للمشتقات النفطية كما تحتاج إلى زيوت التزيت المصنعة خصيصا للمعدات الحربية ؛

ثانيا– التجهيزات النفطية أهم وأضخم التجهيزات العسكرية: تعتبر المنشآت والتجهيزات المعدة لنقل الوقود وخاصة النفط من أهم وأكبر التجهيزات العسكرية، التي يتوجب على القوات المسلحة نقلها وتوزيعها في مناطق القتال وتشمل على خزانات ضخمة وناقلات كبيرة، سكك حديدية، وخطوط الأنابيب وغيرها من الوسائل.

[1] السيد فتحي أحمد الخولي؛ مرجع سبق ذكره؛ ص398.

ثالثا– النفط واتجاهات نتيجة الحرب: يعتبر النفط ومشتقاته عاملا مهما من العوامل التي تؤثر سلبا وايجابا في مسار الحروب ونتائجها، فالدولة التي تملك ما يكفي قوتها لفترة طويلة وتستطيع نقل تلك الإمدادات وتجهيزاتها إلى مناطق الحرب هي الدول الأكثر حظا في النصر إذا توفرت لها بقية العوامل، أما الدول التي تفتقر للنفط ونعجز عن تأمينه أو الحصول عليع، فهي التي ستواجه دون شك الهزيمة؛

رابعا النفط سببا للحرب أو هدفا لها: تتعدد أسباب الحروب وتتنوع دوافعها، ويبقى العامل الاقتصادي السبب الأهم والهدف الأسمى من وراء نشوب أي حرب ومن هذه الأهداف الاقتصادية سعي بعض الدول لفتح أسواق تجارية جديدة أو محاولة السيطرة على المناطق الغنية بالموارد الأولية التي يأتي النفط في مقدمتها[1].

مما سبق ذكره يمكننا القول أن أهمية النفط تنعكس في شتى مجالات الحياة، وأن النفط كان ويزال يحتل مركز السيادة في مصادر الطاقة في العالم، باعتباره ذو قيمة استراتيجية حيوية وضرورية في السلم والحرب، ويعد محور أساس النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، السياسية والعسكرية والتي يؤثر في كل منها تأثيراً مباشراً وفعالاً، كما يعد النفط شرط أساسي للقوة والنفوذ محليا ودوليا.

المبحث الثاني: تطورات أسعار النفط في السوق النفطية

منذ اكتشاف النفط خضعت أسعاره الى تقلبات حادة في السوق النفطية ومن خلال هذا المبحث سنسلط الضوء على كل من التطور التاريخي لأسعار النفط، مفهوم سعر النفط وأنواعه وكذلك السوق النفطية والفاعلون فيها.

المطلب الأول:تعريف سعر النفط وأنواعه

سعر النفط من أهم الأسعار الاقتصادية ويحتل مكانة هامة في السوق العالمية ومن هذا المنطلق سنتناول في هذا المطلب تعريف النفط وأهم أنواعه.

الفرع الأول:تعريف سعر النفط

يعني قيمة المادة أو السلعة النفطية يعبر عنها بالنقد، مع العلم أن العلاقة بين سعر النفط وقيمته هي علاقة غير ثابتة أي متغيرة، وذلك راجع لعوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية أي أن مقدار ومستوى أسعار النفط وكيفية تحديدها قد تخضع وتتأثر بصورة متباينة لقوة فعل العوامل الاقتصادية أو السياسية أو السوق السائدة والأطراف الفاعلة في هذه السوق سواء في عرضه أو طلبه أو الاثنين معا[2].

الفرع الثاني:أنواع سعر النفط

من أبرز هذه أنواع الأسعار وأكثرها شيوعا واستخداما مايلي:

---

[1] حافظ البرجاس؛ مرجع سبق ذكره؛ ص ص 100، 101

[2] محمد أحمد الدوري؛ مرجع سبق ذكره؛ص ص194؛195.

أولا– الأسعار المعلنة (The Posted Prices)

في الواقع الأسعار المعلنة هي أسعار نظرية لا تعادل في حقيقتها قيمة النفط كمورد حيوي، بل أن الشركات فرضتها لكي يتم احتساب الريع والضريبة على الأرباح بموجبها، بمعنى أخر إن هذه الأسعار لم تكن إلا أسعاراً دفترية بموجبها يتم تحديد ضرائب الدول المنتجة وسمية بالمعلنة لأنه يتم إعلانها من قبل الشركات النفطية في السوق النفطية وقد أعلنت هذه الأسعار لأول مرة على النطاق العالمي من قبل شركة ستاندر أويل نيوجيرسي(standard oil of new jersey company)الأمريكية عام 1880 واستمر العمل به إلى غاية نهاية الخمسينات من القرن العشرين وهي فترة احتكار الشركات النفطية لإنتاج واستغلال السلعة النفطية؛

ثانيا– الأسعار المتحققة (The Realized Prices)

الاسعار المتحققة هي الأسعار الفعلية في السوق الآنية (االفورية) للنفط يؤثر في تحديد مستوياتها عوامل كثيرة أهمها الاستهلاك وطبيعة المنافسة، الموقع الجغرافي، المحتوى الكبريتي للنفط وكثافة النوعية ..إلخ وتشمل هذه الأسعار كميات النفط الخام التي تبيعها الشركات النفطية الكبرى أو الشركات المستقلة أو حتى الكميات التي تكون من حصة الأقطار المنتجة للنفط، علما بأن هذه الأسعار هي دائما أقل من الأسعار المعلنة[1].

ثالثا– أسعار الإشارة أو المعول عليه(Reference Price)

عبارة عن أسعار النفط الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق ظهر هذا السعر النفطي في السوق النفطية الدولية في فترة الستينات من القرن العشرين نتيجة لعقد اتفاقيات نفطية جديدة في الفترة المذكورة بين العديد من الشركات الأجنبية النفطية المستقلة والشركات الاحتكارية للدول النفطية؛

رابعا– أسعار الكلفة الضريبية (The Tax–Paid Prices)

يعني الكلفة التي تتحملها الشركات النفطية بموجب الاتفاقيات النافذة المفعول للحصول على البرميل الخام من النفط المنتج وهو يساوي أو يعادل كلفة إنتاج النفط زائد عائد الحكومة النفطية أي أنه السعر العادل لكلفة إنتاج النفط الخام مضاف له قيمة ضريبة الدخل والريع بصورة أساسية، فهذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية لحصولها على برميل من النفط الخام وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي ترتكز عليه الأسعار المتحققة في السوق ويتعامل بهذا السعر شركات النفط الأجنبية العاملة في العديد من بلدان ومناطق العالم النفطية حيث هذه الشركات المستغلة للثروة النفطية تحصل على النفط المنتج من قبلها في البلدان النفطية كطرف مشتري له، وإن ثمن الحصول على ذلك النفط يحتسب على أساس هذا السعر[2].

---

[1] نواف الرومي؛ **منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام**؛ الدار الجماهرية للنشر والتوزيع ؛ ليبيا؛ الطبعة الأولى؛ 2000؛ ص ص18، 20.

[2] محمد أحمد الدوري؛ مرجع سبق ذكره؛ ص ص198-199.

خامسا– الأسعار الآنية (الفورية)(The Spot Prices)

الأسعار الآنية هي أسعار السفقات الفورية غير المتعاقد عليها مسبقا والتي ينتهي مفعولها بإنتهاء عملية البيع والشراء وتكون هذه الأسعار متأثرة بأوضاع العرض والطلب السائدة في السوق يوم إجراء عملية البيع والشراء ولقد برزت هذه الأسعار في سوق النفط العالمية مع أواخر عام 1978[1].

المطلب الثاني:السوق النفطية والأطراف الفاعلون فيها

يعرف السوق في النظرية الاقتصادية بأنه مجموعة من العلاقات المتبادلة بين قوى العرض والطلب المؤثرة في كيفية تحديد سعر وفعالية تخصيص أي سلعة أو خدمة أو مورد اقتصادي في الإستخدمات المختلفة[2] ومن هذا المنطلق سيتم التطرق في هذا المطلب لتعريف السوق النفطية وأهم الأطراف الفاعلون فيها.

الفرع الأول:السوق النفطية

في هذا الفرع سيتم الالمام بكل من تعريف السوق النفطية وأهم خصائصها بالإضافة إلى أنواعها

أولا– تعريف السوق النفطية

السوق النفطية هي المكان الطبيعي أو الوهمي مكانيا أو جغرافيا لحدوث عملية تبادل السلع النفطية[3]، يحركها قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات، وتتحكم فيها مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية، العسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية[4]، وهي سوق شبه احتكارية تحكمها البلدان المنتجة والمصدرة والبلدان المستهلكة الكبرى، حيث تستحوذ هذه السوق على قدر كبير من الاهتمام العالمي وتحضى تطوراتها بمتابعة مستمرة لما يقوم به النفط من دور حيوى في تحريك عجلة الاقتصاد العالمي[5].

ثانيا– خصائص السوق النفطية

تتلخص أهم خصائص سوق النفط في النقاط التالية[6]:

---

[1] نواف الرومي؛ مرجع سبق ذكره؛ ص23.

[2] فتحي أحمد الخولي؛مرجع سبق ذكره؛ ص285.

[3] محمد أحمد الدوري؛ مرجع سبق ذكره؛ ص142.

[4] كمال باصور؛ **أثر تقلبات أسعار البترول على أداء مؤشرات الإقتصاد الجزائري خلال الفترة(2000_2014)**؛ ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول"**انعكاسات أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة (المخاطر والحلول)**"؛كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير؛ جامعة المدية؛7و8 أكتوبر 2015؛ ص 3.

[5] ضياء مجيد الموسوي؛ **ثورة أسعار النفط 2004**؛ مرجع سبق ذكره؛ ص؛ 29.

[6] مراد علة ؛ **دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الإقتصادية قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر للفترة(عام2000–2014)**؛ مجلة رؤى إستراتيجية؛ مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية؛ الإمارات المتحدة العربية؛ العدد13؛ جانفي 2017؛ ص 97.

1. **سوق احتكار قلة**:يحتكر السوق النفطية عدد قليل من الشركات"احتكار قلة" أو"منافسة القلة" في مواضيع أخري، حيث تخضع السوق لنوع واحد من الاحتكار الجزئي من عدد قليل من الشركات، التي تعمل على التركيز على عدد قليل من المشروعات الضخمة، ما يعطيها تأثيرا مباشرا في العرض الكلي؛

2. **سوق التكاملين الرأسي والأفقي**:تتميز سوق النفط بالتكاملين الرأسي والأفقي، ذلك أن ممارسة الشركات النفطية العالمية الكبرى، والشركات الوطنية لنشاطات الصناعة النفطية، تتسم بالتكامل الرأسي بداية من مرحلة المنبع مرورا بمرحلة النقل وصولا إلى المنصب ولا يمكن الفصل فيما بينها، كما تتميز السوق بالتكامل الأفقي الذي يظهر في مرحلة من مراحل الصناعة النفطية كمرحلة المنبع أي يجب على الشركة النفطية – بغض النظر عن نوعها– أن تكامل فيما بين نشاطات المرحلة (كمرحلة البحث والاستكشاف التي تتطلب الدراسة الجيولوجية والدراسة الفيزيائية وغيرها وصولا إلى استخراج النفط)؛

3. **الاتجاه نحو التكتل**:تدل حركة الشركات في السوق النفطية على الإتفاقات المسبقة فيما بينها وعلى الخطوات التي تتبعها كل منها، حتى وصول سلعة النفط ومشتقاته إلى الأسواق ما يجعلها تتجه نحو التكامل والتدخل في استقرار سوق النفط العالمي بما يخدم مصلحة الدول الأعضاء التابعة للمنظمات والهيئات؛

4. **تأثر السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة**:أي إن السوق العالمية للنفط تتأثر بسوق الناقلات وتكاليف الشحن، حيث تعكس تكاليف ناقلات النفط الخام تقلبات الطلب العالمي عليه بصورة مباشرة، ما يؤدي إلى اعتبار الأسعار الفورية للناقلات أسعار نموذج المنافسة الكاملة.

ثالثا– أنواع السوق النفطية

تنقسم السوق النفطية إلى أسواق تختلف في مبادئها و طريقة عملها ومن هنا يمكن توضيح هذه الأنواع وما تستند عليه فيما يلي[1]:

1. السوق الفورية: تعرف أيضا بالسوق النقدية أو"السوق الفعلية" باعتبار التسوية النقدية التي تتم خلالها بالاعتماد على الأسعار الفورية، وهي السوق الذي تباع وتشترى فيه المواد حيز التنفيذ بشكل فوري ويختلف السوق النفطي الفوري عن نظيراته من الأسواق الفورية الأخرى كونه يحدث التسليم الفعلي في شهر واحد أو أقل بالاعتماد على الأسعار الفورية.

2. **السوق المستقبلي**: تعرف أيضا "**بسوق الأوراق" أو" سوق العقود"**، أين يتم تحويل وحدة القياس من البرميل النفطي الى البرميل الورقي، وهي السوق التي التي يتم فيها تبادل الوعد ببيع أو شراء النفط الخام أو أي منتوج نفطي، بتاريخ لاحق في الغالب يتم تحديده بالأشهر التي قد تصل الى 72شهرا، وبسعر يحدد فترة إبرام العقد، ومكان التسليم يوضح أيضا، غير أن العقود التي يتم تحويلها إلى مبادلات فعلية هو قليل جدا، لا تفوق نسبتها عن

[1] أميرة إدريس ؛ **تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الإقتصاد الجزائري**؛ اطروحة دكتورا؛ كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية؛ جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان؛ الجزائر؛ 2016؛ ص؛ 124.

1%، فالسوق الآجل ينسب دائما الى السوق المالي أين يتم تداول جميع المعاملات المالية والتي تعمل في غالبية الأحيان للتحوط من تقلبات أسعار النفط.

الفرع الثاني: الفاعلون في السوق النفطية

تتكون السوق النفطية من عدة أطراف رئيسية قسمت إلى قسمين كما يلي:

أولا– من ناحية الدول المنتجة

1. منظمة الدول المصدرة للنفط الأوبك: أنشئت منظمة الأوبك العالمية في 10 شهر سبتمبر 1960 بمؤتمر عقد في بغداد، وتعتبر كل من إيران والعراق، الكويت، السعودية وفنزويلا دولا مؤسسون لهذه المنظمة، في ظل سوق نفطية عالمية تسيطر عليها شركات النفط العالمية سواء كان ذلك في مجال الاكتشاف أو الإنتاج أو النقل أو التسعير، والهدف الرئيسي من إنشاء منظمة الأوبك هو تنسيق السياسات النفطية للدول الأعضاء التي تضمن استقرار الأسعار في الأسواق العالمية النفطية.

وقد تقرر أثناء الاجتماع الأول للمنظمة السماح بدخول أعضاء جدد وفقا لشرطين الأول يتمثل في امتلاك الدولة لكميات كبيرة من النفط الخام أما الشرط الثاني فهو موافقة الاعضاء الخمسة لانضمام الدولة المعنية ويكون القرار بالإجماع، وبتوافق هذين الشرطين مع الكثير من الدول العربية وغير العربية وبحثا عن التعاون الدولي في المجال النفطي اتسعت عضوية المنظمة، حيث انضمت للمنظمة كل من قطر سنة 1961 وليبيا واندونيسيا سنة 1962، الإمارات سنة 1967، ثم تلتها الجزائر سنة 1969 ونيجيريا سنة 1971، والإكوادور في 1973، وأخيرا الجابون سنة 1975، بذلك اكتملت العضوية عند 13 عضوا، ولكنها تراجعت سنة 1990 إلى 11 عضواً بانسحاب اكوادور والجابون لعدم قدرتهم على تحمل نصيب متساوي في ميزانية المنظمة مع باقي الأعضاء[1].

وتتلخص الأهداف الرئيسية للمنظمة، كما أوضحها قرارها الأول ونظامها الأساسي فيما يلي[2]:

- تنسيق وتوحيد السياسات النفطية للدول الأعضاء، وتحديد أفضل الوسائل لحماية مصالحهم، منفردين ومجتمعين؛
- تعمل المنظمة على أيجاد السبل والوسائل التي تحقيق استقرار الأسعار في الأسواق للنفط الدولية، بغية ازالة ما يعتريها تقلبات ضارة لا موجب لها؛
- تخدم المنظمة دائما مصالح الأقطار المنتجة مع مراعاة توفير الامدادات النفطية للدول المستهلكة على نحو يتميز بالانتظام والاقتصاد والكفاءة؛
- مراعاة تحقيق عائد عادل على كل استثمارات العاملين في صناعة النفط.

2. الدول المنتجة خارج الأوبك: إن معظم الدول المنتجة للنفط خارج الأوبك هي عبارة عن دول صناعية متقدمة على رأسها روسيا تليها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والنرويج، وبالطبع هناك العديد من المنتجين

---

[1] حسين عبد الله؛ **البترول العربي(دراسة اقتصادية سياسية)**؛ دار النهضة العربية؛ مصر؛ الطبعة الأولى؛ دون سنة نشر ؛ ص ص78-79.

[2] لطفي علي؛**الطاقة والتنمية في الدول العربية**؛ المنظمة العربية للتنمية الإدارية؛ مصر؛ الطبعة الأولى؛ 2008؛ ص79.

الصغار، كما أن أهمية ومكانة هؤلاء المنتجين تقاس على أساس الاحتياطات المكتشفة لديهم، في الواقع هناك العديد من الدول المنتجة والمستوردة في نفس الوقت على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تليها بريطانيا والصين والهند، وهنا مجموعة أخرى هي بلدان منتجة ومصدرة للنفط أبرزها روسيا والمكسيك والنرويج، والمجموعة الأولى لم تسجل أية زيادة تذكر في احتياطاتها النفطية منذ سنوات، وفي هذا السياق يمكن الاشارة إلى كازاخستان وكذلك عمان وهناك أيضا أذربيجان واليمن وماليزيا، ويمكن لهذه الدول أن تؤثر على أسعار النفط بزيادة العرض مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار.

تمثل هذه الدول ما نسبته 65% من الانتاج العالمي النفطي، كما تمتلك أعلى حصة من طاقة التكرير العالمية، أما احتياطها فهو أقل من 20% من الاحتياطي النفطي العالمي مما يجعل النضوب فيها أسرع منه بالنسبة للدول الأوبك، فخلال مؤتمر الطاقة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لسنة 2016، والذي عقد في لندن تحت عنوان "النفوذ"، حيث تم الاشارة إلى أن الفترة من 2008 حتى 2014 تميزة بارتفاع إنتاج الدول المنتجة للنفط خارج "الأوبك" والتي وصلت إلى 6 مليون برميل يوميا، لتصل سنة 2015 إلى 1.2 مليون برميل يوميا[1].

ثانيا– من ناحية الدول المستهلكة

1. وكالة الطاقة الدولية(IEA): تأسست وكالة الطاقة الدولية في نوفمبر عام 1974 كهيئة مستقلة ضمن الإطار التنظيمي للتطوير والتعاون الإقتصادي OECD لتطبيق برنامج طاقة دولي، وهي تعمل على تنفيذ برنامج شامل للتعاون الطاقوي ضمن 26 دولة من أصل 30 دولة في الـOECDوتظم في عظويتها (أستراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، جمهورية، التشيك، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، إيرلندا، إيطاليا، اليابان، كوريا، لكسمبورغ، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، البرتغال، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكةالمتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية)[2]، وأنشئت هذه الوكالة كرد فعل على ارتفاع أسعار النفط وذلك لتوحيد جهود الدول المستهلكة وتنظيمها في وجه منظمة الأوبك[3].

وتتمثل أهدافها الأساسية في[4]:

- إبقاء و تطوير الأنظمة لكي تتماشى مع استنزاف النفط؛
- تعزيز سياسات الطاقة الحكيمة عالميا عن طريق علاقات التعاون مع الدول غير الأعضاء، والصناعات والمنظمات الدولية؛
- تشغيل نظام معلومات ثابت في سوق النفط الدولي؛

---

[1] أميرة إدريس؛ مرجع سبق ذكره؛ ص135.

[2] كريستان بيسون؛ **إدخار الموارد**؛ ترجمة مظهر بايرلي؛ المنظمة العربة للترجمة؛ سلسلة كتب التقنيات الاستراتيجية والمتقدمة؛ لبنان؛ الطبعة الأولى؛ 2011؛ ص5

[3] مراد علة؛ مرجع سبق ذكره؛ ص؛103.

[4] كريستان بيسون؛ مرجع سبق ذكره؛ ص5.

– تحسين عملية تزويد الطاقة العالمية والبناء المطلوب عن طريق تطوير موارد طاقة بديلة وزيادة كفاءة الطاقة المستخدمة.

3. الشركات النفطية العالمية الكبرى: تعتبر الشركات النفطية الكبرى من أقدم الشركات متعددة الجنسيات، حيث تعمل كل شركة في دول عديدة، والتي كانت تنشط في مجال النفط بصفة خاصة، لقد كان للشركات النفطية الكبرى ابتداء من القرن العشرين الدور الأكبر في التمهيد لاستغلال الاحتياطات النفطية وتدابير إنتاجها، واستطاعت هذه الشركات تحقيق الوحدة فيما بينها بالنسبة للإنتاج وسياسات التسعير المربحة، الأمر الذي هيأ لها استغلال وضعها المتميز لضمان عدم حدوث نقص في الإمدادات النفطية، وتلافي بروز أي تنافس سعري والعمل على استبعاد الشركات النفطية الأخرى عن قواعد السوق النفطي العالمي، ما حقق لهذه الشركات "المتحدة" سيطرة كاملة على سوق النفط والبلدان المنتجة له، والتي اصطلح على تسميتها تاريخيا في صناعة النفط بالشقيقات السبع Seven Sister وهم (ستاندارد جرسى Standard jersey، شل Shell، البريطانية BP، تكساسو Texaco، موبيل Mobil، ستاندار كاليفورنيا California، جلف Gulf) وأضف إليهما كشركة كبرى منذ أواخر عقد الخمسينيات (الشركة الفرنسية للنفط CFP)؛ وهي شركات دولية باعتبار أن عملياتها متشعبة على المستوى الدولي، وكذلك من حيث أنها توظف مواطنين من دول عديدة ومن حيث أن لها على المستوى المحلي شركات تسمى بأسماء الدول التي تعمل بها، أما ملكية هذه الشركات فإنها تعود أساسا لصالح الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وهولندا، وقد تعددت الشركات النفطية العالمية في طابعها، حيث ظهرت إلى جانب الشركات النفطية العالمية للدول الصناعية شركات وشركات نفطية مستقلة التي أخذت بمرور الزمن صفة العالمية [1].

المطلب الثالث: تطورات أسعار النفط

شهدت أسعار النفط تطورات كبيرة، عرفت في بعض منها تغيرات أساسية وعدة هزات وأزمات، مما أثر على أسعار النفط صعوداً ونزولاً، ووفقا لما سبق فإننا سنخصص هذا المطلب لمعرفة مختلف هذه التطورات من سنة 1970 إلى سنة 2016، حيث قمنا بتقسيمها إلى عدة فترات كما يلي:

الفرع الأول: الفترة الممتدة من 1970 إلى 1985 إن هذه المرحلة تعتبر من الفترات الميزة في تطوراتها و أهميتها في أسعار النفط في السوق النفطية، لا سيما بعد بروز قوة أوبك كمنظمة عالمية قوية وسيطرتها على الانخفاضات الحادة في الأسعار حيث أسهمت بشكل كبير في رفع مستوياتها.

[1] محمد الرميحي؛ **النفط والعلاقات الدولية**؛ سلسلة عالم المعرفة؛ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب؛ الكويت؛ 1982؛ ص15

جدول رقم(1): تطورات أسعار النفط من 1970 إلى 1985

(الوحدة: دولار/ البرميل)

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977
السعر الاسمي	2.1	2.6	2.8	3.1	10.4	10.4	11.6	12.6
السعر الحقيقي	9.1	10.5	10.7	11.0	32.8	29.5	30.3	30.4

السنة	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985
السعر الاسمي	12.9	29.2	36.0	34.2	31.7	30.1	28.1	27.5
السعر الحقيقي	28.7	60.0	67.2	58.4	50.4	45.3	40.4	37.9

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على

- صندوق النقد العربي؛ **التقرير العربي الموحد**؛ الكويت؛ **2000**.

بقيت أسعار النفط عند مستويات متدنية تراوحت بين 1.5-3 دولار للبرميل منذ الحرب العالمية الثانية وحتى أوائل عقد التسعينات الأمر الذي ساهم في نمو الطلب، ثم ارتفعت إلى أكثر من 10 دولار للبرميل عام 1974، وتراوحت ما بين 11- 13 دولار للبرميل عام 1978، لترتفع إلى 36 دولار للبرميل عام 1980، وهو ما ساهم في زيادة الإنتاج من خارج أوبك وانخفاض الطلب العالمي على النفط[1].

تعود هذه التذبذبات في أسعار النفط إلى الأزمات التي وقعت في هذه الفترة حيث أنه بعد سنة 1973 تأكد أن عصر النفط الرخيص قد انتهى، وأن عصر السيطرة المطلقة للشركات النفط على الأسعار انتهت أيضا وأن الدول المصدرة للنفط لن ترضى بأقل من القيمة التي تراها عادلة لسعر نفطها، وبذلك تعاقبت مؤتمرات الأوبك لمراجعة الموقف وتصحيح الأسعار فيما يتلاءم والاعتبارات المختلفة خصوصا تزايد التضخم النقدي العالمي[2].

الفرع الثاني:الفترة الممتدة من 1986-1999

تمتد هذه المرحلة بين 1986 التي عرفت أزمة حادة لانخفاض أسعار النفط، وبين نهاية التسعينات حيث عرفت أسعار النفط انخفاضا كبيرا بلغ أدنى مستوى وبالضبط سنة 1998. والجدول الموالي يوضح ذلك:

[1] قصي عبد الكريم إبراهيم؛ **أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية**؛ منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب؛ سوريا؛ الطبعة الأولى؛ 2010؛ ص136.

[2] صديق محمد عفيفي؛ **تسويق البترول**؛ مكتبة عين الشمس؛ مصر؛ الطبعة التاسعة؛ 2003؛ ص275.

جدول رقم(2):تطورات أسعار النفط من 1986 إلى 1999

(الوحدة: دولار/ البرميل)

السنة	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
السعر الاسمي	13.0	17.7	14.2	17.3	22.3	18.6	18.4
السعر الحقيقي	17.3	22.9	17.7	20.7	25.6	20.4	19.6

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
السعر الاسمي	16.3	15.5	16.9	20.3	18.7	12.3	17.5
السعر الحقيقي	17.0	15.8	16.9	20.0	18.1	11.7	16.5

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- صندوق النقد الدولي؛ **التقرير العربي الموحد**؛ الكويت؛ 2000.

تميزت هذه الفترة بالعديد من الأزمات كانت كما يلي:

1. **الأزمة النفطية المعاكسة لسنة 1986**: في الأسبوع الأخير من الشهر الأول سنة 1986 انخفض السعر بشدة إذ وصل سعر النفط لسلة الأوبك إلى 13 دولار للبرميل، وباقتراب فصل الربيع انطلقت حرب أسعار شاملة انخفضت فيها أسعار النفط إلى أقل من 13 دولار للبرميل، على الرغم من إتباع منظمة الأوبك إستراتيجية تخفيض الإنتاج لإبقاء الأسعار مرتفعة، إلا أن زيادة معروض دول خارج منظمة الأوبك، أدى إلى عدم إلتزام بعض دول المنظمة بالإنتاج ضمن الحصص المقررة، كلها عوامل أدت بالمنظمة إلى خفض سعر النفط ما خلق أزمة حقيقة للدول المنتجة للنفط، وقد بلغت أوجها في جويلية 1986 حيث بلغ سعر البرميل ما دون 9 دولارات. أما في سنة 1987 بدأت الأسعار تتعافى قليلا لتبقى مستقرة نسبيا خلال 1987- 1989، إلا أن الفترة الممتدة من 1990-1999 لم تخل من بعض التقلبات الحادة الناجمة عن بعض الظروف الاقتصادية والسياسية[1].

2. **أزمة حرب الخليج الثانية 1990-1991**: مع نهاية حرب الخليج الأولى خرج العراق منهكا اقتصاديا بالديون، فرغب في تخفيض إنتاج النفط لزيادة الأسعار، شأنه شان مجموعة من دول منظمة الأوبك كفنزويلا ونيجيريا التي شجعت هذه الإستراتيجية، غير أن المجموعة الأخرى كانت ترى ارتفاع الأسعار يأتي عبر فترة زمنية طويلة والأهم تصريف الإنتاج على رأسها الكويت، وبالتالي اتهم العراق الكويت بالتسبب في انخفاض الأسعار، ليبدأ الهجوم عليها في أوت 1990 وعرفت بداية الأزمة ارتفاعا للأسعار لم تعرفه منذ سنة 1985، حيث قدر السعر سنة 1990

[1] عبد الرحمان أولاد زاوي ؛ منصف بن خديجة ؛ زينة محرزي ؛ **قراءة في الأزمات النفطية العالمية المختلفة الأسباب والنتائج**؛ الملتقى الدولي الأول حول"أزمة النفط والتنويع الاقتصادي؛ كلية العلوم الاقتصادية؛ جامعة باجي مختار عنابة؛ الجزائر؛ 14-15 أكتوبر 2017؛ ص8.

قيمة 22.3 دولار للبرميل لاختلال العرض نتيجة حظر نفط العراق والكويت إلا أنه سرعان ما انخفض ليصل سنة 1991 إلى 18.6 دولار للبرميل؛

3. **الفترة 1992– 1996**: استمرت الأسعار في الانخفاض خاصة الأسعار الحقيقية للفترة 1992-1996 ومع ذلك يمكن اعتبار هذه الفترة فترة استقرار للسوق النفطية ؛

4. **الأزمة النفطية الآسيوية لسنة 1998**: شهدت سنة 1998 أزمة مالية عرفتها دول جنوب شرق آسيا فحدث اختلال كبير في العرض و الطلب في السوق النفطية حيث تأثر الطلب سلبا بفعل انكماش اقتصاديات جنوب شرق آسيا جراء الأزمة المالية، وتأثرت بها أغلب اقتصاديات العالم وظهر أثرها أكثر بانهيار أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها، حيث بلغ سعر البرميل 12.3 دولار للبرميل بسلة الأوبك[1].

الفرع الثالث: الفترة الممتدة من2000–2013

إن ما يميز بداية القرن الجديد هو الارتفاع الحاد والمستمر لأسعار النفط في السوق العالمية، بداية من سنة 2000، نتيجة للطلب العالمي المتزايد على هذه المادة الإستراتيجية خاصة من دول جنوب شرق آسيا بالإضافة إلى العديد من العوامل الأخرى كالعوامل المناخية والجيوسياسية.

جدول رقم(3): تطورات اسعار النفط من 2000 إلى 2013

(الوحدة: دولار/ البرميل)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
السعر الاسمي	27.6	23.1	24.3	28.2	36	50.6	61.0
السعر الحقيقي	25.7	21.3	22.1	25.3	31.8	46.2	54.6

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
السعر الاسمي	59.1	94.4	61.0	77.4	107.5	109.5	105.9
السعر الحقيقي	60.5	81.0	52.0	65.4	89.6	90.1	86.1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- صندوق النقد العربي؛ **التقرير العربي الموحد؛ الكويت؛ 2016**

اتسمت هذه الفترة بتطور الأسعار بشكل كبير في اتجاه تصاعدي حتى عام 2008، ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل أهمها ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي المصحوبة بارتفاع الطلب على الموارد النفطية، ومن ناحية أخرى توسع العرض بسرعة أقل من توسع الطلب، علاوة على ذلك كان هناك مجموعة من العراقيل المؤقتة أو الدائمة التي

[1] المرجع نفسه؛ ص ص9-10

منعت تدفق النفط، كالعدوان الأمريكي على العراق، الاضطرابات في نيجيريا، بالإضافة إلى الدمار الذي أحدثته الأعاصير في خليج المكسيك، بالإضافة إلى المضاربة في أسواق النفط[1].

شهد عام 2001 انخفاضا في أسعار الأوبك بنسبة 16% مقارنة بمستويات عام 2000، وكان لقرارات تخفيض الإنتاج، التي أقرتها المنظمة والتي وصلت في مجملها إلى3.5 مليون للبرميل، أثر في الحيلولة دون انهيارها إلى المستويات التي شهدتها عام 1998 وبداية 1999، إلا أن أحداث 11 سبتمبر 2001 ومترتب عنها من تداعيات زادت من انخفاض الأسعار إلى أن بلغت 17.6 دولار للبرميل في نهاية العام مقارنة بمستواه البالغ 24.4 دولار للبرميل في الأسبوع الذي سبق الأحداث[2]، وفي سنة 2003 عرفت السوق النفطية ارتفاعا ملحوظا في الأسعار مسجلة أعلى مستوى لها منذ عام 1984 وذلك راجع إلى:

- ✓ الدور الفاعل الذي لعبته منظمة الأوبك التي تظم في عضويتها سبع دول عربية، على مدار العام من أجل المحافظة على توازن السوق النفطية واستقرارها، وبالحرص على إبقاء أسعار النفط ضمن النطاق السعري؛
- ✓ استمرار انقطاع الإمدادات من فنزويلا نتيجة الإضراب العام الذي شهدته البلاد سنة 2002؛
- ✓ الاضطرابات العرقية والقبلية في نيجيريا و التي حجبت جزء كبير من إمداداتها النفطية[3].

وقد شهد عام 2004 ثورة في أسعار النفط، إذ ارتفع السعر من 28دولار للبرميل عام 2003 ليبلغ معدل 36 دولار للبرميل في الربع الثاني لعام 2004 ليتخطى حدود 50دولار في الربع الأخير لعام 2004[4]، أما في الفترة 2005 –2007، شهدت أسعار النفط ارتفاعا معقولا مقارنة بسنة 2004، حيث تراوحت الأسعار مابين 50.6 و61 دولار للبرميل، وفي سنة 2008 شهدت السوق النفطية أداء جيدا، حيث تجاوزت الأسعار مستوى 128 دولار للبرميل، وخلال النصف الثاني من عام 2008، ألقت الأزمة المالية بظلالها على السوق النفطية فوصلت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها، إلى ما دون 40 دولار للبرميل خلال ديسمبر 2008 بعد أن تجاوزت 130 دولار للبرميل في شهر جويلية من العام نفسه[5]، في سنة 2009 تراوحت أسعار سلة الأوبك بين حوالي 65 إلى أكثر من 75 دولار للبرميل للأشهر السبعة الأخيرة من نفس العام بالمقارنة مع حوالي 40 دولار للبرميل في بداية العام نفسه وعلى الرغم من هذا التطور، فقد انخفض المتوسط السنوي لسعر سلة الأوبك بحدود 33 دولار للبرميل ليصل إلى 61 دولار للبرميل بالمقارنة مع عام 2008[6].

---

(1) صندوق النقد العربي ؛ **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**؛ الكويت؛ 2000؛ ص162.

(2) صندوق النقد العربي؛ **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** ؛ الكويت؛ 2001؛ ص79

(3) صندوق النقد العربي؛ **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**؛ الكويت؛ 2003؛ ص1.

(4) ضياء مجيد الموسوي؛ **ثورة أسعار النفط 2004**؛ ديوان المطبوعات الجامعية؛ الجزائر؛ الطبعة الأولى؛ 2005؛ ص25

(5) صندوق النقد العربي؛ **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**؛ الكويت؛ 2008؛ ص101.

(6) صندوق النقد العربي؛ **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**؛ الكويت؛ 2009؛ ص91.

وشهد عام 2010 حالة من التوازن في سوق النفط العالمية تميزت باتجاه الأسعار مجددا نحو الارتفاع مع الاستقرار النسبي بالمقارنة مع التقلبات الحادة التي اتسمت بها حركة الأسعار خلال العلمين السابقين[1]، وتميز عام 2011 بتسجيل سوق النفط العالمية مستويات قياسية فيما يخص الأسعار إذ بلغت 107.5 دولار للبرميل وقد كان للدول العربية المنتجة للنفط من خلال منظمة الأوبك، دورا هاما في ارتفاع الأسعار واستقرارها خاصة خلال النصف الثاني من العام، كما أثرت عوامل أخرى عديدة علة الأسعار، وباتجاهات مختلفة من أهمها التطورات الجيوسياسية في المنطقة العربية والتقلبات في أسعار صرف العملات والمضاربات في أسواق السلع والاضطرابات في الأسواق المالية العالمية وبخاصة في الاقتصاديات الصناعية، والتي تجسدت في تفاقم أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو وتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي وتوقعاته المستقبلية والفائض في الطاقة الإنتاجية من النفط ومستويات المخزون النفطي العالمي[2]، شهدت السوق النفطية عام 2013 حالة من الاستقرار والتوازن النسبي، ولأول مرة منذ عام 2009، شهدت الأسعار العالمية للنفط انخفاضا متواضعا ليصل المعدل السنوي لسعر سلة خامات اوبك إلى 105.9دولار/برميل، وذلك في ظل الوفرة في الإمدادات التي نتجت بصورة رئيسية عن الزيادة الكبيرة في إمدادات خارج الأوبك وفي المقابل شهدت امدادات دول الأوبك ولأول مرة منذ عام 2009 انخفاضا، كما تأثرت الأسعار وباتجاهات متفاوتة بعوامل عديدة منها ما له علاقة بأساسيات السوق، بالإضافة إلى عوامل أخرى من أهمها الأوضاع الجيوسياسية وحالات عدم الاستقرار في بعض المناطق العربية وقد تحققت في عام 2013 زيادة بسيطة في الاحتياطات العالمية المؤكدة للنفط بنسبة 0.9%، كما شهدت الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي ارتفاع بنسبة 1.9%[3].

الفرع الرابع:الفترة الممتدة من 2014 إلى 2016.

تمتد هذه الفترة من سنة 2014 إلى 2016 أين لاحظنا بداية تراجع أسعار النفط تدريجيا خلال هذه الفترة. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم(4): تطورات أسعار النفط من 2014 إلى 2016

(الوحدة: دولار/ البرميل)

السنة	2014	2015	2016
السعر الاسمي	96.3	49.5	40.7
السعر الحقيقي	77.2	39.3	32.0

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على

- صندوق النقد العربي؛ **التقرير العربي الموحد**؛ الكويت؛ 2016.

[1] صندوق النقد العربي؛ **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**؛ الكويت؛ 2010؛ ص81.

[2] صندوق النقد العربي؛ **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**؛ الكويت؛ 2011؛ ص89.

[3] صندوق النقد العربي؛ **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**؛ الكويت؛ 2013؛ ص95.

بدأ التراجع الكبير في أسعار النفط بداية من سنة 2014 حيث أصبح يقدر بـ96.3دولار للبرميل والسبب وراء تراجع الأسعار في هذه الفترة يعود بدرجة كبيرة إلى أساسيات السوق إذ أن سوق النفط الحالية متخمة بالإمدادات والسبب هو زيادة إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة، وفي نفس الوقت يحتفظ منتجو الفحم في الغرب بكميات كبيرة من المخزونات و يواجهون طلبا ثابتا في السوق المحلية[1]، وفي سنة 2016 انخفضت أسعار النفط العالمية، لتسجل أدنى مستوى لها منذ عام 2005، حيث بلغ المتوسط السنوي للسلة 40.7 دولار للبرميل مشكلا بذلك انخفاضا بحدود 8.8 دولار للبرميل، أي ما يعادل نسبة انخفاض 17.8% مقارنة بسنة 2015 أين قدر المتوسط السنوي للسلة 49.5 دولار للبرميل[2].

المبحث الثالث: أثار تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول

تتميز أسعار النفط بخاصية عدم الاستقرار، فهي في تقلب مستمر تارة بالارتفاع وتارة أخرى بالانخفاض، ويعود ذلك لعدة أسباب سنحاول ابرازها في هذا المبحث بالإضافة إلى الآثار المترتبة عن هذه التقلبات على اقتصاديات الدول سواء المنتجة أو المستهلك للنفط.

المطلب الأول: أسباب تقلبات أسعار النفط

يشهد النفط دوما تقلبات عديدة في أسعاره، ويرجع بعضها إلى أسباب اقتصادية تتعلق باختلال الطلب والعرض، كما يرجع أيضا إلى أسباب متداخلة اقتصادية وسياسية، وفيما يلي سيتم عرض أهم الأسباب التي تؤدي منفردة أو مجتمعة إلى احداث تقلبات في أسعار النفط في السوق النفطية العالمية.

1. العرض والطلب العالميين على النفط: من أهم العوامل الأساسية في تحديد سعر النفط هو العرض والطلب العالميين، فالعلاقة التي تربط بين العرض النفطي (الإنتاج) وأسعار النفط هي علاقة عكسية أي كلما زاد العرض انخفضت الأسعار و العكس صحيح، أما العلاقة بين الطلب على النفط (الاستهلاك) والأسعار فهي علاقة طرديه أي كلما زاد الطلب ارتفعت الأسعار والعكس صحيح؛

2. مستوى النمو الاقتصادي في الدول المستهلكة: يعتبر النفط والطاقة بصفة عامة عنصر رئيسي ضمن مراحل عملية الإنتاج، إذ أن التقدم الاقتصادي الحاصل حاليا مرتبط أساسا باستعمال الطاقة التي تعد مؤشر على مستوى التنمية والنمو الاقتصادي في مختلف دول العالم، كما أن ارتفاع معدلات النمو وتوسع حجم النشاط الاقتصادي يؤديان حتما إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط، وبالتالي ارتفاع السعر وفي المقابل فإن انخفاض أو تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض الطلب العالمي وبالتالي انخفاض سعر النفط؛

---

[1] ضياء مجيد الموسوي؛ **الاقتصاد الجزائري في مواجهة أزمة تهاوي أسعار الطاقة 2014 وإلى غير رجعة**؛ كنوز الحكمة للنشر والتوزيع؛ الجزائر؛ الطبعة الأولى؛ 2015؛ ص38

[2] صندوق النقد العربي؛ **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**؛ الكويت؛ 2016؛ ص83

3. مستوى المخزونات: تتأثر أسعار النفط بمستوى مخزونات الدول المتقدمة من النفط و مشتقاته مع العلم أن مستوى المخزونات غير مستقر ويتغير باستمرار مما يؤدي إلى عدم استقرار سعر النفط، إذ أن ارتفاع حجم المخزونات ينتج عنه تراجع الطلب على النفط وبالتالي انخفاض السعر والعكس صحيح[1].

4. تغيرات سعر الصرف: من العوامل العديدة التي في كثير من الأحيان يكون لها أثر مباشر على أسعار النفط هو تغيرات سعر صرف الدولار الأمريكي، ففي حين أن العلاقة بين أسعار النفط والدولار معقدة ولا تخدم مصالح أطراف السوق في معظم الأحيان، نجد أن انخفاض قيمة الدولار ستؤدي إلى ارتفاع في أسعار النفط بالدولار سيخفض بذلك تسعير النفط في السوق ومن ثم سيزيد الطلب عليه، وفي حال ترك السوق يتوازن وفقا للظروف الجديدة، فانخفاض الدولار مع افتراض ثبات العوامل الأخرى، سيرفع سعر النفط بالدولار[2].

5. الإضطرابات السياسية: هنا علينا أن نتذكر دائما أن ما يحدث في أي بلد، لا يمكن تعويضه من بلد آخر وهناك نقطة جوهرية وتتمثل بنوعية النفط، إذ ليس بالضرورة أن يكون ما ينتج في بلد معين يمكن تعويضه بالنوعية ذاتها من بلد آخر، علما أن مصافي النفط ليست قادرة على إستعاب كل أصناف النفط، بل إن كل مصفاة مصممة حسب نوعيات معينة للنفط، ضمن مواصفات ومعدلات معينة.

وكمثال على ذلك العراق الذي كان للاضطرابات السياسية الدور سلبي في ما يتعلق بالخطط الموضوعة استنادا إلى أنه بلد غني بالنفط، وبالتالي سيكون قادرا على توفير الإيرادات النفطية لسد كلف، كالحرب ولأعماره وزيادة طاقته الإنتاجية لكن هذه الطاقة لن تكون متاحة قبل العام 2015، ولن يصل العراق إلى ما كان عليه قبل الحرب الأخيرة، وثمة مشاكل سياسية تحدث أيضا في دول أخرى مثل فنزويلا وعلاقتها السيئة مع الولايات المتحد الأمريكية وهي أحداث لها دور كبير في الإضطرابات النفطية، لاسيما إذا علمنا أن لفنزويلا 8 مصافي كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية، علما أن الدول الخمسة الرئيسية التي تعتمد عليها أمريكا في وارداتها النفطية هي المكسيك وفنزويلا ونيجيريا وكندا والسعودية ومن ثم فإن أي اضطراب في الدول المنتجة سيؤثر عليها بالتأكيد، تماما كما حدث في الحرب العراقية الإيرانية، حيث توقف الإنتاج النفطي في العراق تقريبا، في حين هبط الإنتاج الإيراني إلى النصف، أما النقطة الرئيسية التي لعبت دورا هاما في زيادة الأسعار، فتدور حول أن أمريكا تمثل المستهلك للبترول، و بالتالي فإن ما يحدث في أمريكا سيكون له التاثير الأول، والكبير جدا؛

6. العوامل الجوية: تتمثل العوامل الجوية بالأعاصير والزلازل، وغير ذلك فمثلا ارتفعت أسعار النفط إلى أكثر من 70دولار للبرميل في أمريكا توقعا لتبعات إعصار (كاتيريا)، كما حدثت أضرار تسببت في توقف جزء كبير من

---

(1) حمزة طيبي ؛ **العوامل المؤثرة و المحددة لأسعار النفط و مستقبلها على المديين المتوسط و الطويل في ظل انهيارها منذ عام 2014**؛ الملتقى الدولي حول **أثر انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة لها "المخاطر و الحلول"**؛ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛ جامعة الدكتور يحي فارس المدية؛ الجزائر؛ 6و7 أكتوبر 2015؛ ص ص 4-5.

(2) علي جلابة ؛ منصور بن عمارة ؛ **رؤية تحليلية في أسباب انهيار أسعار النفط و انعكاساته على أداء الاقتصاد الجزائري**؛ الملتقى الدولي الأول حول **"أزمة النفط:سياسات الإصلاح و التنويع افقتصادي"**؛ كلية العلوم الاقتصادية؛ جامعة باجي مختار عنابة؛ عنابة؛ الجزائر؛ 14و15 أكتوبر2017؛ ص9.

إنتاج النفط الأمريكي في خليج المكسيك، إضافة إلى تدمير العديد من منشآت الإنتاج وأبراج الحفر في تلك المنطقة، وقد ضاعفت من آثار الأزمة أنه لم تكن هناك طاقات بديلة، سواء من النفط الخام، أو من مصافي النفط. علما أن عدد الأعاصير التي ضربت الولايات المتحدة عام 2005 بلغ رقما قياسيا في تاريخها وفي شدتها.

كما يحدث بين الحين والآخر، أن تكون بعض مواسم الشتاء قارصة البرودة، حيث يتحول الاستهلاك الرئيسي من البنزين إلى السولار، وخاصة في منطقة شمال شرق الولايات المتحدة، مثل نيويورك وواشنطن، وهو الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار غالبا.

7. المضاربات في الأسواق النفطية: هي ظاهرات بدأت في السنوات العشرين الأخيرة، حيث المتعاملون في هذه الأسواق لا يكترثون بالسعر الحقيقي، بل بالصعود والهبوط للنفط، وذلك حتى يستطيعوا مواصلة عمليات البيع والشراء. وإذ أنه حتى عقد السبعينات من القرن الماضي، لم يكن هناك متعاملون حقيقيون في الأسواق النفطية، بل مجرد جيوب للتعاملات في بورصة نيويورك، غير أن الظاهرة امتدت لاحقا بأحجام كبيرة، وتم استنباط أفكار جديدة مثل التعامل بالبراميل الورقية والشحنات المستقبلية، وذلك من أجل المضاربة وهي أمور تؤثر على أسعار النفط[1].

8. تحدث أحيانا بعض التوقفات في التصدير أو الإنتاج لأسباب شتى كأعمال التخريب، والحرائق في منشآت الإنتاج أو التصدير، وكذلك الإضرابات العمالية في بعض المناطق، مثل نيجيريا والبرازيل ...وهي عوامل تؤثر جميعها على الأسعار؛

9. من العوامل الرئيسية المؤثرة على أسعار النفط أيضا المخزون النفطي الأمريكي وذلك بحكم ثقل أمريكا، حيث يتم أسبوعيا إصدار تقريرين من جهتين رئيسيتين في الولايات المتحدة، هما المعهد الأمريكي للنفط ووزارة الطاقة الأمريكية، لتحديد مخزون النفط الخام والمشتقات النفطية، وبالتالي فإن أسعار النفط تتغير تبعا للأرقام التي ترد في التقريرين. وهكذا يتوالى الصعود والهبوط أسبوعيا في أسعار النفط وليس بشكل كما كان يتم سابقا؛

10. نلاحظ هنا أن من مصلحة شركات النفط، أن ترتفع أسعار النفط. وقد ثبت أن جميع شركات النفط العالمية حققت خلال العام 2005 أرباحا خيالية غير مسبوقة في تاريخها، وهذا الأمر ينعكس على دول تلك الشركات أن ترفع أسعار النفط، لا سيما كلما حان الوقت لتسعير وتثمين مخزوناتها[2].

المطلب الثاني: أثار تقلبات أسعار النفط على الدول المصدرة للنفط

من خلال هذا المطلب سيتم التعرف على أثر انخفاض وارتفاع أسعار النفط على الدول المصدرة للنفط

الفرع الأول: أثر الارتفاع

نتيجة لارتفاع أسعار النفط في عام 1972م فقد حققت الدول المصدرة للنفط عدة مكاسب اقتصادية بالإضافة إلى ما حققته من مكاسب سياسية، فقد زادت دخول هذه الدول نتيجة لتزايد عوائد النفط، مما مكن هذه

---

[1] عبد الحي زلوم؛ **مستقبل الإقتصاد العربي بين النفط والإستثمار** ؛ دار الفارس للنشر و التوزيع؛ الأردن؛ الطبعة الأولى ؛ 2008؛ ص ص55-56

[2] المرجع نفسه؛ ص ص57-58.

الدول من تنفيذ البرامج الطموحة في خططها للتنمية الاقتصادية، فاستطاعت الدول المصدرة للنفط تزويد نشاطها الإنتاجي برأس المال اللازم واستقطاب الأيدي العاملة الفنية والمهنية لتنفيذ برامج التنمية خاصة في الدول التي تفتقر إلى مثل هذه العمالة، كما استطاعت معظم الدول المصدرة للنفط زيادة الفوائض النقدية التي زادت على احتياجات التنمية الداخلية، وارتفع مستوى معيشة الأفراد في هذه الدول وحققت معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، بالرغم من زيادة أسعار السلع الرأسمالية من الآلات والمعدات التي تستوردها من الدول الصناعية، نتيجة زيادة أسعار النفط وارتفاع معدلات التضخم النقدي، ومن جهة أخرى فقد أدى ارتفاع معدلات التنمية الاقتصادية إلى زيادة حجم الاستهلاك المحلي من النفط سواء للأغراض الاستهلاكية أو الإنتاجية وخاصة صناعة البتروكيماويات[1].

الفرع الثاني:أثر الانخفاض

أثرت الانخفاضات المتتالية في أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط حيث أدى إلى انخفاض العائدات النفطية والفوائض المالية التالية[2]:

- انخفاض معدل الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المصدرة للنفط؛
- تقلص الإنفاق العام في هذه الدول بسبب تراجع الإيرادات النفطية ومع ذلك كان من المفترض أن لا ينخفض الإنفاق الحكومي بنفس نسبة انخفاض الإيرادات العامة، بسبب إرتباط الإيرادات بعوامل خارجية أي العوائد النفطية والسوق العالمي للنفط في حين أن النفقات العامة ترتبط بعوامل داخلية تتمثل في برامج التنمية الاقتصادية وبالضغوط التضخمية في الاقتصاد.

أدى انخفاض الإنفاق الحكومي إلى ظهور عجز في معظم الموازنات العامة للدول النفطية، حيث أثر هذا العجز على هيكل النفقات في الدول المصدرة للنفط، إذ أن هيكل النفقات الجارية لم يصبه تغير بعد تقلص العائدات النفطية وإنما الذي تغير هو الإنفاق الاستثماري والإنمائي.

المطلب الثالث:آثار تقلبات أسعار النفط على الدول المستهلكة

الدول المستهلكة للنفط هي الأخر تتأثر بتقلبات أسعار النفط في حالة الارتفاع والانخفاض وهذا ما سيوضحه هذا المطلب

الفرع الأول:آثار الارتفاع

تعد الدول غير المصدرة للنفط أكثر تضررا من ارتفاع أسعار النفط لعدم قدرتها على مواجهة مثل هذه الأزمة مقارنة بالدول الصناعية، فقد أدى ارتفاع أسعار النفط في السبعينات إلى زيادة تكلفة واردات هذه الدول من النفط من أقل من خمسة ملايين دولار إلى أكثر من عشرين مليون دولار وبالتالي انخفاض نسبة النمو الاقتصادي وانخفاض قدرة هذه الدول على استراد السلع والخدمات بصورة عامة والسلع الرأسمالية بصفة خاصة، كما انخفضت قيمة

[1] فتحي أحمد الخولي؛ مرجع سبق ذكره؛ ص481

[2] سعد الله داود؛ **الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر**؛ دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع؛ الجزائر؛ الطبعة الأولى؛ 2013 ؛ ص44.

صادرات الدول النامية غير المصدرة للنفط بصورة ملحوظة، نتيجة لانخفاض أسعار المواد الفرصية في الدول الصناعية والسياسات الحمائية، التي اتبعتها الدول الصناعية لحل مشاكل العجز في موازينها التجارية، ومن جهة أخرى فقد أدى ارتفاع أسعار النفط إلى ارتفاع أسعار الفائدة على القروض، مما أدى إلى زيادة خدمة الدين في الدول النامية، ولهذا فقد واجه أكثر من ثمانية ملايين فرد من سكان هذه الدول مشاكل اقتصادية تمنعهم من تحقيق أي تحسن في حياتهم الاقتصادية، ولم يخفف من آثار هذه المصائب الاقتصادية سوى عاملين:أولهما:مساعدات الدول المصدرة للنفط، وثانيهما: تحويلات المغتربين عن بلادهم والعاملين في الدول المصدرة للنفط، ولكن هذين العاملين لم يعادلا حجم الأضرار الاقتصادية التي منيت بها الدول النامية[1].

الفرع الثاني:آثار الانخفاض

يؤدي انخفاض الأسعار لكثير من الدول المستوردة زيادة معدل النمو وضعف الضغوط على معدل التضخم والميزان التجاري والميزانية العامة، كما تحقق مكاسب ضخمة من انخفاض أسعار النفط خاصة في حالة ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، كما أن انخفاض الأسعار يؤدي الى انخفاض قيمة الواردات من النفط وبالتالي تحسن ميزان مدفوعات الدول المستوردة[2].

[1] فتحي أحمد الخولي؛ مرجع سبق ذكره؛ ص481

[2] طارق بن قسمي؛ **تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية و اثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة(1990-2013)**؛ المؤتمر الأول حول **السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية و تأمين الإحتياجات الدولية**؛ جامعة سطيف1؛ الجزائر؛ يومي 7-8أفريل2015؛ ص6 .

خلاصة الفصل:

مما سبق ذكره في هذا الفصل يمكننا القول أن أهمية النفط تنعكس في شتى مجالات الحياة، وأن النفط كان ويزال يحتل مركز السيادة في مصادر الطاقة في العالم، باعتباره ذو قيمة استراتيجية حيوية وضرورية في السلم والحرب، ويعد محور أساس النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، السياسية والعسكرية والتي يؤثر في كل منها تأثيراً مباشراً وفعالاً، كما يعد النفط شرط أساسي للقوة والنفوذ محليا ودوليا، وتعد الصناعة النفطية دائبة في سعيها الدائم لتحقيق إستغلال الموارد بأقل تكلفة رغم زياد التحديات التي تواجهها حيث شهدت الصناعة النفطية العديد من التغيرات السريعة، التي جاءت بقدر ما أحدثته تلك الصناعة من تغيرات أثرت على الساحة العالمية بحكم اتساع منتجات الصناعة النفطية إلى أن شملت معظم مرافق الحياة، وذلك باستخدام أحدث التقنيات في مختلف مراحلها وتكثيف عمليات الاستثمار والبحث والتنقيب.

يتحدد سعر النفط في السوق النفطية العالمية والتي تأخذ شكليين أساسيين هما السوق الفوري والسوق المستقبلي بفعل تطور الصناعة النفطية وتغير العلاقات بين الدول المنتجة والمستهلكة للنفط، حيث تبين لنا أن السوق النفطية تتكون من عدة أطراف تتمثل في منظمة الاوبك التي تهدف لحماية حقوق الدول الأعضاء المنتجة للنفط، والدول خارج الاوبك التي تسعى إلى المنافسة على الإنتاج بالإضافة إلى منظمة الطاقة والشركات النفطية الكبرى التي تسعى لحماية الدول المستهلكة للنفط، ونتيجة للتغيرات بخصوص مركز القوى وصناعة القرار وتضارب المصالح بين الدول المنتجة الساعية لتعظيم عوائدها والدول المستهلكة التي تسعى للحصول على النفط بأرخص الأسعار، أضفى ذلك على السوق النفطية ميزة عدم الاستقرار وبذلك فقد مرت السوق النفطية بعدة هزات وأزمات متتالية اختلفت أسبابها ونتائجها في التأثير على اقتصاديات الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء.

ومن هذا المنطلق، أصبحت إلزاما على الدول المعتمدة على عائدات النفط إلى اعادة التوازن إلى كافة القطاعات الاقتصادية الإنتاجية من خلال اتخاذ الاجراءات التصحيحية المناسبة للمسار الاقتصادي وذلك بتبني الاستراتيجيات التنموية الرامية إلى تنويع الهكيل الإنتاجي وإيجاد قطاعات جديدة مولدة للدخل، لتحقيق تنمية متوازنة تنعكس بالإيجاب على مختلف القطاعات الأخرى.

تمهيد:

تشهد أسواق النفط العالمية تحولات وتغيرات سريعة ومتلاحقة تنعكس أثارها على أغلب الدول التي تعتمد في اقتصادياتها على النفط كمصدر وحيد للدخل، الأمر الذي يدفعها إلى إعادة هيكلة نشاطها الاقتصادي باتجاه بناء قاعدة إنتاجية متكاملة ومتوازنة، من خلال تطبيق الاستراتيجيات التنموية الرامية إلى تطوير البنية التحتية والمساهمة في ترقية الحركية الإيجابية للاستثمارات الإنتاجية والخدمية، بالاعتماد على إستراتيجية شاملة لترقية القطاعات المنتجة بإختيار أفضل البدائل لتنفيذها وتخصيص الموارد الضرورية لتطبيقها.

فترقية القطاعات المنتجة تعد إحدى الآليات الهادفة إلى تحقيق الإستقرار الاقتصادي، والتقليل من التأثيرات السلبية للمنافسة في مرحلة العولمة المعاصرة، من خلال تنويع القاعدة الاقتصادية بالاعتماد على قطاعات انتاجية أخرى كالقطاع الفلاحي الذي يعد قطاع انتاجي مهم والمحرك الأساسي لأي نشاطات أخرى بالإضافة للقطاع الصناعي الذي يعد حجر الزاوية في أي عملية تنموية وانطلاق اقتصادي لأي بلد، ويوجد أيضا القطاع السياحة الذي أضح من أهم القطاعات الاقتصادية في العالم من خلال دوره البارز في تحقيق تنمية وتطوير البلدان.

ونظرا لأهمية القطاعات المنتجة في تحقيق التنمية الاقتصادية سوف يتم التطرق إليها بشيء من التفصيل في هذا الفصل والإلمام بمختلف جوانب هذه القطاعات وأهم استراتيجيات تنميتها من خلال التطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: القطاع الفلاحي واستراتيجيات تنميته

المبحث الثاني: القطاع الصناعي واستراتيجيات تنميته

المبحث الثالث: القطاع السياحي واستراتيجيات تنميته

المبحث الأول: القطاع الفلاحي واستراتيجيات تنميته

تحتل الفلاحة قدراً كبيراً من الاهتمام في مختلف دول العالم، باعتبارها المصدر الرئيسي لتوفير الغذاء، ودورها في توفير المدخلات الأساسية للعديد من الصناعات، وتوفير مناصب شغل وتحرك القطاعات الاقتصادية الأخرى كالصناعة والتجارة وقطاع الخدمات، الأمر الذي يجعل من مسألة تنمية القطاع الفلاحي وتطويره ضرورة ملحة وتطبيق مختلف الاستراتيجيات التنموية التي تساعد على النهوض به. لذلك سيتم في هذا المبحث التعرض إلى أساسيات حول الفلاحة بالإضافة إلى التنمية الفلاحية وأهم استراتيجيات تنمية القطاع الفلاحي .

المطلب الأول: أساسيات حول الفلاحة

تعد الفلاحة من المهن التي امتهنها الإنسان منذ الخليقة حيث كادت ان تكون المهنة الوحيدة في العصور القديمة ومازالت أهميتها في تزايد مستمر ومن خلال هذا المطلب سنحاول الإلمام بأهم أساسيات الفلاحة من تعريف وأنواع إضافة إلى أهم مقوماتها والأهمية التي يحتلها هذا القطاع

الفرع الأول: تعريف الفلاحة

تعرف الفلاحة على أنها جميع الفعاليات التي يقوم بها المزارع كفلاحة الأرض وزراعتها لإنتاج المحاصيل النباتية، واقتناء الحيوانات الزراعية لإنتاج الحليب والصوف واللحوم والجلود، وتربية الدواجن والنحل ومجال الغابات وصيد الأسماك، كما يشمل النشاط الفلاحي الأعمال التكميلية التي تجري بالمزرعة كالتسويق وتسليم المنتجات. فالفلاحة هي علم وفن ومهنة حدق ومهارة لاستثمار الموارد الطبيعية والبشرية [1].

وتعرف الفلاحة على أنها جميع الانشطة المتعلقة بالموارد الطبيعية والحيوانية، والتي تخدم الجانب الاستهلاكي للانسان، من خلال استصلاح الاراضي وخلق منتجات طبيعية قابلة للاستهلاك، بالاضافة الى الثروة الحيوانية من خلال العناية بالمنتوج الحيواني (ثروة لحمية، لبنية، جلدية...)، ضف الى الثروة البحرية المستخرجة من المياه الاقليمية.

الفرع الثاني: مقومات الفلاحة

تتكون مقومات القطاع الفلاحي من عوامل أساسية تمثل القاعدة الأساسية للقطاعات الاقتصادية المنتجة بصفة عامة والقطاع الفلاحي بصفة خاصة وهي كما يلي:

أولا– الأرض: تعتبر الأرض المقوم الأساسي في عمليات الإنتاج الفلاحي بل هي المحدد لقيام الفلاحة نوعا وكما ونعني بالأرض التربة الزراعية مع العوامل الأخرى الموجودة فيها أو المحيطة بها كالماء والضوء، الحرارة، الأملاح المعدنية، وأحيانا يسمى هذا العنصر الطبيعة لأنها تشكل أهم مورد طبيعي؛ وتعد الأرض وسيلة الإنتاج والمكان الذي تنتج فيه المحاصيل الفلاحية. وتتوقف إنتاجية الأرض على نوعين من العوامل عوامل طبيعية تتمثل في خصوبة التربة والمناخ،

[1] عبد الوهاب مطر الداهري؛ **أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي**؛ مطبعة العاني؛العراق ؛الطبعة الأولى؛ 1969؛ ص37.

الموقع الجغرافي، الثروة الكامنة في الأرض،بالإضافة للعوامل الاقتصادية المتمثلة في توفر وسائل الري والصرف ووسائل النقل والمواصلات، وقرب أو بعد مراكز الإنتاج من الأسواق[1].

ثانيا– العمل الفلاحي: العمل الفلاحي عامل من عوامل الإنتاج على قدر كبير من الأهمية فهو المحرك الأساسي لعوامل الإنتاج الأخرى، لأنه مهما بلغت الأرض ووسائل الإنتاج كلها من أهمية فإنها فاقدة لأهميتها وفاعليتها إذا لم تستخدم اليد العاملة لتحريكها وتوجيهها لأن عناصر الإنتاج الأخرى جامدة، ويشمل العمل الفلاحي كل جهد إنساني سواء كان المجهود عضلي أو ذهني، وهناك بعض العمليات الفلاحية تتطلب عمالاً أكفاء وذو خبرة بتلك العمليات كتلقيح أشجار النحل التي تتطلب عناية ودراية بشروط نموها، ولابد الإشارة بأن العمل الفلاحي على وجه العموم عمل شاق ومجهد، غير أن التطور العلمي والتكنولوجي أخذ يخفف بعض الشيء من قساوة ظروفه بالتدريج، لكن رغم ذلك يبقى عملا مرهقا رغم الوسائل المتطورة فيه لأنه يخضع للتأثيرات المباشرة للعوامل الطبيعية والمناخية[2].

ثالثا– رأس المال الفلاحي: يتكون رأس المال الفلاحي من كل الأصول الملموسة وغير الملموسة، وتنظر المنظمة العالمية للأغذية الفاو لرأس المال الفلاحي من منظور الفئات التالية[3]:

- ✓ **رأس المال البشري:** الذي يتم الحصول عليه عن طريق التعليم والتدريب وخدمات الارشاد الفلاحي التي تسمح بتطوير مهارات الفلاحين؛
- ✓ **رأس المال المادي:** مثل الماكينات واللآلات والأبنية الموجودة في المزرعة، والبنية التحتية الخارجية الموجودة خارج المزرعة؛
- ✓ **رأس المال الفكري:** الذي يتم الحصول عليه عن طريق البحث والتطوير في مجال التكنولوجيات الزراعية وممارسات الإدارة؛
- ✓ **رأس المال الطبيعي:** مثل الأرض والموارد الطبيعية الأخرى التي تلزم الإنتاج الفلاحي التي سبق التطرق إليها بالإضافة إلى الثروة الحيوانية والأشجار المثمرة والخشبية..إلخ؛
- ✓ **رأس المال السائل:** ويشمل المدخرات الخاصة، ورأس المال المالي هو وسيلة للحصول على أنواع أخرى من رأس المال وتحول الاموال السائلة إلى عتاد ولوازم مادية من أجل الإنتاج.

رابعا– الإدارة والتخطيط الفلاحي: إن مقومات القطاع الفلاحي مترابطة في عملية الإنتاج حيث أن العملية الإنتاجية لا تتم بصورة صحيحة ما لم يكن هناك تنظيم دقيق يتولى خلق مزيجا أمثل (الأرض– العمل– رأس المال) للوصول إلى إنتاج أكبر كمية ممكنة من المنتجات وبأقل التكاليف، وعنصر الإدارة والتخطيط يتولى إيجاد العلاقة

---

[1] المرجع نفسه؛ ص 64.

[2] عائشة بوثلجة؛ **دور الاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي العربي**؛ اطروحة دكتوراه؛ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛ جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف؛ الجزائر؛ 2017؛ ص 19.

[3] المرجع نفسه؛ ص 23.

التنظيمية والإنتاجية المثلى والتنسيق لاستغلال الموارد المتاحة للإنتاج الفلاحي، التي تحقق الكفاية الإنتاجية وعدالة التوزيع وتحقيق المستوى الأفضل للمعيشة إضافة لتحقيق أعلى ربحية ممكنة وذلك بإتباع طرق وقوانين محددة[1].

الفرع الثالث: أهمية القطاع الفلاحي

يحتل القطاع الفلاحي بشقيه الإنتاجي النباتي والإنتاجي الحيواني وما يتفرع عن كل منهما أهمية كبرى في اقتصاديات الكثير من الدول في العالم حيث يساهم هذا القطاع في التنمية الاقتصادية الشاملة للعديد من الدول، وتنبع أهمية القطاع الفلاحي في أي دولة في العالم من خلال مساهمته في ما يلي[2]:

- **توفير الاحتياجات الغذائية لأفراد المجتمع**: يساهم القطاع الفلاحي في توفير العديد من المنتجات الغذائية الذي يستهلكها أفراد المجتمع كالمنتجات النباتية كالخضروات، والمنتجات الحيوانية كاللحوم بأنواعها؛
- **توفير العمل لقطاعات الاقتصاد الأخرى**: يعمل القطاع الفلاحي على توفير العمالة للقطاعات الاقتصادية الأخرى كالقطاع الصناعي، ويتم ذلك لسببين إما بسبب وجود بطالة موسمية أو مقنعة في القطاع الفلاحي تؤدي إلى خروج حجم معين من العمالة، أو بسبب تبني الطرق التكنولوجية الحديثة في عملية الإنتاج الفلاحي مما يساهم في الاستغناء عن جزء من العمالة حيث تتحول للعمل في القطاعات الأخرى؛
- **توفير الموارد المالية**: يعد القطاع الفلاحي مصدرا رئيسيا للدخل للعديد من الأفراد العاملين في هذا القطاع سواء لهؤلاء العاملين في عملية الإنتاج الفلاحي بشكل مباشر كالفلاحين أو منتجي الأدوية والأسمدة والأدوات المستخدمة في الإنتاج بشقيه النباتي والحيواني، أو أولئك الذين يحققون دخلا من العمل غير المباشر في هذا القطاع كالعاملين في تسويق وبيع المنتجات الفلاحية مثلا، أما على المستوى الدولي فإن هذا القطاع يساهم بنسب متفاوتة في الناتج القومي الإجمالي للعديد من الدول، كما يساهم بدرجة كبيرة في توفير العملات الصعبة ينعكس إيجابيا على مستوى التنمية الاقتصادية فيها؛
- **توفير المواد الخام للقطاع الصناعي**: يقوم القطاع الفلاحي بتوفير العديد من المواد الخام والتي تستخدم كمدخلات للإنتاج في القطاع الصناعي بشكل خاص بمساهمته في إنشاء العديد من الصناعات مما يؤدي إلى دعم وتطوير هذا القطاع وبالتالي دعم الاقتصاد ككل؛
- **استغلال بعض الموارد الاقتصادية بكفاءة**: يقوم القطاع الفلاحي باستغلال بعض الموارد الإنتاجية الاقتصادية صعبة الاستغلال بكفاءة عالية نادرا ما تتحقق في قطاعات أخرى، ففي مجال الإنتاج الحيواني تقوم الحيوانات بإستهلاك الأعشاب التي لا يستهلكها الانسان وتنتج له اللحوم والألبان بكفاءة، كما تقوم النباتات بالاستفادة من مصدر اقتصادي مهم وهو أشعة الشمس لإنتاج غذائها.

---

[1] المرجع نفسه؛ ص 26؛.

[2] علي جدوع الشرفات؛ **مبادئ الاقتصادي الزراعي**؛ دار زهران للنشر والتوزيع؛ الطبعة الأولى؛ 2006؛ ص ص28-30.

المطلب الثاني: التنمية الفلاحية

التنمية الفلاحية جزء من التنمية الاقتصادية وهي بدورها جزء من التنمية الشاملة حيث تتبناها مخلف الدول لتنشيط القطاع الفلاحي بصورة علمية عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وفي هذا المطلب سيتم التطرق إلى مفهوم التنمية الفلاحية وأهم أهدافها ونماذج تحقيقها.

الفرع الأول: مفهوم التنمية الفلاحية و أهدافها

سيتم التطرق في هذا الفرع ل لكلا من مفهوم التنمية الفلاحية و أهدافها

أولا:مفهوم التنمية الفلاحية

إن التنمية الفلاحية هي الزيادة أو النمو الإرادي المخطط له والمعين، ويمكن التوصل إلى هذا الحد من النمو بواسطة الإجراءات والتدابير الخاصة، ويعبر عنها بالمناهج والخطط والسياسات والاستراتيجيات التي تهدف إلى تحقيق معدلات معينة من النمو (الزيادة)، ومنه زيادة في الإنتاج وبالتالي مساهمة في التنمية الاقتصادية[1].

كما تعرف التنمية الفلاحية كذلك على أنها مجموع السياسات والإجراءات التي تقدم لتغيير بنيان وهيكل القطاع الفلاحي، بما يؤدي إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الفلاحية، وتحقيق زيادة في الإنتاج والإنتاجية الفلاحية، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل القومي وتحقيق مستوى معيشة مرتفع لأفراد المجتمع عبر الأجيال المختلفة[2].

ثانيا:أهداف التنمية الفلاحية

من أجل تحقيق التنمية الفلاحية هناك مجموعة من الأهداف المسطرة والمستهدفة والتي ترغب كل دولة الوصول إليها وتتمثل أهم هذه الأهداف في مايلي[3]:

- استثمار الموارد الطبيعية و البشرية في الريف أفضل استثمار؛
- التصنيع الزراعي وتشغيل الأيدي العاطلة؛
- زيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لسكان الريف؛
- تحقيق الكيان الاقتصادي الريفي؛
- التخصص والتنوع في المنتجات الزراعية حسب المناطق والظروف؛
- العدالة الاجتماعية لأهل الريف.

---

[1] عبد الوهاب مطر الداهري؛ مرجع سبق ذكره؛ص 381.

[2] فوزية غربي؛ **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر**؛ مركز دراسات الوحدة العربية؛ لبنان؛ الطبعة الأولى؛2010؛ ص 60

[3] عبد الوهاب مطر الداهري؛ مرجع سبق ذكره؛ ص 381.

الفرع الثاني: نماذج التنمية الفلاحية

تفسر نماذج التنمية الفلاحية الكيفية التي يمكن من خلالها التحول من فلاحة متخلفة إلى فلاحة متقدمة وتوجد أربع أنواع من النماذج وهي كما يلي[1]:

أولا– نموذج الحفاظ على التربة: ومضمون هذا النموذج أن التقدم الزراعي يتطلب الحفاظ على خصوبة التربة وقد سمح التوسع في دراسة اقتصاديات الأرض و الإبداعات التقنية يتجاوز مشكلة تناقص خصوبة؛

ثانيا– نموذج الأثر الصناعي–الحضري: يوضح نموذج الحفاظ على التربة أثر متغيرات المواد الطبيعية على الإنتاج الزراعي ولا يوضح أثر المتغيرات الاقتصادية، لذلك جاء نموذج الأثر الصناعي–الحضري، والذي يرى أن التقدم الزراعي يتحقق عندما تكون المواقع الزراعية محيطة بالمراكز الحضرية الصناعية ورغم أن هذا النموذج قد يحقق تنمية في الدول المتقدمة إلا أنه من الصعب أن ينجح في الدول النامية لأن الزراعة في هذه الأخيرة لا تستخدم تقنيات متطورة (بمعنى لن يكون هناك الطلب الكافي على السلع المصنعة)؛

ثالثا– نموذج الانتشار: ويقصد به استخدام الأساليب العلمية وتوسيع الطرق الإرشادية في الممارسات الزراعية (في العمليات الزراعية وفي انتقاء مستلزمات الإنتاج كالبذور المحسنة مثلا) وتعميمها في مختلف المناطق من الدولة وقد اعتمدت الدول المتقدمة على أجهزة إرشادية لنقل المعرفة الزراعية للمزارعين؛

رابعا– نموذج مدخلات الإنتاج ذات المردود العالي: إن الانتقال من الزراعة التقليدية إلى الزراعة الحديثة يتطلب استثمارات تؤدي إلى جعل مدخلات الإنتاج ذات مردود عالي، وتتمثل تلك الاستثمارات أساسا في محطات التجارب الزراعية التي تسمح بالحصول على معارف زراعية جديدة وإنتاج القطاع الصناعي لوسائل الاستخدام التقني في الزراعة وتكوين المزارعين لاستخدام الموارد الإنتاجية بكفاءة عالية، وفي حال توفر هذه الشروط يمكن للدول النامية أن تستفيد من التقنية الزراعية المنقولة من الدول المتقدمة؛

ولا بد من التأكيد على عدم استخدام كل نموذج بمفرده بل لا بد من استخدام قدر من كل نموذج من النماذج السابقة لأجل تحقيق التنمية الزراعية.

المطلب الثالث: إستراتيجيات تنمية القطاع الفلاحي

إستراتيجية التنمية الفلاحية هي خطة طويلة الأجل تعتمد على تطوير القطاع الفلاحي من خلال مجموعة من السياسات والأساليب والتقنيات وقد أثبتت التجارب العالمية الدور الهام الذي لعبه تقدم الزراعة في إحداث التنمية الاقتصادية، وقبل توضيح هذا الدور سيتم فيما يلي التطرق إلى مضمون إستراتيجيات التنمية الفلاحية.

[1] جميلة معلم؛ **تجارب التنمية في الدول المغاربية والإستراتيجيات البديلة دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب**؛ أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية؛ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛ جامعة باتنة1؛ الجزائر؛2017؛ ص 72

الفرع الأول: إستراتيجيات التنمية الزراعية

استراتيجية التنمية الفلاحية هي عبارة عن فرع رئيسي من السياسة الاقتصادية العامة يتم رسمها وإعدادها وتطبيقها في القطاع الفلاحي، ويتم التنسيق والتكامل بينها وبين غيرها من الاستراتيجيات الاقتصادية الاخرى لتحقيق أهدافها المنصوصة، وتشمل الإستراتيجية الفلاحية أساليب متعددة منها ما يدخل ضمن السياسات الاقتصادية بشكل عام ومنها ما يختص بالتنمية والنمو الزراعي، والاستقرار، ومنها ما هو متعلق بمجال التسويق، ومنها ما هو متعلق بالاستثمار والتمويل والبعض الآخر بالأسعار.

أولا– إستراتيجية التوجيه الزراعي: تسود هذه السياسات في الدول الرأسمالية (أوروبا الغربية) تجمع هذه السياسة بين مبدئي الحرية الاقتصادية والتدخل الحكومي قصد تحسين فعالية النشاط الزراعي، أعطت هذه السياسات ثمارها، بالرفع من الفائض الاقتصادي الزراعي، وبالتالي المساهمة في خلق المقدمات الضرورية لتحقيق الثورة الصناعية؛

ثانيا– إستراتيجية الإصلاح الزراعي: طبقت هذه السياسات في الكثير من الدول النامية الإفريقية والآسيوية والأمريكية وحتى الأوروبية كإيطاليا وإسبانيا، انطلقت من أفكار أساسية تتمثل في تحديد سقف الملكية، وبالتالي توجيه المستثمرين إلى الاستثمار في قطاع الصناعة، بالاضافة إلى إعادة توزيع الأراضي المصادرة على الفلاحين غير المالكين، بهدف إدماجهم في عملية التنمية، وأخيرا فرض التزامات على المستفيدين من الإصلاح الزراعي، والجدير بالذكر الإشارة إلى أنه وبالرغم من النتائج الايجابية التي حققتها هذه السياسات، إلا أنها تبقى بعيدة عن تلك الناتجة عن سياسات التوجيه، ولعل السبب يعود إلى عوامل سياسية واقتصادية أو المصداقية والكفاءة في تنفيذ هذه السياسات؛

ثالثا– إستراتيجية الثورية الزراعية: تم تبني السياسات الثورية في البلدان ذات التوجه الاشتراكي، أين تعتبر الملكية جماعية، وكثيرا ما يتم الخلط بين مصطلح الثورة والإصلاح، كونهما متقاربتان تهدفان إلى التغيير الاجتماعي، غير أن الاختلاف جوهري بينهما، من حيث البعد الزمني، والمكاني والإيديولوجي، حيث يهدف الإصلاح إلى ترميم وتعديل ما هو موجود فعليا في أرض الواقع، أما الثورة فتعني التغيير الشامل والكامل، رافضة بذلك كل الأشكال والصور السائدة، غير أن معظم السياسات المطبقة عرفت الفشل، لتغليب الجانب السياسي على الضرورات الاقتصادية[1].

رابعا– إستراتيجية الإنتاج الزراعي: يقصد بها تنظيم الإنتاج الزراعي وتشمل على سياسة طويلة الأجل تهدف إلى تحسين الإنتاجية الزراعية(غلة الأرض) وزيادة المساحة المزروعة وزيادة كفاءة كل من المزراع ورؤوس أموالهم، كما تشمل سياسات قصيرة الأجل تهدف إلى تحديد مساحات الإنتاج لإنتاج بعض المحاصيل بغرض إشباع حاجات المجتمع، ولتحسين الإنتاج لابد من إتباع الأساليب الحديثة الملائمة في الإنتاج مثل استخدام نتائج البحوث العلمية الزراعية في تطوير أساليب الزراعة والإنتاج، كما يتطلب تحسين الأساليب الزراعية للاستفادة من خدمات الإرشاد والتدريب

[1] نهى بوطكوك ؛ **دور الاستشراف في عملية اتخاذ القرار في القطاع الزراعي الجزائري**؛ أطروحة دكتوراه علوم؛ كلية العلو الاقتصادية؛العلوم التجارية وعلوم التسيير؛ جامعة عبد الحميد مهري؛ قسنطينة2؛ الجزائر؛2017؛ ص ص 195-196.

الفلاحي والتوسع في المراكز الإرشادية في المناطق الزراعية والاستفادة من الخدمات العامة كالطاقة والكهرباء وزيادة التخصيص المثل للموارد[1].

خامسا– الإستراتيجية السعرية الزراعية: ترتبط أي ظاهرة اقتصادية ارتباطا مباشرا بالأسعار،حيث تقوم الأسعار بالعديد من الوظائف مثل:تخصيص الموارد بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة، توجيه الإنتاج من السلع والخدمات وفقا لرغبات المجتمع،توجيه الإنفاق الاستهلاكي حسب ما يرغبه المجتمع، إجراءات المبادلات في أسواق السلع والخدمات، بالإضافة إلى التأثير على توزيع الدخل القومي.

وتعد الإستراتيجية السعرية شرطا ضروريا لتحفيز الإنتاج الزراعي وإن كانت غير كافية لتحقيق هذا الهدف، فلابد وأن تعمل مع غيرها من السياسات المكملة لها، وتلعب الإستراتيجية السعرية الزراعية دورا هاما في تحقيق الاستقرار السعري في أسواق السلع الزراعية وما يترتب عليها من تحقيق الاستقرار في دخول المزارعين، فضلا عن دورها في توجيه الاستهلاك من السلع الزراعية وتوزيع الدخل وزيادة إيرادات الدولة وتوفير احتياجات التصدير، وتتضمن الإستراتيجية السعرية أساليب مختلفة لتسعير الحاصلات الزراعية منها:

- ✓ **التسعير السوقي:** حيث تتحدد أسعار السلع الزراعية وفقا لتفاعل قوى العرض والطلب في السوق المحلي، ويختلف التسعير الحر للسلع الزراعية عن السلع الصناعية، بسبب اختلاف ظروف العرض في القطاع الزراعي عن القطاع الصناعي، فالإنتاج الصناعي متصل ومستمر ويتغير مع تغير ظروف الطلب على السلع الصناعية، في حين أن الإنتاج الزراعي موسمي والاستهلاك مستمر ومتصل ولذلك فإن المخزون من السلع الزراعية يلعب دورا أساسيا في تكوين السعر السوقي الحر، وتختلف أسعار السوق الحرة للسلع الزراعية من موسم لآخر، حيث تنخفض الأسعار بشكل ملحوظ في مواسم الحصاد ثم تبدأ في الارتفاع التدريجي كلما اقتربنا من موسم التراخي، وذلك لأن صغار المزارعين يميلون إلى بيع أكبر جزء من إنتاجهم فور انتهاء موسم الحصاد وذلك لمقابلة المتطلبات النقدية السابقة خلال فترة الإنتاج وكلما زادت قدرة البائع كلما زادت قدرة بقائه في السوق وزادت إمكانية حصوله على سعر أعلى لإنتاجه حيث يستطيع المنتج التحكم في السعر ولا يقبل سعر السوق كأمر مسلم به؛
- ✓ **التسعير الحكومي:** ويتم تحديد الأسعار من خلال التدخل الحكومي وتوجد مجموعة من الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من وراء التدخل في سوق السلع الزراعية من بينها: تحقيق استقرار الأسعار والدخول الزراعية نظرا لوجود علاقة عكسية بين حجم الناتج الزراعي والدخول المتحققة من بيع هذا الناتج، ويرجع ذلك إلى انخفاض مرونة الطلب السعرية على السلع الزراعية من ناحية، وتعرض الإنتاج الزراعي لكثير من التقلبات بسبب خضوعه للظروف الطبيعية التي لا يمكن السيطرة عليها من ناحية أخرى. وقد تهدف الدولة إلى حماية المزارعين من الاحتكار الشرائي وما يعنيه من الانخفاض النسبي في الأسعار التي يحصل عليها المنتجين وانخفاض الدخول الزراعية أو توصيل

[1] بوزيد سايح ؛ **تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية**؛ مذكرة لنيل شهادة ماجستير؛ كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير؛ جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان؛ الجزائر؛2007؛ ص 32

السلعة للمستهلكين بأسعار مناسبة، بالإضافة إلى أهداف أخرى مثل تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع وتنظيم حركة التجارة الداخلية للسلع الزراعية[1].

سادسا– إستراتيجية التمويل الزراعي:

تبنى إستراتيجيات التمويل الزراعي على برامج مقترنة بتوفير النصح والإرشاد للمزارعين خاصة الصغار منهم، من أجل ضمان المواءمة بين عرض واحتياجات التمويل في الشؤون الزراعية والمعيشية،وفقا لخطة وموازنة يجري إعدادها للبيت والمزرعة،وكذلك رفع مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية، وفقا لمبادئ أساسية هي كفاية التمويل والإرشاد والتعليم، إضافة إلى المرونة في التخطيط نوضحها فيما يلي[2]:

- ✓ **التمويل الكافي**: وهو أن تصرف الموال على أساس تحليل دقيق لحاجات المزارع الفعلية الازمة للأغراض الإنتاجية وللأغراض المعيشية ضمن قدرته على التسديد؛
- ✓ **الإرشاد والتعليم**:وذلك بتوفير الخدمات الإرشادية، والمساعدة الفنية للفلاحين وتوجيههم إلى استعمال أحدث وأنجع الأساليب والوسائل الزراعية(بذور، أسمدة محسنة، آلات زراعية...)، إضافة إلى العمل على تقليل النفقات من أجل زيادة مدا خيل الفلاحين؛
- ✓ **التخطيط المرن**: يكون التخطيط مرنا بوضع خطة واقعية مدروسة لمنح التمويل وتطبيق برامج الإرشاد لسنة أو أكثر قابلة للتغير وفقا لمتطلبات المحيط الاقتصادي.

سابعا– إستراتيجيات التنمية الفلاحية في مجال التسويق

وتتمثل هذه الاستراتيجيات في مايلي[3]:

1. **في مجال الإنتاج نحو الأسواق المحلية والتصدي**: وذلك من خلال إعداد دراسات دورية للاتفاقيات والأسواق المحلية والإقليمية والأسواق الأجنبية بواسطة إنشاء قاعدة بيانات فلاحية وطيدة، إعداد دراسة تحليلية للبيانات والمعلومات والقيام بدراسة تحليلية موسعة لتقييم الآثار الايجابية والسلبية للاتفاقيات الدولية بالإضافة إلى تقديم الدعم الفني والحوافز المادية للتوسع في إنتاج السلع ذات المردودية المرتفعة، وكذلك من خلال توجيه برامج البحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا لإعطاء اهتمام خاص للمحاصيل التصديرية وإعداد برامج تدريبية للمزارعين؛
2. **في مجال تشجيع الصادرات ودعم مبادرات القطاع الخاص**: تتجلى هذه الإستراتيجية في تنمية الصادرات من المنتجات الفلاحية بواسطة: بناء قطاع أزهار القطف ونباتات الزينة، وضع برنامج خاص لتسويق زيت الزيتون وأي محصول آخر،تحسين خدمات الإرشاد التسويقي، وضع وتنفيذ برنامج للاستخدام الآمن للمبيدات، وتتجلى

---

(1) محمد فوزي أبو السعود وآخرون؛ **مقدمة في اقتصاديات الموارد والبيئة**؛ الدار الجامعية؛ مصر؛ 2006؛ ص ص 157-160.

(2) مجدولين دهينة؛ **استراتيجيات تمويل القطاع لفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة**؛أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية؛ كلية العلوم الاقتصادية؛ التجارية وعلوم التسيير؛جامعة محمد خيضر بسكرة؛ الجزائر؛2017؛ ص ص 26-27.

(3) جواد سعد العارف؛ **التخطيط والتنمية الزراعية**؛ دار الراية للنشر والتوزيع؛الأردن؛ الطبعة الأولى؛ 2010؛ ص ص 103-106.

كذلك في توفير تمويل بشروط ميسرة للمصدرين، برامج الترويج الوطنية في الخارج، كذلك إعادة النظر في الاتفاقيات المتعلقة بالسلع والنقل والجمارك بالإضافة إلى تفعيل تشريعات الرقابة على استخدام المبيدات ومراجعة المواصفات القياسية المعتمدة للمنتجات الراعية و تطبيقها على السلع الواردة للأسواق المحلية وتلك المعدة للتصدير؛

3. **في مجال تطوير أداء الأسواق المحلية**

- إنشاء هيئة مركزية للإشراف على أسواق الجملة؛
- منح القطاع الخاص حق إقامة وإدارة أسواق الجملة داخل حدود البلديات.

4. **في مجال تطوير البنى التحتية و الخدمات التسويقية:** وتتمثل هذه الإستراتيجية في توفير البيئة الاستثمارية الملائمة للقطاع الخاص لامتلاك أو المشاركة في امتلاك وإدارة البنى التحتية الخاصة بالتسويق وذلك من خلال: إقامة البني التسويقية (مسلخ مركزي للحيوانات، سوق مركزي للأغنام والأبقار والحيوانات الحية)، الاستثمار في الصناعات الزراعية من خلال تخصيص الراضي المطلوبة لإقامة هذه الصناعات مقابل بدلات إيجاز رمزية وتوفير الخدمات الأساسية لمواقع هذه الصناعات من مياه وكهرباء وطرق ومنحها الإعفاءات الضرورية؛ وتتمثل أيضا في امتلاك وإدارة أسطول نقل حديث وتوفير التسهيلات الضرورية للمصدرين في هذا المجال وتنظيم المهن العاملة في مجال تسويق المنتجات الزراعية؛

5. **في مجال التشريعات و التنظيمات المؤسسية:** القيام بمراجعة التشريعات الحالية المرتبطة بتسويق المنتجات الزراعية ومؤسساتها وتعديلها لتتلاءم مع المتطلبات المستجدة في السوق المحلي والأسواق الخارجية.

الفرع الثاني: إستراتيجيات تنمية الثروة الحيوانية

يعتبر مجال الثروة الحيوانية من أهم المجالات التي يجب الاهتمام بها ولذلك يجب تبني العديد من الاستراتيجيات لتنمية هذا القطاع وهي كمايلي[1]:

أولا– إستراتيجية النهوض بمجال المراعي والأعلاف: وذلك من خلال حماية المراعي وتنظيم الرعي و تطوير القدرات الإنتاجية للموارد الزراعية، تطوير المناطق الرعوية اعتمادا على أساليب الإدارة المتكاملة و مشاركة المجتمع المحلي، تطوير النظم الزراعية، مراقبة التغيرات البيئية ومكافحة التصحر، تطوير الموارد العلفية وتحسين نوعيتها وإدخال مصادر علفية جديدة وتدعيم التكامل بين الإنتاج النباتي والحيواني؛

ثانيا– إستراتيجية النهوض بمجال الصحة الحيوانية: تتجسد هذه الإستراتيجية عن طريق رفع كفاءة المخابر البيطرية والحد من انتقال الأمراض الوافدة، رفع مستوى الكوادر العاملة في قطاع الصحة الحيوانية وزيادة عددها، إنتاج أدوية ولقاحات تتضمن سلامة الإنسان والحيوان، تشخيص أمراض الدواجن، كذلك إيجاد مختبر للرقابة النوعية للقاحات والعلاجات البيطرية، ووضع خطة طوارئ لمكافحة الأمراض الوبائية؛

[1] المرجع نفسه؛ ص ص 100-102.

ثالثا– إستراتيجية النهوض بمجال الإنتاج الحيواني: وذلك من خلال تحسين الصفات الإنتاجية للأغنام، زيادة إنتاجية الغنام وتحسين نوعية المنتج، زيادة دخول المربيين وحماية المنتجات المحلية من المنافسة غير المشروعة؛

رابعا:إستراتيجية النهوض بمجال النحل: رفع إنتاجية النحل وزيادة الخلايا، تحسين البحوث والمختبرات المتعلقة بتربية النحل وتطويرها، وضع برامج خاصة لتمويل المشاريع الأسرية.

المبحث الثاني: القطاع الصناعي واستراتيجيات تنميته

يلعب القطاع الصناعي في أي دولة دورا هاماً في تحقيق التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي بالنظر إلى جملة الخصائص التي تميزه عن باقي قطاعات النشاط الاقتصادي، والصناعة ليست حديثة النشأة بل وجدت مع وجود الإنسان وتطورت على مر الزمن حسب تزايد حاجاته ومتطلباته، ويتطلب الحديث عن الصناعة تحديد مفهومها، أنواعها ،أهم خصائصها ومقوماتها بالإضافة إلى التنمية الصناعية التي تسعى للنهوض بالقطاع الصناعي من خلال عدة استراتيجيات سيتم التعرف عليها في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الصناعة

تعد الصناعة أو التصنيع من أهم القطاعات المساهمة في تحقيق التنمية لذلك خصصنا هذا المطلب للتعريف بها والإلمام بمختلف جوانبها الأساسية.

الفرع الأول: مفهوم الصناعة

للصناعة عدة تعاريف نذكر منها ما يلي:

"الصناعة كلمة عامة تطلق على كل الأنشطة الإنتاجية التي يقوم بها المجتمع بغض النظر عن طبيعتها فهي تعني النشاط أو المهنة أو العمل" [1].

كما يقصد بالصناعة "تلك الوحدات الإنتاجية التي تنتج سلعة ذات مواصفات موحدة تؤدي إلى منتج ذو مواصفات واحدة أو منتج متنوع كما ترتبط الصناعة باكتشاف وإنتاج وتوفير مستلزمات الإنتاج والإنتاج الوسيط وكذلك الإنتاج النهائي اللازم لتوفير احتياجات المجتمع لأغراض الاستهلاك المحلي ولأغراض التصدير" [2].

وتعرف الصناعة في النظرية الاقتصادية بأن " الصناعة تتألف من المشاريع التي تنتج سلعة معينة أو عددا من السلع في ظل ظروف المنافسة والاحتكار أو في ظل الملكية الخاصة أو العامة لوسائل الإنتاج، وتكون السلع المنتجة

---

[1] حسن العمر وعبد الله العازمي وعزام المؤمن؛ **مقدمة في الاقتصاد الصناعي**؛ منشورات ذات السلاسل؛ الكويت؛ الطبعة الأولى؛ 2002؛ ص113.

[2] محمد الصيرفي؛ **الإدارة الصناعية**؛ مؤسسة حورس الدولية؛ مصر؛ الطبعة الأولى؛ 2005؛ ص3.

بشكل أو بآخر سلعا بديلة بالنسبة لاشباع حاجات الانسان، ويتألف كل مشروع من وحدة اقتصادية تقوم بخلط عناصر الإنتاج لأجل إنتاج السلع ويديرها منظم واحد يقوم باتخاذ القرارات ويتحمل المخاطر" [1].

كما تعرف الصناعة بأنها "تقديم خدمة جديدة أو منتج معين ضمن صنف ما، وهي عبارة عامة تطلق على أي نوع من المنتجات الاقتصادية، وتعتبر الصناعة مرادفة للقطاع الاقتصادي الثانوي الذي يعنى بالنشاطات الاقتصادية المعقدة كتحويل المواد الخام إلى منتجات وخدمات ذات فائدة، والصناعة هي إجمالي المشاريع المنتجة تقنياً في أي حقل من الحقول، وغالبا ما يلحق اسم هذا الحقل بمصطلح الصناعة" [2].

الفرع الثاني: أنواع الصناعة

للصناعة أربعة أنواع نذكرها كما يلي:

أولا– الصناعات الاستخراجية: هي إحدى فروع الصناعة المهمة التي تستخرج مختلف الخامات والوقود من باطن الأرض أو المنتجات الزراعية فوق الأرض منها صناعة الفحم، وخامات الحديد واستخراج النفط والكبريت والخامات الأولية المستخرجة من التربة وغيرها، والصناعة الاستخراجية تختلف أهميتها من دولة لأخرى تبعا لما تحويه من ثروات.

ثانيا– الصناعات التحويلية: هي مجموعة من الفروع الصناعية التي تعمل على معالجة أو إعادة معالجة المواد الأولية المتأتية من الصناعة الاستخراجية والزراعة، ونتيجة لهذا تصنع المنتجات الجاهزة التي تصلح لاستخدامها كوسائل إنتاج أو سلع وسيطة أو استهلاكية، ومن أهم فروع الصناعة التحويلية [3]:

- صناعة تعدين المعادن السوداء(كإنتاج الحديد الصلب، والفولاذ ..) والمعادن الملونة(كإنتاج النحاس والرصاص...)؛
- صناعة الورق والطباعة والنسيج بأنواعها؛
- الصناعات الغذائية بأشكالها المختلفة وأنواعها المتباينة؛
- الصناعات الكيمياوية.

ومن هنا يتبين لنا أن الصناعات التحويلية هي جميع الصناعات التي يحصل عليها تغير جزئي أو كلي للمادة المستخدمة سواء كانت مواد أولية أو مواد نصف مصنعة.

ثالثا– الصناعات التحليلية: هي تلك الصناعات التي تعتمد على تحليل المادة الأصلية إلى مواد جديدة عن طريق تغيير التركيب الكيماوي أو التركيز أو الخلط بمواد أخرى وذلك مثل تكرير البترول؛

---

[1] محمد سلمان حسن؛ ترجمة موفق حسن محمود وفؤاد الدهواي؛ **التخطيط الصناعي**؛ دار الصليعة للطباعة والنشر؛ لبنان؛ الطبعة الأولى؛ 1974؛ ص14.

[2] سيد سالم عرفة؛ **التسويق الصناعي**؛ دار الراية للنشر؛ الأردن؛ الطبعة الأولى؛ 2013؛ ص67.

[3] عبد الغفور حسن كنعان المعماري؛ **اقتصاديات الإنتاج الصناعي**؛ دار وائل للنشر؛الاردن؛ الطبعة الأولى؛ 2010 ؛ ص ص14-15.

رابعا– الصناعات التجميعية: وهي تلك الصناعة التي تقوم على أساس تجميع أجزاء معينة لتكوين منتجات نهائية[1].

الفرع الثالث: مقومات الصناعة

تسعى معظم الدول خاصة النامية لتطوير صناعتها، من خلال المقومات المتوفرة لديها أو إستراد هذه المقومات لأنها الأساس لقيام أي صناعة وتتمثل أهم هذه المقومات في[2]:

أولا– رأس المال: تستخدم الصناعات الحديثة آلات معقدة عالية التكاليف، كما تستخدم كميات ضخمة من الوقود وأعداد كبيرة من العمال، وكل ذلك يستدعي رأس مال كبير، الذي يتوفر في بعض الدول ويقل في أخرى ويمكن أن ينتقل من دولة إلى أخرى إذا توفرت لأصحابه ضمانات كافية وأرباح مغرية؛

ثانيا– المواد الخام: وهي تلك المواد الأولية التي تغير الصناعة من شكلها الأصلي لتلائم حاجات الإنسان ومتطلياته حيث تنقسم إلى:

- ✓ **مواد خام نباتية:** مثل الأخشاب والقطن، المطاط، قصب السكر والقمح...إلخ؛
- ✓ **مواد خام حيوانية:** مثل الجلود، الصوف، الألبان واللحوم؛
- ✓ **مواد خام معدنية:** مثل الحديد والنحاس، الذهب وغيرها.

ويمكن أن تكون بعض الصناعات مواد خام لصناعات أخرى أكثر تطوراً، وهي ما يطلق عليها بالمواد نصف المصنعة كالزيوت والخيوط النسيجية وكتل الحديد، ومشتقات النفط وغيرها، وتوفر المواد الخام وانخفاض أثمانها وتنوعها وسهولة استغلالها دور كبير في قيام الصناعة؛

ثالثا– القوى المحركة: تعد عصب الصناعة الحديثة، وخاصة الفحم والنفط والطاقة المائية وتختلف الصناعات من حيث استهلاكها لموارد الطاقة، وكذلك مدى ارتباطها بمناطق هذه الموارد فالفحم مثلا تركزت حوله مصانع الحديد والصلب في أوروبا نتيجة لثقل وزنه وصعوبة نقله، على عكس النفط الذي يمكن نقله بسهولة فلذلك لم يؤثر إعادة توزيع المناطق الصناعية؛

رابعا– اليد العاملة: إن توفر الأيدي العاملة من أهم العوامل التي تساعد على نجاح الصناعة وتطورها، ومع ذلك فإنه بالإمكان هجرة الأيدي العاملة من منطقة إلى أخرى إذا كانت الأجور مرتفعة ومغرية، وتأثير الأيدي العاملة في الصناعة يتمثل في مدى توفرها من الناحية العددية ومن حيث المهارة الفنية والخبرة، واختيار موقع الصناعة في مناطق العمال يوفر على أصحاب المصانع تكاليف معيشة العمل؛

---

[1] محمد الصيرفي؛ مرجع سبق ذكره؛ ص4.

[2] حطاب موراد؛ **أثر السياسات الصناعية على هيكل الصناعة –دراسة حالة صناعة الأدوية في الجزائر–**؛ أطروحة دكتوراه؛ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛ جامعة محمد خيضر بسكرة؛ الجزائر؛ 2016؛ ص 56-57.

خامسا– الأسواق: كل صناعة تعمل من أجل توفير الحاجات الاستهلاكية لسكان البلد الموجودة فيه ألاً ثم لسكان البلدان المجاورة والبعيدة، ولكي تستمر الصناعة في الإنتاج لابد من تسويقه لتستخدم اثمان بيعها في شراء الخامات، ودفع الأجور وضمان الأرباح لأصحاب رؤوس الأموال، ولابد من مراعاة حجم السوق ونوعية المشترين وأذواقهم من أجل ضمان نجاح عملية التسويق خاصة في الصناعات الاستهلاكية؛

سادسا– وسائل النقل والمواصلات: تعتمد الصناعة الحديثة اعتماداً كبيرا على توفر وسائل النقل وسرعتها، ورخص تكاليفها، لتتمكن من الحصول على الخامات والوقود، أو لتصريف الإنتاج ذلك أن الخامات والسوق قد يبتعدان عن بعضهما وعن مركز الصناعة في كثير من الحالات، مما يجعل التقليل من تكاليف النقل عملية ضرورية لخفض تكاليف الإنتاج، وهكذا أصبحت وسائل النقل والمواصلات الحديثة دعامة أساسية للتطور الصناعي خاصة في عالم تزداد فيه المنافسة لتقديم منتجات جيدة بسعر منخفض.

المطلب الثاني: التنمية الصناعية

التنمية الصناعية جزء من التنمية الاقتصادية وهي بدورها جزء من التنمية الشاملة حيث تتمناها مخلف الدول لتنشيط القطاع الصناعي بصورة علمية عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وفي هذا المطلب نحاول التعريف بالتنمية الصناعية وأهم أهدافها.

الفرع الأول: تعريف التنمية الصناعية

تعرف التنمية الصناعية بأنها "السياسة المخططة أو المستهدفة لبناء وتطوير الصناعة الوطنية وإقامة المشاريع الصناعية لغرض اجراء تغيير في البيئة الصناعية للاقتصاد الوطني عبر تطوير عمليات استخراج وإنتاج الخامات المعدنية والمواد الأولية وبناء قاعدة كفء لإنتاج الطاقة، كما تهدف إلى رفع الإنتاج الصناعي، عموما فالتنمية الصناعية تعنى التسريع في عملية البناء والإنتاج الصناعي بالاستفادة الأنسب من مقومات النشاط الصناعي"[1].

الفرع الثاني: أهداف التنمية الصناعية

تتنوع أهداف التنمية الصناعية وتشمل أهداف رئيسية وأخرى فرعية في المجالات والقطاعات المختلفة، للتنمية الصناعية أهدافاً في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي وغيرها ،وهذه الأهداف مترابطة ومتشابكة حيث أن تحقق واحدة منها بكل تأكيد يكون مؤثر بصورة إيجابية لتحقيق أهداف أخرى، وفيما يلي استعراض لبعض الأهداف التي يمكن أن تحققها التنمية الصناعية:

أولا:زيادة قيمة الناتج المحلي: كما هو معلوم أن المواد الخام رخيصة إذا ما قورنت عند تحويلها لسلع أكثر نفعا واستخداماً، وقد لا نتخيل تلك الفروق حيث القيمة تتضاعف مرات ومرات، فتحويل النفط الخام إلى منتجات نفطية وكيميائية وبلاستيكية وغيرها يجعل سعر البرميل الخام ضئيلاً جداً، وكذلك الحال بالنسبة للمحاصيل الزراعية

[1] محمد أزهر سعيد السماك؛ **اقتصاديات المواقع الصناعية وتقييم المشروعات ودراسة الجدوى**؛ دار زهران؛ الأردن؛ الطبعة الأولى؛ 1998؛ ص3.

فقيمة القمح على سبيل المثال تكون منخفضة جداً مقارنة بقيمة المنتجات المعتمدة عليه عبر المراحل الإنتاجية المختلفة، فدائما نجد أن إيرادات الصانع أكثر من إيرادات بائع المواد الأولية الخام، وترتفع الإيرادات بتعدد أوجه الإنتاج وتطوره، فالدول الصناعية أكثر غنى من الدول المنتجة للمواد الخام، فالقيمة المضافة للإنتاج الصناعي كبيرة جداً مقارنة بالإنتاج الأولي للخامات؛

ثانيا– ايجابية الميزان التجاري: تحقق التنمية الصناعية للدول ميزاناً تجارياً ايجابياً؛ إما بزيادة الصادرات الصناعية إلى الخارج والحصول على قيم مالية أكبر وبالعملات الصعبة، أو بتقليل الواردات الصناعية من الخارج والاحتفاظ بالموارد المالية في الداخل، فالدول الصناعية تكون ميزان مدفوعاتها لصالحها وتحقق زيادة ايجابية على عكس الدول غير الصناعية حيث يعاني ميزان مدفوعاتها من العجز بشكل دائم؛

ثالثا– خلق فرص عمل: تتيح التنمية الصناعية للدول وخاصة النامية فرص عمل كثيرة، ورغم أن هذا الهدف يكون اقتصاديا إلا أنه يدخل ضمن الأهداف الاجتماعية، فالصناعة تؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة ومتنوعة، وهذا الهدف يبعد المجتمعات عن البطالة وآثارها على المجتمع وأفراده؛

رابعا– استغلال أمثل للموارد: ما من أرض إلا وبها موارد طبيعية وبالإضافة للموارد البشرية وغيرها والتنمية الصناعية يمكنها أن تستغل تلك الموارد بصورة قريبة من المثالية، فعن طريقها استخدمت واستغلت دول الخليج مواردها الغازية فبعد سنوات من حرق الغاز المصاحب لإنتاج النفط بدأت دول الخليج في تبني مشاريع صناعة الغاز بأشكالها المختلفة في الاستفادة من هذا المورد الطبيعي الهام والذي بدأ يدر عليها موارد مالية كبيرة؛ من جانب آخر فإن الصناعة تثري العمليات والمجالات الاستثمارية للاموال المتاحة بدلا من تخزينها وإيداعها في المصارف؛

خامسا– التطور الإقليمي: تعتبر التنمية الصناعية منفذاً لتحقيق التنمية في الأقاليم المختلفة من الدول، ومحاولة ربط الأقاليم وجعلها أكثر ايجابية وفاعلية في البعد القومي، والصناعة إذا ما قورنت بالزراعة فإن انتشارها الجغرافي أسهل حيث متطلبات القطاع بصورة عامة هي بشرية على عكس الزراعة؛ فعن طريق الصناعة يمكن كسب الثقة في المناطق المختلفة لتحقيق الأمن القومي والتفاعل الإقليمي وتوزيع الأدوار، فتسعى الدول عن طريق التنمية الصناعية إلى خلق نوبات صناعية بعيدة عن المناطق المركزية لإعادة توزيع السكان وتوزيع النشاط الاقتصادي والحفاظ على تلك المناطق المتطرفة موقعا جغرافيا وأهمية اقتصادية واستمرارية تبعيتها وإبعادها عن أي توترات أمنية أو سياسية[1].

هذه الأهداف الخمسة أمثلة لأهداف يمكن تحقيقها في الدول التي دخلت بجدية مضمار التنمية الصناعية، هي كما سبق ورأينا أهداف مترابطة ومتشابكة يعم خيرها على الجميع وعلى كافة الأقاليم الجغرافية والمجالات الحياتية.

[1] نظام عبد الكريم الشافعي؛ **التنمية الصناعية في قطر وخليج**؛ دار الشرق؛ الطبعة الثانية؛ قطر ؛1999؛ ص70-72

المطلب الثالث: أهم استراتيجيات تنمية القطاع الصناعي

تعتمد إستراتيجية التنمية الصناعية على تطوير القطاع الصناعي وترجمة الأهداف الإستراتيجية العامة للدولة والتي تعكس مجموعة الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في القطاع الصناعي، وكلما قامت الإستراتيجية الصناعية بتلبية الأهداف كلما كانت هذه الإستراتيجية أكثر ملائمة من غيرها لتلك الفترة ولذلك المجتمع، ويمكن النظر إلى استراتيجيات تنمية القطاع الصناعي المتبعة في مختلف الدول من عدة جوانب أهمها:

الفرع الأول: إستراتيجية التصنيع المتعلقة بملكية المشروعات الصناعية (خاصة أو عامة)

تنادي الكثير من الأصوات الاقتصادية بضرورة تبني برامج الإصلاح الاقتصادي المرتكز على الحد من هيمنة الدولة لملكية المشروعات، وإعاء الفرصة للقطاع الخاص من أجل تحقيق النمو الاقتصادي الذي عجزت عنه الحكومات في وقت سابق، ولكن حجم ودور كل من القطاع العام والخاص في قطاع الصناعة على وجه التحديد سيتوقف على مايلي[1]:

أولا– النظام الاقتصادي السائد في المجتمع: حيث ترتفع الأهمية النسبية للقطاع الخاص والمشروعات الخاصة في النظام الرأسمالي، بينما تزداد للقطاع العام الحكومي في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية؛

ثانيا– مرحلة النمو الاقتصادي: تتطلب المرحلة الأولى للتنمية الاقتصادية تدخل الدولة لدعم النشاط الاقتصادي، وذلك بإنشاء مشروعات البنية الأساسية في المجتمع والتي تعتبر ضرورية مثل مشروعات توليد الكهرباء والمياه والطرق وغيرها وأيضا لإقامة الصناعات الثقيلة والتي تحتاج إلى حجم كبير من رؤوس الأموال، ومع التقدم في النمو تزداد قدرة القطاع الخاص في تولي بعض تلك المشروعات الضخمة مما ترتفع أهميته النسبية؛

ثالثا– نوع الصناعات التي يتم إقامتها: فالقطاع الخاص يُقبل أساسا على الصناعات الخفيفة وهي الصناعات الاستهلاكية، لعدم احتياجها لرؤوس الأموال كبيرة ويرتفع فيها معدل الربح وتقل فيها درجة المخاطرة، وهذا بخلاف الصناعات الثقيلة التي يقوم بها القطاع العام التي لا تحقق ربحا سريعا، وترتفع فيها درجة المخاطرة وتحتاج إلى تمويل ضخم مثل صناعة المعدات والحديد والصلب، إلا أنه يمكن إشراك القطاع الخاص في ملكية بعض منها بعد إقامتها؛

رابعا– الوفرات والآثار الإيجابية والسلبية: حيث تتدخل الحكومة في الصناعات التي يتولد عنها منافع اجتماعية (عائدها الاجتماعي أكبر من العائد الخاص)، أو تعطي دعما للقطاع الخاص في حالة قيامه بتلك المشروعات، أما المشروعات الضارة ذات الآثار السلبية حيث يكون عائدها الاجتماعي أقل من عائدها الخاص، فيستدعي الأمر تدخل الحكومة بإقامتها خارج المناطق السكنية، أو تفرض على القطاع الخاص استخدام تكنولوجيا متطورة أو ضرائب مرتفعة تقلل من آثارها السلبية على المجتمع والبيئة.

---

[1] محمد كبداني ؛**التصنيع في البلدان النامية بين مطالب التنمية والمنافسة العالمية**؛ ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول: **الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر**؛ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛ جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم؛ الجزائر؛ يومي23و 24 أفريل 2012؛ ص ص 46-47.

الفرع الثاني: استراتيجية التصنيع المتعلقة بالفن الإنتاجي

يعبر الفن الإنتاجي المستخدم عن نسب عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية حيث هناك فن إنتاجي كثيف العمل، وآخر كثيف رأس المال، حيث يتوقف الاختيار بين فني الإنتاج بناء على العوامل التالية[1]:

أولا– الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج: والتي تتأثر بالسياسة الحكومية المتبعة، كتلك التي تقوم على حد أدنى للأجور، أو التشجيع على استخدام الآلات المتطورة ، مما يترتب عليها تحديد الفن الإنتاجي منخفض التكلفة؛

ثانيا– نوع الصناعات المراد إقامتها: فالصناعات الثقيلة تعتمد بطبيعتها على استخدام كثافة رأس المال وهي بالتالي عكس الصناعات الخفيفة أو الاستهلاكية التي تعتمد على كثافة اليد العاملة؛

ثالثا– مدى إمكانية وسهولة الإحلال بين العمل ورأس المال: مما يسمح للمنتج بتخفيض تكاليف الإنتاج عند تغير أسعارهما، وتحقيق الأرباح التي تضمن التوسع في الصناعة؛

رابعا– القابلية التبادلية بين عوامل الإنتاج: فبعض الصناعات تعتمد على طريقة فنية محددة ويكون من الصعب إحلال عنصر محل آخر في عملية تصنيع السلع أي يصعب إحلال العمالة محل الآلات.

الفرع الثالث: استراتيجية التصنيع المتعلقة بالسوق المستهدفة:

منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية اتجهت معظم البلدان النامية إلى تطبيق بعض الاستراتيجيات التصنيعية لتحقيق أهدافها التنموية المختلفة، وكان لها الخيار بين ثلاث أنواع من الأسواق المستهدفة وهي:

أولا– استراتيجية تصدير المواد الأولية: حيث اعتمدتها البلدان النامية لتفوقها في مبدأ الميزة النسبية التي توفرها بعض المصادر الطبيعية والفلاحية، وهذا بغرض الحصول على إيرادات عالية بسبب أسعارها التنافسية، غير أن هذه الدول لم تحقق التنمية لقصور التصدير الذي لم يؤدي إلى دفع القطاعات الأخرى، وأن الاقتصاد الريعي مهدد بالسقوط في حالة تراجع تلك المنتجات إلى مستويات منخفضة جدا، أو انتهاج البلدان المتقدمة سياسة تصنيع معتمدة على التكنولوجيا المتطورة ومخفضة لدور الخامات في صناعتها، كما يمكن أن تلعب العلاقات السياسية الدولية دورا في زيادة أن تراجع معدل التبادل الدولي بين هذه البلدان وتلك، إضافة إلى تكتل الشركات العملاقة لاحتكار إنتاج وتصدير هذه المواد في البلدان النامية، مما يجعلها عرضة للأزمات الدورية[2].

ثانيا– استراتيجية إحلال الواردات: تعد استراتيجية احلال الواردات هي أولى الاستراتيجيات التي اتبعت في العديد من البلدان المختلفة حيث توافرت لها بعض العوامل المهيئة لاتباعها دولياً ومحلياً، وتعنى هذه الاستراتيجية بإقامة بعض الصناعات التحويلية لسد حاجة السوق المحلية بدلا من السلع المصنوعة التي كانت تستورد من الخارج وعلى ذلك فإن سياسة الإحلال تهدف إلى تخفيض أو منع الواردات من بعض المنتجات المصنوعة.

---

[1] المرجع نفسه؛ ص ص 49-50.

[2] المرجع نفسه؛ ص 50.

وتقوم هذه الإستراتيجية أساسا لإشباع حاجات السوق المحلية لذلك تمثل الصناعات الاستهلاكية الأساسية المرحلة الأولى من مراحلها، وعادة توفر الدولة لهذه الصناعات مظلة من الحماية تكون كافية لمنع منافسة المنتجات الأجنبية من جهة وضمان القدر اللازم من الأرباح للمستثمرين لتحفيزهم على إقامة هذه الصناعات من جهة أخرى.

وتبدأ المرحلة الثانية بعد أن تكون الصناعة قد استنفذت فرص الإحلال ولم تعد السوق المحلية قادرة على امتصاص مزيد من المنتجات حيث تبدأ الصناعة في ارتياد أسواق التصدير وفي نفس الوقت يمكن البدء بإقامة بعض الصناعات الوسيطة والإنتاجية وفي هذه المرحلة تزيد الواردات من السلع الرأسمالية والوسيطة، كما قد تزيد الواردات من بعض السلع الاستهلاكية بسبب زيادة الدخل ،وعلى العموم فإن هذه المرحلة تتسم بزيادة الاهمية النسبية للصناعات الإنتاجية والصناعات الوسيطة.

ثم تأتي المرحلة الثالثة التي يتم فيها إنتاج العديد من السلع الوسيطة وقدر كثير من السلع الإنتاجية بما يؤدي إلى زيادة أهمية تلك المنتجات إلى السلع الاستهلاكية[1].

وقد قامت إستراتيجية إحلال الواردات على ركائز أساسية هي[2]:

- افتراض تطور معين لرأس المال المحلي والقوة والارتباط بالقطاع الفلاحي والاستراتيجي كمصدر للمدخلات؛
- اعتبار نمط الاستهلاك القائم هو أساس الإستراتيجية وهو النمط السائد نتيجة التطور السابق وهو نمط يقوم على الطلب الفعال الحالي، وبالتالي فإن عملية التصنيع ترتبط بإشباع هذه الحاجات؛
- تطور القطاع الصناعي باعتباره مكون من ثلاثة فروع أساسية عي فرع الصناعات الأساسية وفرع الصناعات الوسيطة وفرع الصناعات الاستهلاكية؛
- يتم تحقيق التصنيع من خلال البدء بالصناعات الاستهلاكية حيث يشكل ذلك حاجة إلى الصناعة الوسيطة وهو ما يؤدي إلى الحاجة إلى بناء الصناعة الأساسية وهو الأمر الذي يؤدي إلى خلق التوازن بين الفروع من خلال التركيز على الصناعات الاستهلاكية التي تؤدي إلى تكريس نمط الاستهلاك القائم.

ثالثا– استراتيجية التصنيع من أجل التصدير: ترتب على عدم قدرة استراتيجية التصنيع من أجل الواردات ظهور استراتيجية أخرى كأسلوب لإحداث التنمية الصناعية وذلك بالاعتماد على التصدير للخارج بدلا من إحلال الواردات، حيث تعتمد هذه الإستراتيجية على إقامة المشروعات بحيث يخصص إنتاجها للتصدير إلى الأسواق الخارجية مع إمكانية تسويق جزء من إنتاجها في السوق الداخلية، وبذلك يتضح أن الهدف الذي تسعى لتحقيقه هذه الإستراتيجية يتحدد في زيادة الصادرات المصنعة للتغلب على مشاكل موازين المدفوعات، وتفتح هذه الإستراتيجية الباب أمام المال المحلي والأجنبي لإنشاء المشروعات الصناعية التي يخصص نابجها للتصدير[3].

---

[1] محمد عبد العزيز عجيمة ومحمد علي الليثي؛ **التنمية الاقتصادية مفهومها– نظرياتها– سياساتها**؛ الدار الجامعية؛ مصر؛ الطبعة الأولى؛2003؛ ص370.

[2] خالد عبيدو؛ **التنمية الاقتصادية**؛ دار نور الإسلام للطباعة والنشر؛ مصر؛ الطبعة الأولى؛ 2007؛ ص74.

[3] المرجع نفسه؛ ص75.

وتتلخص أسباب ضرورة الأخذ بإستراتيجية التصنيع للتصدير في[1]:

- ✓ الاستفادة من المزايا النسبية المحلية، فتتحول الدولة من مصدرة للمنتجات الخام إلى مصدرة لمنتجات الصناعة التي تستخلصها من المنتجات الخام، فمثلا تتحول الدولة المصدرة للقطن الخام إلى تصدير المنسوجات والملابس الجاهزة وغيرها، وتتحول الدول المصدرة للنفط الخام إلى تصدير مشتقاته المتعددة؛
- ✓ الاستفادة من حصيلة الصادرات من النقد الأجنبي لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومساعدة الدولة في عدم الاستدانة الأجنبية إلا عند الضرورة الملحة؛
- ✓ التغلب على مشكلة ضيق السوق المحلية وما يعنيه من صغر حجم الوحدات الإنتاجية وبالتالي ارتفاع تكاليف الإنتاج، فإذا استطاعت الصناعات البيع في الأسواق الأجنبية فإن هذا يؤدي إلى كبر حجم الوحدات الإنتاجية ويخفض من نفقات الإنتاج، ومن ناحية أخرى فإن دخول الأسواق الأجنبية إلى جوار المنتجات الصناعية من الدول الأخرى يدفع الصناعة إلى الاهتمام بنوعية المنتجات والعمل على تخفيض نفقات إنتاجها.

الفرع الرابع: استراتيجيات أخرى

هناك استراتيجيات أخر لتنمية القطاع الصناعي نذكرها فيما يلي:

أولا– إستراتيجية التصنيع التلقائي: إن هذه الإستراتيجية تعكس مبدأ الحرية الاقتصادية الذي تؤمن به الدول الرأسمالية، حيث أن النمط التلقائي في التصنيع يعني ترك زمام التنمية والتصنيع للمبادرات الفردية وقوى السوق، كما أن هذا النوع يعكس التقدم والازدهار الاقتصادي الذي حققته الاقتصاديات الغربية منذ الثورة الصناعية[2].

ثانيا– إستراتيجية التصنيع الأساسي(الثقيل): وهي الإستراتيجية التي سلكتها دول الاتحاد السوفيتي في القرن العشرين وتبعته الكثير من الدول الاشتراكية الأخرى فهذه الإستراتيجية تتمثل في إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة خصوصا الصناعات الهندسية التي تعتمد عليها القطاعات الاقتصادية الأخرى فعملية التصنيع تتمثل في بناء وتنمية الصناعات الثقيلة ذات الأحجام الكبيرة والتي تقوم بإنتاج الآلات والمعدات التي يتم استخدامها في القطاعات الأخرى للاقتصاد الوطني، تعتمد هذه الإستراتيجية على إعداد الخطط الاقتصادية التي يتم بموجبها توزيع الاستثمارات على قطاعات الاقتصاد الوطني بغية تحقيق الأهداف الوطنية.كما يتم في هذه الإستراتيجية خلق طاقات إنتاجية قبل أن يتوفر الطلب عليها على اعتبار أن الصناعات المقامة قادرة على خلق الطلب على منتجاتها، إضافة إلى ما يقوم به التخطيط من دور هام في التنسيق بين مختلف القطاعات والصناعات المختلفة[3].

ثالثا– إستراتيجية التصنيع من أجل إشباع الحاجات الأساسية للسكان: تكمن الفكرة الأساسية لهذه الإستراتيجية في أن نقطة البدء لأية تنمية يكمن في تحديد الحاجات التي يراد إشباعها، وفي هذا إبراز للجانب التقديري في وضع إستراتيجية التنمية، إذ أن تحديد الحاجات التي يراد إشباعها. إنما يتوقف أساسا على القيم التي

---

[1] محمد عبد العزيز عجيمة وإيمان ناصيف؛ **التنمية الاقتصاية دراسات نظرية وتطبيقية**؛ دار المعرفة الجامعية؛ مصر؛ الطبعة الأولى؛ 2005؛ ص283.

[2] المرجع نفسه؛ ص 280.

[3] محمد عبد العزيز عجيمة ومحمد علي الليثي؛ مرجع سبق ذكره؛ ص368.

يؤمن بها المجتمع التي تحدد بالتالي سلم تفصيلاته وأولوياته، إلا أن هذه الإستراتيجية في محاولتها إشباع ما يعد أنه قبيل الحاجات الأساسية للسكان لابد وأن تستند إلى حقائق موضوعية متعلقة بما يتوافر من موارد في كل مرحلة من مراحل التنمية الاقتصادية وما توجد من علاقة بين نمط الاستهلاك ومعدل الدخل القومي وهيكل توزيعه بين الأفراد، وبتعبير أخر فإن تطبيق هذه الإستراتيجية يتطلب[1]:

- ✓ تحديد الحاجات الأساسية للسكان مع التسليم بأن تحديد ذلك أنا ينطوي على أحكام تقديرية إلا أنه لا يتم من فراغ إذ أن تحديد الحاجات الأساسية يتم بعد استعراض النمط القائم للاستهلاك والتميز بين ما يمس غالبية السكان وبين ما يمس قطاعاً محدداً بهم وتحديد ذلك يتم في ضوء تطور مستوى الدخل القومي ما يتعين يكون عليه هيكل توزيعه؛
- ✓ حصر شامل لجميع موارد المجتمع التي تستخدم أو يمكن أن تستخدم في العملية الإنتاجية بحيث يتم تحديد الحاجات الأساسية التي يراد إشباعها في ضوء الطاقات الإنتاجية التي يمكن إقامتها على أساس هذا المورد؛
- ✓ تتحقق التكامل بين تصنيع السلع الاستهلاكية اللازمة لإشباع الحاجات الأساسية للسكان وبين تصنيع السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية بما يكفل تطور الهيكل الإنتاجي على النحو الذي يضمن إشباع هذه السلع الاستهلاكية وخلق التوازن بين الاستهلاك والتراكم الرأسمالي.

رابعا– إستراتيجية الصناعات المصنعة أو النموذج السوفيتي في التصنيع:

محور هذه الإستراتيجية هو إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة، حيث تقوم هذه الإستراتيجية على ضرورة الاعتماد على الصناعات المصنعة كقطب نمو اعتبارها الكفيلة بتزويد القطاعات الأخرى بالمعدات الضرورية التي تسمح بزيادة إنتاجية العمل، وبالتالي تؤدي إلى إعادة هيكلة الاقتصاد، لما لها من آثار دفع إلى الأمام وإلى الخلف، وتحدد هذه الصناعات في عدة فروع من بينها الفروع الكبيرة للصناعات الكيماوية وإنتاج الطاقة أي الصناعة البتروكيمياوية...

ما جاءت به هذه الإستراتيجية كفيل ببناء قدرة إنتاجية ذاتية في الدول النامية، إضافة لإيجاد تكامل اقتصادي في المدى البعيد، إلا أن هذه الإستراتيجية كانت نتائجها متواضعة كسابقاتها بسبب العراقيل التي واجهتها منها[2]:

- ✓ اعتماد مثل هذه الصناعات على تكنولوجيا كثيفة رأس المال، وبالتالي تحتاج لرؤوس أموال ضخمة؛
- ✓ تحتاج هذه الإستراتيجية لتأطير عالي في مجال التنفيذ والتسيير والصيانة، وهذا يستدعي بالضرورة استثمارات أجنبية مصاحبة لتلك الصناعات والمتمثلة في تكوين الإطارات بالإضافة إلى الاستعانة بالخبرات الأجنبية وهذا معناه زيادة العبء المالي.

---

[1] عبد الغفور حسن كنعان المعماري؛ مرجع سبق ذكره؛ ص266.

[2] محمد زوزي ؛ **استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية**؛ مجلة الباحث؛ جامعة قاصدي مرباح ورقلة؛ الجزائر العدد الثامن؛ 2010؛ ص170.

المبحث الثالث: قطاع السياحة واستراتيجيات تنميته

تعتبر السياحة اليوم أحد أهم القطاعات الاقتصادية في العالم والتي تلعب دورا بارزا في تنمية وتطوير البلدان، وتبرز السياحة في الدول المتطورة كممول أساسي في التنمية الاقتصادية، حيث تعتمد العديد من الدول على السياحة كمصدر مهم من مصادر الدخل.

المطلب الأول:مفهوم السياحة و أهميتها

تم التطرق إلى القطاع السياحي في العديد من الدراسات و الكتابات هذا راجع إلى مدى أهميتها و الخصائص التي تتميز بها عن باقي القطاعات الاقتصادية

الفرع الأول: مفهوم السياحة

سيتم التطرق في هذا الفرع إلى تعريف السياحة وأهم خصائها.

أولا– تعريف السياحة

على اعتبار أن السياحة مجموعة من النشاطات وذات أوجه متعددة فليس من السهل إيجاد تعريف متفق عليه حول معنى السياحة بالضبط، وبالقدر الذي يوجد فيه مختصون ومؤلفون في هذا المجال بقدر ما توجد تعاريف مختلفة للسياحة وفي مايلي بعض التعاريف:

عُرِفت السياحة على أنها مجموعة العلاقات و الخدمات المرتبطة بعملية تغيير للمكان تغيرا وقتيا وتلقائيا وليس لأسباب تجارية أو حرفية[1].

كما عرفت كذلك بأنها:"ظاهرك من ظواهر العصر التي تنبثق من الحاجة للحصول على الراحة و الاستجمام و تغير الجو و الإحساس بجمال الطبيعة و تذوقها و الشعور بالبهجة و المتعة في الإقامة في مناطق ذات طبيعة خاصة وهي ثمرة تقدم وسائل النقل"[2].

أما عن منظمة التعاون و التنمية السياحية عرفت السياحة على أنها"صناعة تعتمد على حركة السكان أكثر من البضائع فهي مجموعة الظواهر /الأحداث والعلاقات الناتجة عن سفر و إقامة غير أصحاب البلد، والتي لا يكون لها أي ارتباط بأي نشاط ربحي أو نية للإقامة الدائمة حيث تكون بمثابة الحركة الدائرية التي يبدأ فيها الشخص أو المجموعة الترحال بداية من البلد الأصلي أو مكان الإقامة الدائمة وبالنهاية العودة إلى نفس المكان[3].

ومن خلال هذه التعاريف المختلفة نستنتج بأن مفهوم السياحة له أساسين، يختص الأول منها بضرورة انتقال الإنسان من موطنه الأصلي أو مقر عمله إلى دولة أو منطقة أخرى لسبب معين يركز على الانتفاع بوقت الفراغ، أما الأساس الثاني فيتمثل في أن عملية الانتقال تكون مؤقتة وتتجاوز 24 ساعة، أي أن الانتقال لا يكون بهدف الهجرة

---

(1) ماهر عبد الخالق السيسي؛ **مبادئ السياحة**؛ مجموعة النيل العربية؛ مصر؛الطبعة الأولى؛ 2001؛ ص21

(2) مصطفى يوسف كافي؛ **مدخل إلى علم السياحة**؛ ألفا للوثائق؛ الجزائر؛ الطبعة الأولى؛ 2017؛ ص 44

(3) حمزة عبد الحليم دراركة وآخرون؛ **مبادئ السياحة**؛ دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع؛ الأردن؛ الطبعة الأولى؛ 2016؛ ص18

أو الإقامة الدائمة، فالسياحة عبارة عن نشاط مركب، يشمل العديد من القطاعات: النقل،الإيواء،الإطعام، التسلية، ويكون لأسباب عديدة: الترفيه والراحة، العلاج، الأعمال، الرياضة والديانة..إلخ

ثانيا– خصائص السياحة

للسياحة خصائص كثيرة ومتنوعة وهي في مايلي[1]:

– تتميز السياحة بمرونة عالية لكل من السعر والدخل، وهذا يعني أن القرارات السياحية قد تتأثر كثيرا بالتغيرات الطفيفة في الأسعار و الدخول؛

– تعتبر السياحة صادرات غير متطورة فهي ليست منتج مادي يمكن نقله من مكان إلى آخر وهي تعتبر واحدة من الصناعات القليلة التي يقوم فيها المستهلك بالحصول على المنتج بنفسه، وعليه فإن الدولة المصدرة للمنتج السياحي"الدولة المضيفة" لا تتحمل نفقات النقل خارج حدودها؛

– إن المنتج السياحي المتمثل في عوامل الجذب السياحي"الموارد السياحية الطبيعية التاريخية الأثرية" لا تباع إلا من خلال السياحة، فهذه الموارد لا تدر عائدا بطبيعتها إلا إذا بيعت في شكل منتج سياحي، و هذا المنتج لا يباع في معظم الأحوال من غير وجود سلع و خدمات مساعدة التي تتمثل في التسهيلات السياحية التي يجب أن تتواجد جنبا لجنب مع الموارد السياحية؛

– توفر الهياكل الأساسية "القاعدية"(شبكات النقل، الخدمات المرفقة، المياه و الكهرباء، وسائل الاتصال)، توفر الأمن والاستقرار؛

– توفر منشآت الإقامة "الهياكل الفندقية" وغيرها من وسائل الإقامة التكميلية "المخيمات، القرى السياحية"كذلك توفر النقل البري، الجوي، البحري؛

– توفر المنشآت السياحية الترويحية:كدور اللهو والتسلية، محلات بيع الهدايا التذكارية والسلع السياحية؛

– إن السياحة الدولية منتج تصديري، يتعرض في بعض الأحيان إلى درجة من عدم الاستقرار لأنه بتأثيرات من القوة الخارجية بالإضافة إلى مشكل الموسمية التي تؤثر على النشاط السياحي.

الفرع الثاني:أهمية السياحة

تنبع أهمية السياحة من كونها القطاع الذي يزيد من إيرادات الدولة، وذلك كمايلي[2]:

– ان السياحة تمثل ظاهرة الانتقال المؤقتة التي يقوم بها عدد كبير من الناس، فيتركون مكان إقامتهم و التوجه إلى دول أخرى (السياحة الخارجية) أو ينتقلون إلى مدن داخل بلادهم، ولا شك أن المدة التي يستغرقها هذا الانتقال، تختلف بحسب رغبة السائح وتتوقف على مقدرة السائح المالية على الإنفاق في الخارج مدة طويلة أو قصيرة، وقوانين النقد في البلد الذي يزوروه ومدى رخص تكاليف المعيشة فيه؛

---

[1] مصطفى يوسف كافي؛ مرجع سبق ذكره؛ ص ص 49–50

[2] زيد منير عبوي؛ **مبادئ السياحة الحديثة**؛ دار المعتز للنشر والتوزيع؛ الأردن؛ الطبعة الأولى؛ 2016؛ ص ص 23–24

- السائح في البلد السياحي يقوم بوظيفة استهلاكية ينتج عنها زيادة في دخل هذا البلد وتحدث هذه الزيادة عن طريق الانتفاع بالخدمات، وتتمثل في صورة خدمات ضرورية تهدف إلى راحته وإمداده بكل وسائل المعيشة السهلة الكاملة، وكذلك في صورة إمداده بالسلع المحلية لذا يحرص كل سائح عادة على شراء بعض المنتجات المحلية والهدايا من البلد السياحي، لكي تكون رمزا باقيا لزيارته لهذا البلد؛

- تعود الأهمية السياحية إلى ما تجذبه إلى البلد من عملة صعبة ورؤوس أموال، وفي كثير من الدول تعتمد البنية الأساسية للاقتصاد المحلي على صناعة السياحة وتعتبر هذه بمجالاتها المختلفة أكبر صناعة في العالم في مجال في مجال تشغيل اليد العاملة والقضاء على البطالة، وتسهم بالتالي إلى تنمية اقتصاديات الدول، تعتبر صناعة السياحة سوق للتوسع، بحيث تشمل كافة الصناعات الأخرى مثل: التجارة، الصناعة، الفلاحة.....إلخ ؛

- تساهم في دعم الاقتصاد المحلي والعالمي ؛

- تحقيق فائض أو موازنة في ميزان المدفوعات، تحقيق فائض في مجال العملة الصعبة وتحقيق صادرات غير منظورة؛

- السياحة باعتبارها نشاط ديناميكي حركي ذات تأثير متبادل وفعال يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية في الدولة وخارجها، فهي تتأثر وتؤثر على نشاط الإنتاج، الاستهلاك، النقل الرحلات، الاتصالات، الموانئ، المطارات الفنادق، البنوك وعمليات التجارة الداخلية والخارجية؛

المطلب الثاني:أنواع و مقومات الساحة

للسياحة أنواع مختلفة ومتعددة لإشباع رغبات السياح، ولإرضائهم يجب أن تتوفر مجموعة من المقومات التي تجذبهم.

الفرع الأول:أنواع السياحة

يمكن تصنيف أنواع السياحة حسب المعايير التالية:

أولا- معيار الحدود السياحية:

ونميز فيها نوعين[1]:

1. **سياحة داخلية:** هي النشاط السياحي الذي يتم من مواطني الدولة لمدنها المختلفة التي يوجد بها جذب سياحي أو معالم سياحية تستحق الزيارة، أي أن السياحة الداخلية هي صناعة تكون داخل حدود الدول ولا تخرج عن نطاقها.

2. **سياحة دولية:** وهو النشاط السياحي الذي يتم تبادله ما بين الدول والسفر من حدود دولة لأخرى.

ثانيا- معيار العدد

ويتم تقسيم السياحة حسب هذا المعيار إلى نوعين هما كالأتي[2]:

---

[1] جلال بدر خضرة؛ مصطفى يوسف الكافي؛ هنادي محمد مخلوف؛ **السياحة الريفية**؛ ألفا للوثائق؛ الجزائر؛ الطبعة الأولى؛ 2017؛ ص ص21-22

[2] نعيم الظاهر؛ سراب إلياس؛ **مبادئ السياحة**؛ دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة؛ الأردن؛ الطبعة الثانية؛ 2007؛ ص 34

1. **سياحة فردية:** هي قيام سائح بمفرده برحلة على حسابه الخاص.

2. **سياحة جماعية:** هي قيام مجموعة من الأفراد برحلة مع بعضهم البعض مرتبطين برابطة معينة مثل الزملاء

ثالثا– معيار الغرض من السياحة

ويمكن تقسيم السياحة حسب هذا المعيار إلى ما يلي[1]:

1. السياحة الترفيهية: يقصد بها استثمار أوقات الفراغ بعيدا عن العمل والمسؤولية من أجل المتعة والراحة،حيث يطلق عليها كذلك" سياحة وقت الفراغ"وهي أكثر أنواع السياحة انتشارا في العالم، ولها هدف عام هو قضاء العطلات و الحصول على الإشباع النفسي والعقلي؛

2. السياحة الثقافية: الهدف منها اكتساب المعلومات والحصول على ثقافة واسعة ولها منابع عديدة في المعارض والمتاحف والأسواق والمعابد والمناسبات الثقافية والأماكن الأثرية والقبائل القديمة وغيرها مما يكسب ثقافة جديدة تضاف إلى المعرفة؛

3. السياحة العلاجية: ويقصد بها التوجه إلى الأماكن السياحية التي توفر العلاج لبعض الأمراض المتعلقة بصحة الإنسان، وقد ظهرت هذه السياحة منذ بعيد، ومكان الجذب لها المياه المعدنية بأنواعها من العيون، والحمامات، والمياه الكبريتية، والطين والرمل،ثم اتجهت إلى مناطق الاصطياف الأخرى التي لها علاقة بالعلاج كالشواطئ والغابات ولأهمية هذا النوع من السياحة بدأت تظهر المدن الطبية العلاجية والتي تحتوي على كافة المستلزمات الترفيهية والعلاجية؛

4. السياحة الرياضية: هي السياحة التي تجذب هواة الأنشطة الرياضية المختلفة كمباريات كرة القدم والسلة وألعاب القوى والسياحة والتزلج على الماء والثلج ومصارعة الثيران وسباق السيارات والخيول....الخ؛

5. سياحة إنجاز المهمات والأعمال: وهي السياحة التي تتم من خلال المشاركة في المؤتمرات المحلية أو الإقليمية أو الدولية وتناقش كثيرا من الأمور، مثل المجالات العلمية والمواضيع العسكرية، السياسية، الفنية والبيئية والاقتصادية..الخ؛

6. السياحة التاريخية: وهي السياحة التي تهدف إلى التعرف على آثار الشعوب وحضاراتها، حيث يقوم السائح بزيارة المواقع الأثرية والمتاحف، ويحضرون المعارض المتنوعة وتجذب هذه المواقع الزائرين من داخل الدول وخارجها؛

7. السياحة الدينية: هي السياحة المرتبطة بزيارة الأماكن الدينية المقدسة عند جميع الديانات، والتي تشكل جزءا من عقيدتها، ففي كل عام تستقبل الأماكن المقدسة الملايين من الحجاج والزائرين حيث تقدم لهم الخدمات الأساسية أثناء إقامتهم.

---

[1] مصطفى يوسف كافي؛ هبة كافي؛ **جغرافيا السياحة و إدارة المقاصد و المخيمات السياحية**؛ دار الحامد للنشر والتوزيع؛ الأردن؛ الطبعة الأولى؛ 2016؛ ص ص 34-35

الفرع الثاني:مقومات السياحة

يتطلب قيام أي نشاط سياحي توفر مقومات سياحية، وهذه المقومات تنقسم إلى قسمين، مقومات طبيعية تشمل الموقع، المناخ، وأشكال سطح الأرض،ومقومات بشرية وتشمل الجوانب التاريخية،و الثقافية،ومدى تطور البنية التحتية، حيث كل مقوم له مزاياه الخاصة في الجذب السياحي، ولكن هذه العوامل تعمل معا في إطار واحد يصعب فصلها عن بعضها البعض في مدى تأثيرها على قيام برامج سياحية ناجحة ومتطورة وهذه المقومات هي كمايلي[1]:

أولا– المقومات الطبيعية: تتمثل في الموارد الطبيعية التي رزق الله بها بعض البلدان، ومن أهم هذه الموارد:البحار الأنهار، المناخ، الواحات، الجبال، الغابات، الجو اللطيف، المناظر الساحرة، الثلوج المياه المعدنية الكبريتية؛

ثانيا– المقومات البشرية: وتعني العمل الذي يتمثل في الإنجازات السياحية الجديدة، والمضافة إلى الإنجازات الكبيرة التي تركها الأجداد واستكملتها الأجيال المتلاحقة:فإلى جانب ما تركه الآباء والأجداد من ثروات سواء كانت التاريخية أو الإسلامية أو المسيحية وغيرها من الآثار القديمة تزخر بها بعض الدول، فإن الجهود البشرية التي تبذل في مختلف الأنشطة السياحية تمثل صورة أخرى من صور الأنشطة السياحية تمثل صورة أخرى من صور العمل الذي يعد عنصرا هاما من عناصر المنتج السياحي واستخدامه، يساعد على جذب السياح مثل القرى السياحية، المنشآت الحديثة سواء كانت فنادق، مطاعم إلى جانب المناطق الترفيهية المختلفة التي تعمل على راحة وجذب السياح سواء كانت ملاهي، بواخر سياحية، أسواق تاريخية، رياضات خاصة، وغيرها من وسائل الترفيه والراحة والاستمتاع. وبصورة عامة فإن الجواذب الطبيعية غير قابلة للمنافسة إذ يستطيع الإنسان أن يبني جبال أو سهول، وتكون المنافسة بها غير شريفة، أما الجواذب غير الطبيعية فيمكن المنافسة عليها ماعدا الأثار والأماكن الدينية، فأغلب الدول تتنافس على هذا؛

ثالثا– المقومات المالية: رأس المال هو المقوم الأساسي الثالث من مقومات صناعة السياحة، حيث يعتبر رأس المال من أهم المقومات التي تعمل على استثمار الأموال في مختلف المشروعات السياحية بإقامة المنشآت السياحية والفنادق والشركات السياحية وغيرها من معدات وأدوات ومباني، لذا يعد رأس المال مقوم أساسي لما له من أهمية كبيرة للقيام بالمشروعات الاستثمارية المختلفة وتدعيم الخدمات السياحية.

كما يفيد توافر رأس المال في القيام بالحملات الدعائية والإعلامية اللازمة لتسويق المنتج السياحي حيث يمكن عن طريق توافر المال القيام الحملات الإعلامية المخططة والمتنوعة والمستثمرة في الداخل والخارج والقيام بالترويج والإعلان المناسب للمنتج السياحي كثرة إنتاج المطبوعات الفاخرة بكافة ألوانها.

بالإضافة إلى ذلك تعد التسهيلات السياحية المقدمة إلى الزائر والأسعار المناسبة للخدمات المقدمة وتسهيلات النقل وما يتوفر بها من أمان وراحة وسرعة من التي تساعد على تدعيم المقومات السياحية بصفة عامة. وبذلك تكتمل جميع مقومات الصناعة السياحية كصناعة حديثة ظهرت في عالم اليوم.

[1] مصطفى يوسف كافي؛ مرجع سبق ذكره؛ ص ص 51-52

المطلب الثالث:استراتيجيات تنمية القطاع السياحي

يتعين على خطة تنمية السياحة أن تحدد بشكل واضح الأهداف والأولويات، ولتحقيق كل هدف يجب وضع مجموعة من الإستراتيجيات، حيث أن الهدف يصف متى وكيف يمكن تحقيق الغاية، أما الإستراتيجية فتحدد الأعمال التي تخدم الأهداف.

الفرع الأول: مفهوم وأشكال التنمية السياحة

سيتم التعرف في هذا الفرع على مفهوم التنمية السياحية وأهم أشكالها.

أولا– مفهوم التنمية السياحية

تعرف التنمية السياحية على أنها توفير التسهيلات والخدمات لإشباع حاجات ورغبات السياح، وتشمل كذلك بعض تأثيرات السياحة مثل إيجاد فرص عمل جديدة ودخول جديدة، كما تشمل جميع الجوانب المتعلقة بالأنماط المكانية للعرض والطلب السياحيين، التوزيع الجغرافي للمنتجات السياحية، التدفق والحركة السياحية،وتأثيرات السياحة المختلفة، فالتنمية السياحية هي الارتقاء والتوسع بالخدمات السياحية واحتياجاتها. تتطلب التنمية السياحية تخطيطا ورؤية إستراتيجية واضحة بأسلوب علمي يستهدف تحقيق أكبر معدل ممكن من النمو السياحي بأقل تكلفة ممكنة وفي أقرب الآجال، لذلك يعتبر التخطيط السياحي ضرورة من ضرورات التنمية السياحية الرشيدة لمواجهة المنافسة في السوق السياحية الدولية[1].

كما تعرف التنمية السياحية بأنها إحدى الوسائل المهمة في تنمية الأقاليم والأماكن ذات الجذب السياحي اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا ولاسيما الأقاليم التي لا تمتلك مقومات اقتصادية فعالة مقارنة بما تملكه من المقومات السياحية في حالة التخطيط لتنميتها واستثمارها بصورة عقلانية لغرض رفع المستوى المعيشي لأفراد ذلك المجتمع على أن يؤخذ بنظر المحافظة على البيئة من التلوث[2].

ثانيا– أشكال التنمية السياحية

تأخذ التنمية السياحية أشكالا متعددة منها:

1. **تطوير المنتجعات السياحية:** وهذا النوع من التنمية يركز على سياحة الإجازات والعطل، وتعرف المنتجعات على أنها المواقع التي توفر الاكتفاء الذاتي وتتوفر فيها أنشطة سياحية مختلفة وخدمات متعددة لأغراض الترفيه والاستراحة والاستجمام، وتجدر الإشارة إلى أن هناك أشكال عديدة من المنتجعات، فهناك منتجعات المدن والتي تركز التنمية فيها على دمج برامج استعمالات الأراضي والتنمية الاجتماعية مع عدم إهمال البعد الاقتصادي الذي يوفر، فرص الجذب الاستثماري للمشاريع السياحية في المنطقة، وتحتاج إقامة هذا النوع من المنتجعات وجود نشاط سياحي مميز أو رئيسي في الموقع مثل:التزلج على الجليد، وجود شاطئ، أنشطة سياحية علاجية، مواقع أثرية أو دينية؛

---

[1] جلال بدر خضرة؛ مصطفى يوسف الكافي؛ هنادي محمد مخلوف؛ مرجع سبق ذكره؛ ص19

[2] محمد فريد عبد الله؛ صفاء عبد الجبار الموسوي؛محسن مهدي الكناني؛ **إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة**؛ دار الأيام للنشر؛ الأردن؛ الطبعة الأولى؛ 2017؛ ص24

وهناك منتجعات العزلة والتي تتميز بصغر حجمها و دقة تخطيطها وشموله، وعادة يتم اختيار مواقعها في مناطق بعيدة عن المناطق المأهولة مثل:الجزر الصغيرة، أو الجبال، والوصول إليها يتم بواسطة القوارب، المطارات الصغيرة أو الطرق البرية الضيقة، وعادة ما تقام هذه المنتجعات للسياح الراغبين بالابتعاد عن الضجيج واللجوء إلى الهدوء والراحة وتمتاز هذه المنتجعات بارتفاع تكلفتها وحاجتها إلى إعداد دراسة جدوى اقتصادية وبرامج تسويقية خاصة؛

2. **القرى السياحية**: شكل من الأشكال السياحية المنتشرة جدا في أوروبا كما بدأت تنتشر في العديد من دول العالم؛ الحياة في القرية نموذج يختلف عن الحياة في المدن، و تستهوي سكان المدن حبا في التغيير و البساطة،ويعتمد قيام القرى السياحية على وجود عنصر الماء، مناطق الموانئ، أنشطة التزلج، الجبال، الحدائق العامة، مواقع طبيعية، مواقع تاريخية أثرية، مواقع علاجية، أنشطة رياضية وترفيهية أخرى؛

تختلف مساحات هذا النوع من المواقع وتتعدد فيها أنواع مرافق الإقامة ومنشآت النوم والمرافق التكميلية مثل:الأسواق والمناطق التجارية، خدمات ترفيهية و ثقافية، مراكز للمؤثرات ومرافق سكنية خاصة مختلفة الأحجام.

يتم التخطيط لإنشاء القرى السياحية عادة في وقت واحد أي ضمن خطة سياحية واحدة ويأخذ التنفيذ مراحل متعددة وعلى فترات زمنية طويلة تحددها عناصر الطلب السياحي والطاقة والاستيعابية؛

3. **السياحة الحضرية**: وهي نوع السياحة الدارجة والمعروفة، وتوجد في الأماكن الحضرية الكبيرة، حيث يكون للسياحة أهمية بالغة، لكنها لا تكون النشاط الاقتصادي الوحيدة في المنطقة، وتشكل مرافق الإقامة والسياحة جزءا لا يتجزأ من الإطار الحضري العام للمدينة وتخدم سكان المدينة أو المنطقة وكذلك السياح القادمين إليها، وقد أخذت كثير من الحكومات حاليا على عاتقها تطوير وتنمية السياحة في المناطق الحضرية التي تتوفر فيها الموارد والمعطيات السياحة والتي يمكن تطويرها مثل: التاريخية والأثرية وذلك من أجل إشباع رغبات السكان المحليين من ناحية وجلب الزوار والسياح إلى المدينة من ناحية أخرى؛

4. **سياحة المغامرة**: وهذا النوع من السياحة موجه للمجموعات السياحية التي تهدف إلى ممارسة ومعايشة خصائص معينة، وهي تعتمد على الطول فترة إقامة السائح بحيث تسمح له هذه الإقامة بالترفيه والاستجمام وفي نفس الوقت التعايش مع العادات والتقاليد الاجتماعية والثقافية والمناظر الطبيعية المتوفرة في المنطقة، ولا يتطلب هذا النوع من السياحة تنمية كبيرة أو استثمارات ضخمة أو خدمات ومرافق عديدة، لكنه يتطلب إدارة جيدة وتوفر عناصر لدلالة سياحية مؤهلة وخبيرة، خدمات نقل، مرافق إقامة أولية وأساسية وكذلك خدمات ومرافق لاستقبال المجموعات السياحية عالية النوعية مع ضمان السلامة للسياح؛

5. **سياحة الرياضة البحرية**: يعتمد هذا النوع من السياحة على وجود الماء(البحار أو البحيرات)، تتفاوت المدة التي يقضيها السائح في ممارسة الرياضات البحرية المختلفة مثل: التزلج على الماء، العوم، سباق القوارب[1].

[1] عثمان محمد غنيم؛ بنيتا نبيل سعد؛ **تخطيط التنمية السياحية**؛ دار الإعصار العلمي؛ الأردن؛ الطبعة الأولى؛ 2017؛ ص ص 53-54

الفرع الثاني: أهداف تنمية القطاع السياحي

تحدد أهداف التنمية السياحية عادة في المراحل الأولى من عملية التخطيط السياحي في مجموعة من الأهداف كالتالي[1]:

أولا– الأهداف الاقتصادية:

- تحسين وضع ميزان المدفوعات؛
- تحقيق التنمية الإقليمية خصوصا، إيجاد فرص عمل جديدة في المناطق الريفية؛
- توفير خدمات البنية التحتية؛
- زيادة مستويات الدخل؛
- زيادة إيرادات الدولة من الضرائب؛
- خلق فرص عمل جديدة؛

ثانيا– الأهداف الاجتماعية:

- توفير تسهيلات ترفيهية و استجمام للسكان المحليين؛
- حماية و إشباع الرغبات الاجتماعية للأفراد و الجماعات؛

ثالثا– على الصعيد البيئي:

- المحافظة على البيئة ومنع تدهورها ووضع إجراءات حماية مشددة لها؛

رابعا– الأهداف السياسية و الثقافية وأهمها:

- نشر الثقافات و زيادة التواصل بين الشعوب
- تطوير العلاقات السياسية بين الحكومات في الدول السياحية

الفرع الثالث:آليات ترقية القطاع السياحي

تسعى مختلف الدول إلى تنمية القطاع السياحي، وذلك من خلال وضع السياسات وتنفيذها في شكل برامج و مخططات للنهوض به، من خلال الاعتماد على عدة آليات تنظيمية ومؤسساتية.

أولا– عناصر تحليل السياسة السياحية: تتمثل عناصر تحليل السياسة السياحية فيمايلي:

1. العرض السياحي: يعرف على أنه "كل المستلزمات التي يجب أن توفرها أماكن القصد السياحي لسياحها الحقيقتين أو المحتملين وكل الخدمات و البضائع التي قد يحتمل أن تغري الناس لزيارة بلد معين". ويمكن تقسيم مكونات العرض السياحي لإقليم معين إلى أربع فئات أساسية حيث أن هذه العناصر تشكل العمود الفقري الدائم لظاهرة السياحية[2]:

- الموارد الطبيعية؛

---

[1] المرجع نفسه؛ ص 51

[2] مصطفى يوسف الكافي؛ هبة الكافي؛ مرجع سبق ذكره؛ ص 171

- البنية التحتية؛
- القاعدة المادية التقنية السياحية التي تضم: المشرفين والوكلاء السياحيين، منشآت الإقامة، منشآت الإطعام، التجارة وشركات النقل وما شابه ذلك؛
- الموارد الثقافية للضيافة؛

2. **الطلب السياحي**:يعرف الطلب السياحي على أنه المجموع الإجمالي لأعداد السياح الوافدين للمنطقة السياحية المحليين سواء كانوا المواطنين أم كانوا قادمين من البلدان المجاورة أو البعيدة، وهناك مجموعة من العوامل المحددة للطلب السياحي منها: الأسعار-الدخل-السكان-وقت الفراغ- التكنولوجيا-الوسائل التسويقية-المستوى التعليمي والثقافي-الاستقرار السياسي والأمني-سعر صرف العملة-إجراءات الرحلة؛

3. **الموارد البشرية**:يعتبر المورد البشري من العناصر الأكثر أهمية لنجاح أي سياسة عامة، وبحكم أن القطاع السياحي حساس جدا، نظرا لكونه قطاع الأبعاد و متشابك مع القطاعات الأخرى، مما يلح على ضرورة ترقية العنصر البشري؛ ولبناء بنية تحتية بشرية لابد من التفكير في تكوين على ثلاث مستويات:

- موظفو إدارات التنظيم السياحي؛
- الموظفون التقنيون للفندقة والسياحة؛
- الموظفون المحليون التمثيليين على مستوى المراكز؛

4. **التنظيم السياحي**: السياسة السياحية هي أيضا مجموعة من التنظيمات المتعلقة بمختلف النشاطات السياحية، والإطار القانوني الذي ينظم القطاع السياحي، وهذا يكون عن طريق وضع ضوابط لمختلف مظاهر النشاط السياحي،ويتم هذا على مستويين:

- ✓ **مستوى البنية التحتية السياحية**:ويتم فيها تحديد الحقوق والالتزامات السياحية والفندقية؛
- ✓ **مستوى وكالات السياحة والأسفار**:وتعتبر الممثل الطبيعي للعديد من موردي الخدمات السياحية[1].

ثانيا- كيفية تطوير الخدمات السياحية وعوامل نجاحها:

1. كيفية تطوير الخدمات السياحية

لتطوير الخدمات السياحية وتحسين مستواها في أي دولة سياحية يمكن الاعتماد على مجموعة من المداخل الأساسية وهي[2]:

- إدخال تحسينات وتعديلات جوهرية على الخدمات السياحية الموجودة وذلك بتطوير بعض هذه الخدمات بما يتلاءم مع احتياجات ورغبات السائحين وبما هو مستخدم في الدول السياحية المتقدمة؛

---

[1] مفيدة نادي ؛ **انعكاسات الجغرافيا السياحية على التنمية الاقتصادية باستخدام معطيات بانل**؛ مذكرة لنيل شهادة الماجستير؛كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛ جامعة الشلف؛ الجزائر ص ص 22،25

[2] ماهر عبد الخالق السيسي؛ مرجع سبق ذكره؛ ص 156.

استحداث خدمات سياحية جديدة لم تكن موجودة من قبل بالمنتج السياحي بما يحقق منفعة جديدة للسائح مما يعمل على زيادة حجم الطلب السياحي المتوقع؛

- أيضا مد الخدمات السياحية إلى قطاعات جديدة وأسواق سياحية جديدة لم يسبق التعامل معها من قبل؛
- إضافة خدمة سياحية مكملة للخدمة القائمة فعلا بمعنى إضافة شركات لسياحة مثلا الخدمة الفندقية إلى خدمتها أو إضافة خدمات سياحية مكملة لخدمات السياحية (خدمة الصراف-الأمين).

2. عوامل نجاح الخدمات السياحية

يتوقف نجاح الخدمة السياحية و تفوقها على بعض العوامل، ومن أهمها[1]:

أ. **مدى تمييز الخدمة:** يقصد بتمييز الخدمة السياحية في أي دولة هو مقدار ما تتصف به هذه الخدمات من مزايا غير موجودة في خدمات الدول السياحية المنافسة بمعنى أن يكون للخدمة أسلوب معين أو شكل خاص أو مستوى جودة مرتفع لا يتوافر في الخدمات المناظرة بالدول المنافسة، لذلك فإن تمييز الخدمة يعتبر من عوامل الجذب السياحي التي تعتمد عليها بعض الدول السياحية؛

ب. **طبيعة الخدمة السياحية:** كلما اتصفت الخدمة بالسهولة و اليسر في تقديمها بعيدا عن التعقيد و الصعوبة كلما كان أكثر فائدة وجذبا للسائحين، لأن السائح يبحث دائما عن الراحة والهدوء والاستقرار وهذا لا يتحقق في ظل الخدمات السياحية التي تتصف بكثرة الإجراءات والتعقيدات التي نراها ونسمع عنها كثيرا في مختلف مراحل العمر السياحي مثل الإجراءات الطويلة التي تتبعها بعض الشركات في إجراء التعاقدات على برامج سياحية هذا بالإضافة إلى صعوبة الحصول على خدمات الاستعلام و خدمة التنقلات الداخلية بين المناطق السياحية المختلفة؛

ت. **أسلوب تقديم الخدمة السياحية:** يهتم السائحون عادة بالأسلوب الذي يتم به تقديم الخدمات السياحية بجانب اهتمامهم بمستوى جودتها ومقدار ما حققته لهم من الخدمات ومنافع توفر لهم إشباع حاجاتهم المختلفة، فالخدمة السياحية سواء كانت في مجال الاتصالات أو النقل أو الإقامة..إلى غير ذلك يجب أن تقدم للسائح بصورة تليق بمكانة الدولة السياحية وتتفق مع القواعد والبروتوكولات التي تظم العمل السياحي بمختلف مجالاته؛

ث. **وضوح الخدمة السياحية** : يعتبر وضوح الخدمة السياحية من أهم العوامل المهمة المؤثرة في نجاح الخدمة السياحية، لذلك فإن الخدمات السياحية التي تقدمها الدولة للسائحين يجب أن تكون واضحة ومعروفة لديهم ممن حيث أماكن تواجدها وأنواعها وأسعارها وما إلى ذلك من بيانات هامة تهم السائحين مثل خدمة الاتصالات التليفونية والبرقية....الخ وكذلك باقي الخدمات السياحية الأخرى، فكلما زادت معلومات السائحين عن الخدمات المقدمة لهم ومعرفتهم بمزاياها وأسعارها وشروط الاستفادة منها كلما زاد تقبلهم لها وإقبالهم عليها؛

[1] المرجع نفسه ؛ ص ص 156- 158.

ج. **ارتفاع مستوى الخدمة**:القادمين إليها بحيث الاعتماد على هذه الخدمة السياحية المتميزة كعنصر رئيسي من عناصر الجذب السياحي. أما إذا كانت هذه الخدمات ليست على المستوى المطلوب والملائم لشرائح السائحين المختلفة اثر ذلك على حجم الطلب السياحي المستهدف من الأسواق من الأسواق الأخرى؛

ح. **مناسبة أسعار الخدمة:** تعتبر الخدمة السياحية الجيدة بالسعر المناسب وجوهر العمل السياحي الناجح لأن السائح دائما بعيد النظر ذو حساسية شديدة للخدمات التي تقدم له في مناطق الزيارة، ويبحث من الأفضل بأنسب الأسعار لذلك فإن الخدمات السياحية التي تتصف بالرقي والتطور مع التسعير المناسب، لها دور في زيادة الطلب السياحي.

ثالثا– التخطيط السياحي:

إن التطور السريع الذي حدث لصناعة السياحة وبروز أهميتها الاقتصادية والاجتماعية، كذا ظهور بعض الجوانب السلبية لهذه الصناعة، دعي المهتمين بهذا القطاع على المستوى المحلي، والدولي إلى ضرورة إتباع المنهج العلمي عند التخطيط لهذا القطاع، والتخطيط كمفهوم يعد واحدا سواء في القطاعات الخدمية أم الإنتاجية، إلا أن أساليب التخطيط قد تختلف بين القطاعات، وان كانت في الغالب متشابهة إلى حد ما.

لم يتبلور مفهوم التخطيط السياحي بشكل واضح ومحددا إلا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تطورت حركة السفر الدولية بشكل سريع وكثيف، وتزايد أعداد السياح إلى جانب تنوع أشكال السياحة والاستجمام، وتعددت المناطق السياحية واختلفت ووظائفها وخصائصه، وقد أدى كل هذا إلى زيادة الاهتمام بالسياحة والأنشطة السياحية، وظهرت الحاجة لضبط وتوجيه هذه النشاطات من أجل الحد من آثارها السلبية على المجتمع والبيئة، وتحقيق أقصى درجات النفع الاقتصادي، خصوصا بعد أن أصبح ينظر إلى السياحة على أنها صناعة ومصدر دخل أساسي في كثير من دول العالم، والتخطيط السياحي نوع من أنواع التخطيط التنموي وهو عبارة عن مجموعة من الإجراءات المرحلية المقصودة والمنظمة والمشروعة التي تهدف إلى تحقيق استغلال واستخدام أمثل لعناصر الجذب السياحي المتاح والكامن وتحقيق أقصى درجات المنفعة الممكنة، مع متابعة وتوجيه وضبط لهذا الاستغلال لإبقائه ضمن دائرة المرغوب والمنشود، ومنع حدوث أي نتائج أو آثار سلبية ناجمة عنه[1].

عرفت منظمة السياحة العالمية (WOT) التخطيط السياحي على أنه "عملية منظمة تترجم فيها الخطط من بين عدة بدائل، وأن كل بديل يتم اختياره في ضوء معطيات وحقائق راسخة، وفروض منطقية متأتية من خبرة المخطط السياحي واجتهاداته التي تنطلق من معطيات البيئة المحيطة"، في حين الخطط هي ليست بالضرورة تعني التخطيط حيث يحدث أحيانا التباين بين التخطيط والخطة، فالتخطيط عملية مستمرة لا تنتهي على الإطلاق، ولذا لا يمكن أن نصل إلى نقطة لنقول أن التخطيط قد ينتهي، أما الخطة فهي محصلة العملية التخطيطية.

[1] محمد وزاني ؛ **السياحة المستدامة:واقعها وتحدياتها بالنسبة للجزائر"دراسة القطاع السياحي لولاية سعيدة–حمام ربي–"**؛ مذكرة لنيل شهادة الماجستير؛ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ؛ جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان؛ الجزائر؛ 2011؛ ص58

فحالة المنافسة الشديدة التي تعيشها صناعة السياحة اليوم تملي على المديرين أن يكونوا مخططين بارعين، لأن كثيرا من الحقائق الراسخة قد تتغير ولا يمكن التعرف على ما سوف يحصل في المستقبل إلا من خلال التخطيط المحكم، ولو كانت صناعة السياحة ساكنة دون تغيير، لما اضطرت إلى التخطيط بشكل مكثف[1].

كما يعتمد نجاح التخطيط السياحي على عدة عوامل تشمل مايلي[2]:

- أن تكون خطة التنمية السياحية جزءا لا يتجزأ من الخطة القومية الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- قيام الدولة بتحديد مستوى النمو المطلوب، وحجم التدفق السياحي؛
- علاقة الساحة بالبيئة، إذ أن السياحة والبيئة هما نفس الشئ، على اعتبار أن التدفق السياحي يرتبط بعوامل الجذب السياحي؛
- التركيز على علاقة التنمية السياحية بالنشاط الاقتصادي العام، وتحديد ذلك بالمحافظة على البيئة؛
- أن يتم اعتبار تنمية القطاع السياحي كأحد الخيارات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية؛
- تحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وللتخطيط السياحي جملة من الأهداف تبرز كالآتي[3]:

- توفير إطار عمل مناسب لتحسين المستوى ألمعاشي للمواطنين من خلال المنافع الاقتصادية المتأتية من السياحة؛
- تطوير البني التحتية، وتوفير التسهيلات الترفيهية للزائرين و المقيمين على حد سواء؛
- التأكد من أن عمليات التطوير تشمل المناطق والأحياء والمنتجعات بما يزيد من قيمتها الاجتماعية والاعتبارية بالإضافة إلى المنافع الاقتصادية المعروفة؛
- إرساء برنامج تطوير سياحي ينسجم مع الأوضاع الاجتماعية والحضارية والاقتصادية،وكذلك مع فلسفة وتوجهات أبناء البلد المضيف؛
- تعظيم رضا الزبائن.

إن عملية تحقيق الأهداف أعلاه يتطلب انتهاج سياسة تخطيطية محكمة تستند إلى ضرورات وأسس في مقدمتها:

- اعتبار المجتمع(البلد المضيف) أمانة أخلاقية ومسؤولية اجتماعية وثقافية ينبغي عدم المساس بها إطلاقا؛

---

(1) حميد الطائي؛ **أصول صناعة السياحة**؛ مؤسسة الوراق للنشر؛ الأردن؛ الطبعة الأولى؛ 2001؛ ص ص 322،328

(2) عبد القادر عوينان ؛ **السياحة في الجزائر الإمكانيات و المعوقات(2000-2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية**؛ أطروحة دكتوراه العلوم؛كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير؛ جامعة الجزائر-3-؛ الجزائر؛ 2013؛ ص ص13-14

(3) حميد الطائي؛ مرجع سبق ذكره؛ص ص347-348

– اعتبار الزائر/السائح جوهر العملية التخطيطية والتنفيذية، حيث أن المنتفعين من الخدمات السياحية هم الذين يحددون اتجاهات وأنواع التخطيط السياحي المطلوب،بل أن التخطيط لعملية التطوير السياحي لا يتم إلا إذا كانت هناك رغبات عن هؤلاء المنتفعين وإن هذه الرغبات تتطلب الإشباع.

بالإضافة إلى ما سبق هناك مجموعة من الاستراتيجيات التي تعتبر مهمة للنهوض بالقطاع السياحي وهي كما يلي[1]:

– التوظيف الأمثل للموارد البيئية لخلق فرص الساحة البيئية على مدار السنة من مختلف مناطق الدولة لتوفير:دخل وفرص عمل إضافية لسكان تلك المناطق، ودعم جهود وترشيد استخدام الموارد الطبيعية، دعم مساعي الحماية بحث المجتمعات المحلية على الحد من الأنشطة؛

– التأكد من مواقع مناطق الجذب السياحي التي تتمتع بأوضاع بيئية ممتازة ومحصنة ضد آثار المشروعات والمرافق الإنشائية والتلوث الصادر عن القطاعات الإنتاجية الأخرى كالصناعة والإسكان؛

– تحسين الاقتصاد الوطني والمحلي وتوفير فرص عمل واستثمار للمجتمعات المحلية ورفع مستوى معيشتها؛

– رفع درجة الوعي بقضايا حماية البيئة والتراث الثقافي والحد من الآثار السلبية.

ربعا– التسويق السياحي

التسويق بمعناه العام هو مختلف الأنشطة التي توجه نحو انسياب السلع والخدمات من المنتج إلى المستهلك والسياحة بحكم أنها قطاع خدماتي من جهة، ومتعددة الأبعاد من جهة أخرى يحتاج إلى ألية التسويق، نظرا للتنافسية التي تشهدها القطاعات الخدماتية بصفة عامة، والسياحة بصفة خاصة، والتسويق السياحي "يشير إلى ذلك النشاط الذي يظم جميع الجهود المبذولة لجذب انتباه السائحين الدوليين والمحليين لزيارة المناطق السياحية للدولة ،وتبدأ هذه الجهود بشكل مباشر من إعداد البرامج السياحية حتى التعاقد مع السائحين إلى إتمام هذه البرامج" [2].

هناك العديد من الاستراتيجيات التي تعتمد عليها عملية التسويق السياحي، وذلك بسبب تنوع عناصر المزيج التسويقي السياحي وهي كمايلي:

1. استراتيجية التخطيط التسويقي وتعتبر هذه الاستراتيجة إحدى الاستراتيجيات التسويقية المهمة حيث ينحصر دورها في تحقيق التوازن بين الحركة السياسية المتوقعة والإمكانيات السياحية المتاحة، من أجل ذلك أصبح وجود خطة تسويقية سليمة مطليا أساسيا لتحقيق فعالية التسويق السياحي نظرا لأهمية وضرورة التخطيط بشكل عام لأي نشاط من الأنشطة، فليس هناك عمل تسويقي ناجح بدون أن يسبقه تخطيط علمي سليم محدد الأهداف؛

2. استراتيجية الجودة للمنتج السياحي: تساهم استراتيجية الجودة في تحقيق الأهداف العامة للسياسة التسويقية السياحية من خلال تقديم منتج سياحي على مستوى مرتفع من الجودة وبالسعر المناسب، وتقوم هذه الاستراتيجية على التطوير المستمر للخدمات السياحية لكي تتناسب مع أعداد السائحين المتزايدة بشرائحهم المختلفة

[1] مصطفى يوسف كافي؛ هبة كافي؛مرجع سبق ذكره ؛ ص67

[2] صبري عبد السميع؛ **التسويق السياحي و الفندقي أسس عملية وتجارب عربية**؛ المنظمة العربية للتنمية الإدارية؛ مصر؛ الطبعة الأولى؛2007؛ ص29

ورغباتهم المتعددة والتنوع الكبير في الأنماط السياحية التي ظهرت حديثا على مسرح العمل السياحي لكي تتوسع وتتنوع قاعدة الجذب السياحي في الدولة؛

3. **استراتيجية التنشيط (الترويج) السياحي**: وهي تلك الاستراتيجية التي تهدف إلى توضيح الصور السياحية للدولة للتأثير على السائحين وإثارة دوافعهم للقيام برحلة سياحية إلى الدولة لإشباع رغباتهم ، كذلك جذب أكبر عدد من السائحين، فالتنشيط السياحي لا يمكن اعتباره من الأنشطة الساكنة أو المؤقتة، ولكنه يجب أن يكون نشاطا متحركا قائم على استخدام الوسائل التنشيطية التي تتلاءم مع طبيعة السوق السياحي؛

4. **استراتيجية التسعير السياحي**: تحتل هذه الاستراتيجية أهمية خاصة ضمن سياسات التسويق السياحي نظرا لأن التسعير يؤثر بصورة مباشرة في الإيرادات السياحية، كما أن له دورا مهما في التأثير على حجم الطلب السياحي لعدد من الأنماط السياحية بصورة عامة، ومن ثم فإن سلوك السائح يتحدد عادة بسعر الخدمة السياحية الذي يعرضه البرنامج السياحي، حيث تزداد حركة التعاقدات على البرامج السياحية التي تتميز بالأسعار المنخفضة، فيزداد بذلك الطلب السياحي، أما إذا اتجهت أسعار هذه البرامج إلى الارتفاع، فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض حجم هذه التعاقدات وبالتالي ميل الطلب السياحي إلى التراجع[1].

[1] المرجع نفسه؛ ص ص 244، 247.

خلاصة الفصل

من خلال ما تم دراسته في هذا الفصل تتضح أهمية القطاعات المنتجية المتمثلة في الفلاحة، الصناعة والسياحة، باعتبارها من الدعامات الأساسية التي تكفل تحسين أداء الاقتصاد وتعزيز استقلاله وتوازنه بالإضافة إلى ضمان إستمراريته، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة.

في هذا السياق، سعت مختلف الدول إلى تبني إستراتيجيات لدعم وتنمية القطاعات الإنتاجية والتي تباينت من دولة لأخرى باختلاف أهدافها، نظمها الاقتصادية ومقوماتها، بهدف تفعيل دور كافة القطاعات في إرساء معالم تنمية شاملة، من خلال إحداث تحولات وتغيرات جوهرية في هيكل اقتصادياتها وعلى كافة الأصعدة الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والمؤسساتية، وعلى مختلف المستويات الوطنية والجمهورية والإقليمية.

ونظرا لأهمية القطاعات الإنتاجية سنتطرق في الفصل الموالي إلى واقع بعض القطاعات الإنتاجية في الجزائر، وكذا الإستراتيجيات المتبعة للنهوض بها وتنميتها في إطار تبني مسار متكامل ومترابط للعملية التنموية، بهدف التخلص من التبعية للدول المتقدمة وتجنب الاقتصاد الوطني مختلف الأزمات المفاجئة الناتجة عن التغيرات في أسعار النفط الذي يشكل المصدر الوحيد للدخل.

تمهيد:

يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على الثروة النفطية كمصدر رئيسي للطاقة، حيث ظل النفط منذ الاستقلال إلى يومنا هذا يلعب الدور القيادي والمحرك للاقتصاد الوطني، فعائدات النفط لا زالت تسهم بنسب كبيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتشكل المورد الأساسي للموازنة العامة للدولة، وكل برامج التنمية الاقتصادية في مختلف القطاعات مرتبطة ارتباطا وثيقا بهذا المورد. ولكن هذه التبعية المطلقة لهذا الأخير جعلت الجزائر تتخبط في أزمة اقتصادية واجتماعية، تبعية دائمة لمؤشرات الأسواق النفطية العالمي، فعلى الرغم من أهمية الثروة النفطية إلا أنها ثروة زائلة وليست دائمة، كما أنها تتميز بعدم استقرار أسعارها، وهذا ما يستوجب على الجزائر التفكير في بدائل لتعويض الزوال المحتمل لهذه المادة الحيوية، وهذا من خلال إعطاء أولوية للقطاعات المنتجة التي تمتلك فيها الجزائر بنية تحتية طبيعية، ويكفي أن تنظمها لاستغلالها أحسن استغلال، فقطاع الفلاحة الذي يعتبر من أبرز القطاعات الاقتصادية الحيوية، إذ لا يمكن التفكير في التنمية الاقتصادية المستدامة دون اعتبار الفلاحة بداية وأولوية التنمية، وكذلك القطاع الصناعي الذي يلعب دورا محوريا في تطوير وتنويع الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى القطاع السياحي الذي يعد قطاع استراتيجي والنهوض به حتمية لابد منها لما تتمتع به الجزائر من إمكانيات وقدرات سياحية متنوعة.

ومن هذا المنطلق فقد سعت الجزائر جاهدة لترقية وتطوير هذه القطاعات كبدائل استراتيجية للقطاع النفطي، وذلك من خلال تبني استراتيجيات تنموية متعددة ومختلفة تجسدت في شكل برامج تنموية وسياسات اصلاحية متتالية، وهذا ما سيتم عرضه في هذا الفصل من خلال دراسة المباحث التالية:

المبحث الأول: القطاع النفط في الاقتصاد الجزائري

المبحث الثاني: الفلاحة كبديل استراتيجي لقطاع النفط

المبحث الثالث: الصناعة كبديل استراتيجي لقطاع النفط

المبحث الرابع: السياحة كبديل قاعدي لقطاع النفط

المبحث الأول: القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري

يحتل النفط أهمية بالغة في الاقتصاد الجزائري وذلك بالنظر لحجم مساهمته في تمويله وتوفيره للطاقة واعتباره المورد الأول للمداخيل المالية، وباعتبار الجزائر دولة منتجة للنفط واقتصادها قائم على تصدير سلعة واحدة وهي النفط فإن هذه الوضعية جعلت الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية والتأثر بالتقلبات الحاصلة في السوق النفطية.

المطلب الأول: اكتشاف النفط وأهميه في الجزائر

نسعى من خلال هذا المطلب إلى التعرف على الخلفية التاريخية لاكتشاف النفط في الجزائر و إبراز الأهمية التي يحضى بها النفط في الاقتصاد الجزائري.

الفرع الأول: اكتشاف النفط في الجزائر

لقد بدأت أولى محاولات اكتشاف النفط في الجزائر في بداية القرن العشرين وبالتحديد عام 1913، حيث كان أول إقليم أجري فيه البحث هو الإقليم الغربي من منطقة غليزان وتم حفر بعض الآبار القليلة العمق بعد ملاحظة مؤشرات بترولية على سطح الأرض، إلا أنها تعد محاولات أولية لم تسفر عن أي اكتشاف، في حين أن التاريخ الفعلي لاكتشاف النفط في الجزائر كان سنة 1956، حيث تم اكتشاف أول حقل نفطي هام في الصحراء الجزائرية "حقل عجيلة"، وفي نفس السنة تم اكتشاف أكبر الحقول الجزائرية في الجزائر وهو حقل "حاسي مسعود" وبعدها توالت الاكتشافات وبدأ الإنتاج والتصدير[1].

ومع استرداد الجزائر لسيادتها وحصولها على الاستقلال اتجه الاهتمام الكبير نحو تنمية قطاع المحروقات وتطويره، فكانت البداية بتأسيس شركة سوناطراك "Sonatrach" وذلك بتاريخ 31 ديسمبر 1964 والتي تولت القيام بجميع أنشطة التنقيب والإنتاج والنقل والتسويق، وقد باشرت الجزائر من خلال هذه الشركة سياسة تدريجية لاستعادة الرقابة على المحروقات التي كانت تحت السيطرة الأجنبية قبل الاستقلال، وكانت أولى مهامها هو إنجاز أنبوب لنقل النفط يربط حوض الحمراء بميناء أرزيو الذي يبلغ طوله 801 كيلو متر، وفي سنة 1965 وعلى ضوء اتفاقية إقامة تعاونية صناعية بين الجزائر وفرنسا أطلقت سوناطراك أول مشاريعها الاستكشافية بعد أن كان دورها محصوراً في النقل والتسويق ما أدى إلى رفع رأس مالها، فشركة سوناطراك تسعى ضمن إستراتجيتها إلى فرض نفسها على المستوى العالمي، ضمن المجموعة التي تتحكم في دواليب قطاع المحروقات [2].

وبحلول سنة 1971 تمكنت الجزائر أن تبسط نفوذها كليا على ثروتها النفطية بالإعلان عن التأميم الكلي للموارد الوطنية بتاريخ 1971/02/24 لتتحول ممتلكات الشركات الفرنسية الأجنبية لصالح الشركة الوطنية سوناطراك.

---

[1] بوجمعة قويدري قوشيح ؛ **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**؛ مذكرة ماجيستير؛ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛ جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف؛ الجزائر؛ 2009؛ ص38.

[2] براهيم بلقلة ؛ **سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر**؛ أطروحة دكتوراه؛ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛ جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف؛ الجزائر؛ 2015؛ ص127.

يعتبر تأميم الجزائر لمواردها النفطية خطوة أساسية وأولية لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة، فمن جهة ترتكز أغلب الصناعات الرئيسية في الاقتصاد على القطاع النفطي، ومن جهة أخرى ما يوفره هذا القطاع من موارد مالية تستعمل لتمويل قطاعات الاقتصاد، وقد عرف القطاع النفطي بالجزائر بعد ذلك عدة محطات وكان في كل محطة يتم إعداد قانون يأتي بإطار تنظيمي وتعاقدي يختلف عن القانون السائد في المحطة السابقة وكل ذلك بهدف السيطرة والمحافظة على الثروة النفطية[1].

الفرع الثاني: أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري

للنفط أهمية بالغة في الاقتصاد الجزائري يمكن توضيحها في النقاط التالية:

أولا– يمثل النفط مصدرا مهما للطاقة: خاصة في ظل تميز العديد من مصادر الطاقة الأخرى بالندرة أو بارتفاع تكاليفها ما يجعل النفط المصدر الأساسي للطاقة في الجزائر، وتنطلق أهميته من كونه مادة خام ضرورية للعديد من فروع الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية ومصدرا للمشتقات النفطية وبهذا يصبح النفط مصدر العديد من العمليات الإنتاجية الصناعية، ما يجعل الاقتصاد الجزائري يعتمد عليه بالدرجة الأولى في تغطية الطلب المحلي من الطاقة؛

ثانيا– منتج مهم في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي: تلعب الجباية النفطية دورا كبيرا في الناتج المحلي الإجمالي، خاصة وأن الصادرات النفطية تمثل ما يفوق 96% من إجمالي الصادرات، فقد بلغت نسبة مساهمتها في تكوين الناتج سنة 2008 حوالي 36.25% ومع انخفاض سعر النفط سنة 2014 انخفضت نسبة المساهمة إلى 19.7% لكن تبقى نسبة مساهمة قطاع المحروقات هي الأكبر في تكوين الناتج المحلي مقارنة بالقطاعات الأخرى؛

ثالثا– المورد الأول في المداخيل المالية: إن اعتماد الجزائر على أكثر من 97% من صادراتها على المحروقات توضح حجم الموارد المالية الهائلة من العملة الصعبة التي يوفرها قطاع المحروقات، حيث يلاحظ الاعتماد شبه كلي على صادرات المحروقات وهامشية مثيلتها خارج القطاع، ولعل ذلك يظهر حتى في أوج الأزمات التي يعانيها القطاع، فعلى سبيل المثال بلغت مداخيل صادرات المحروقات سنة 2009 44.41 مليار دولار وهي أكثر انخفاضا خلال السنوات الأخيرة بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية، إلا أن أهميتها تظهر بمقارنتها بمجموع الصادرات الذي بلغ في ذات السنة 45.18 مليار دولار بنسبة 98.29% ما يثبت المكانة الكبرى للقطاع النفطي رغم الصدمات التي تواجه القطاع[2].

رابعا– تزايد أهمية النفط بإنشاء صندوق ضبط الإيرادات: أدى الاعتماد المتزايد على الإيرادات النفطية الخاضعة لتقلبات أسعار النفط إلى تعقيد السياسة المالية للدول المنتجة للنفط ومنها الجزائر، ولمعالجة هذه الاختلالات قامت العديد من الدول المنتجة والمصدرة للنفط بإنشاء صناديق تعددت تسمياتها لكنها اشتركت في أهدافها وقواعد عملها،

---

[1] عيسى مقلد؛ "**قطاع المحروقات في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية**"؛ مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية؛ تخصص اقتصاد التنمية؛ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛ جامعة الحاج لخضر؛ باتنة؛ الجزائر؛ 2007-2008؛ ص 30.

[2] حكيمة حليمي ؛ **اقتصاد ما بعد النفط في الجزائر دراسة لإمكانيات التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي**؛ أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية؛ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛ جامعة باجي مختار عنابة؛ الجزائر؛ 2014؛ ص ص31-32.

فأخذ هذا الصندوق في الجزائر اسم "صندوق ضبط الموارد" ويستمد هذا الصندوق أهميته إنطلاقا من تحوله وفي فترة وجيزة إلى أداة رئيسية وفعالة للسياسة المالية للحكومة، ويمكن إيضاح دوره وأهميته في النقاط الآتية[1]:

- ✓ ساهمت الموارد المالية للصندوق في التقليل من مديونية الدولة؛
- ✓ ضبط فوائض العائدات النفطية و توجيهها في مسار يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني؛
- ✓ تغطية العجز في الميزانية العامة؛
- ✓ يمكن أن يأخذ الصندوق أدوارا مزدوجة حسب أهدافه، فإما أن يهتم بمعالجة المشكلات المتعلقة بتقلب الإيرادات النفطية وسوء تقديرها، وهنا يمثل "صندوق ضبط أو تثبيت"، كما يمكن أن يستخدم في ادخار جزء من إيرادات النفط للأجيال المقبلة وهنا يسمى "صندوق إدخار".

خامسا– اكتساب مكانة هامة في سوق الطاقة العالمي: للجزائر مكانة هامة على المستوى الدولي في مجال إنتاج النفط والغاز، حيت تعتبر الجزائر من بين البلدان التي تحضى بتقدير 150 مجموعة نفطية دولية، وصنفت في صدارة البلدان العشرة الأكثر تقديرا من الشركات النفطية الدولية، وذلك بالنظر لأهمية الإمكانيات النفطية والغازية المحققة ونجاح الكثير من عمليات التنقيب، وكذا الحضور الكبير للمتعاملين الأجانب، وتغطيتها لـ 12% من الاحتياجات الغازية لسوق الطاقة الأوروبية، ونسبة تغطية السوق الإسبانية والإيطالية تصل إلى 30%، وتعد شركة "سوناطراك" من أكبر الشركات النفطية في العالم، وهي ليست القوى المحركة للاقتصاد الجزائري فحسب بل تحتل المرتبة الأولى بين الشركات الإفريقية والثانية عشر بين الشركات النفطية العالمية والثانية بين الشركات العالمية المصدرة للغاز النفطي السائل، والمرتبة الثالثة بين الشركات العالمية المصدرة للغاز المصدرة للغاز الطبيعي[2].

المطلب الثاني: الإمكانيات النفطية للجزائر

تعتبر الجزائر إحدى الدول النشيطة في منظمة الأوبك كما أنها تحتل مكانة هامة في السوق النفطية العالمية، وهذا راجع للإمكانيات النفطية الهامة التي تزخر بها، لذلك سنحاول فيما يلي التعرف على الإمكانيات النفطية للجزائر من حيث حجم الاحتياطي و الطاقة الإنتاجية وكذا تنافسية النفط الجزائري.

الفرع الأول: الاحتياطي النفطي في الجزائر

تحتل الجزائر حسب بيانات منظمة الأوبك المرتبة 15 عالميا والمرتبة السادسة عربيا من حيث حجم الاحتياطات النفطية، التي تملكها سنة 2016[3]، حيث تساهم بنسبة 0.95% من حجم الاحتياطي العالمي، وبنسبة 1.70% من حجم الاحتياطي العربي[4]، والشكل الموالي يوضح تطورات الاحتياطات النفطية في الجزائر للفترة الممتدة من 2000 إلى 2016:

---

[1] شهرزاد زغيب وحكيمة حليمي ؛ **الاقتصاد الجزائري بين الواقع وحتمية الزوال؛** مجلة دراسات اقتصادية؛ الجزائر؛ العدد 11؛ 2008؛ ص9.

[2] حكيمة حليمي ؛ مرجع سبق ذكره؛ ص ص34-35.

[3] OPEC, Annual Statistical Bullentin, 2017, p26.

[4] منظمة الأقطار العربية للبترول الأوابك؛ **التقرير الإحصائي السنوي؛** ؛ الكويت؛ 2017؛ ص12.

الشكل رقم (1): تطور احتياطي النفط في الجزائر خلال الفترة(2000-2016)

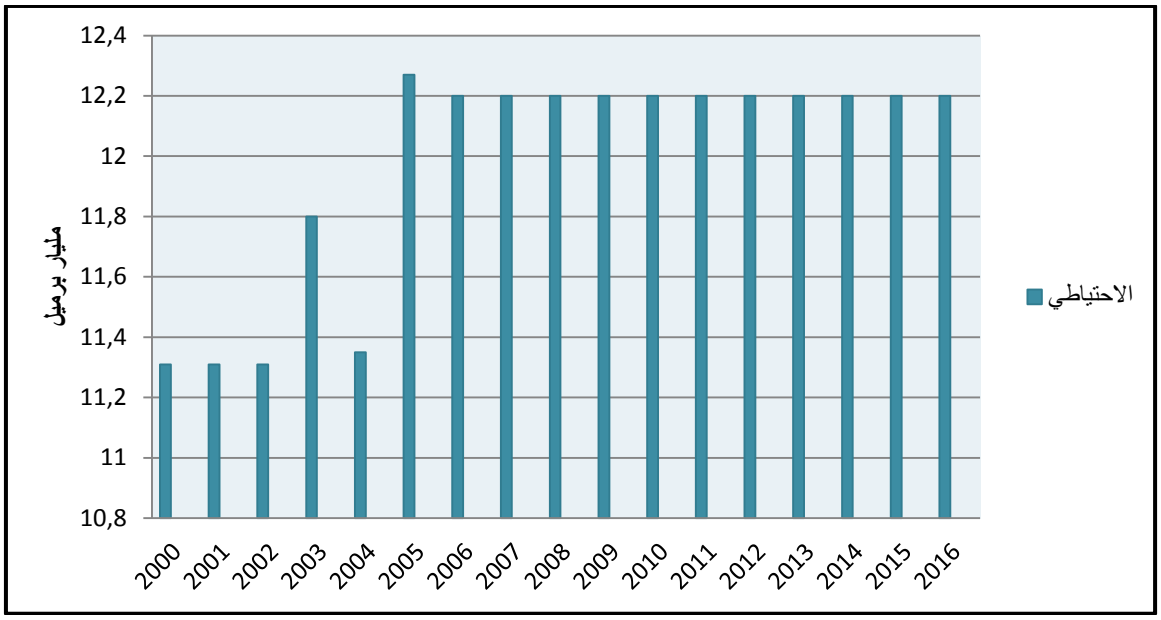

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (1)

من خلال الشكل السابق يتضح أن احتياطي النفط لم يشهد تغيرات كبيرة، فقد عرفت الفترة الممتدة من 2000 إلى 2002 ثبات في الاحتياطي النفطي المقدر بـ 11.31 مليار برميل في نهاية كل سنة، ثم سجل ارتفاع طفيف خلال الفترة 2003- 2006 حيث بلغ ذروته سنة 2005 ليصل 12.27 مليار برميل، وذلك بسبب اكتشاف عدة أبار نفطية جديدة، وفي الفترة الممتدة من 2006 إلى 2016 فقد شهد احتياطي النفط في الجزائر استقرار وثبات ملحوظ قدر بـ12.20 مليار برميل طول تلك الفترة وذلك يعود إلى أن ما تم اكتشافه وجه للاستهلاك وبالتالي ثبات الاحتياطي النفطي بالرغم من أن الجزائر حققت أكبر الاكتشافات في المنطقة العربية، حيث سجلت 12 اكتشاف سنة 2013 و18 اكتشاف خلال سنة 2014 كما سجلت 17 اكتشاف سنة 2016[1].

الفرع الثاني: الإنتاج النفطي في الجزائر

تعد الجزائر من أهم الدول المنتجة للنفط في العالم، وهذا نتيجة الطاقة الإنتاجية الكبيرة التي تمتاز بها في إنتاج النفط الخام، وحسب منظمة الأوبك فإن الجزائر تحتل المرتبة 17 عالميا والمرتبة 5 عربيا من حيث حجم الإنتاج النفطي لسنة 2016[2]، حيث تساهم بنسبة 1.45% من حجم الإنتاج العالمي، وبنسبة 4.66% في حجم الإنتاج العربي[3]، والشكل الموالي يوضح تطورات الإنتاج النفطي في الجزائر للفترة الممتدة من 2000 إلى 2016.

[1] المرجع نفسه؛ ص20.

[2] OPEC, Annual Statistical Bullentin, 2017, p32

[3] منظمة الأقطار العربية للبترول الأوابك؛ مرجع سبق ذكره؛ ص32.

الشكل رقم (2): تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2016)

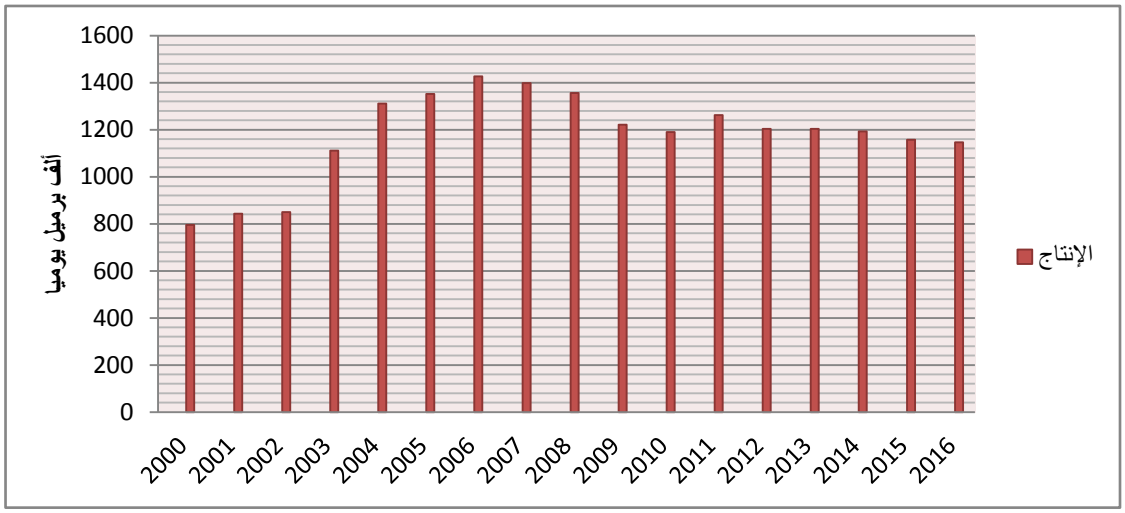

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (2)

من خلال الشكل السابق يتضح بأن الإنتاج النفطي الخام في الجزائر شهد تطورا وانتعاشا كبيرا، غير أن الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2002 عرفت انخفاض في إنتاج النفط الخام لم يتعدى 900 ألف برميل يوميا، وفي الفترة الممتدة من 2003 إلى 2007 شهد الإنتاج النفطي ارتفاع ملحوظا حيث بلغ 1.426 مليون برميل يوميا سنة 2006 وهذا راجع لزيادة الطلب العالمي للنفط إضافة إلى زيادة الآبار المكتشفة خلال هذه السنة بسبب الجهود التي قامت بها الدولة، والتي بلغت 12 اكتشافاً إضافة إلى صدور قانون المحروقات07/05 الذي فتح المجال أمام المستثمرين الأجانب ومنحهم امتيازات كبيرة في القطاع النفطي، وفي الفترة الممتدة من2007 إلى 2010 سجل الإنتاج النفطي انخفاضا ملحوظ بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية ما أدى إلى انخفاض الطلب على النفط، ليستمر الانخفاض حتى سنة 2011 حيث سجل الإنتاج في هذه السنة تحسنا مقارنة بالسنوات السابقة حيث بلغ 1.262 مليون برميل يوميا وذلك بسبب زيادة الطلب العالمي على النفط وزيادة عدد اكتشافات الآبار النفطية، وفي الفترة الممتدة من سنة 2013 إلى 2016 عرف إنتاج النفط تراجعا أكبر من السنوات السابقة وصل إلى 1157 ألف برميل يوميا سنة 2015 و 1146 ألف برميل يوميا سنة 2016، إذ يعود سبب ذلك إلى انخفاض الطلب العالمي للنفط بالإضافة إلى تخفيض الإنتاج من طرف منظمة الأوبك قصد الحد من انخفاض أسعار النفط.

الفرع الثالث: تنافسية النفط الجزائري

إن قيمة أي منتج في السوق في ظل المنافسة الكاملة ترتكز على ثلاثة عناصر أساسية هي الجودة، التكلفة ومدة تسليم المنتج، ومن خلال هذه المحددات يمكن أن نلاحظ في النفط الجزائري المميزات التالية:

أولا– تنافسية النفط الجزائري من حيث ميزة الموقع الجغرافي

إن ميزة الموقع الجغرافي للجزائر وقرب موانئها التصديرية من موانئ الاستقبال الأوروبية وكذا الأمريكية أعطاها أفضلية كبيرة مقارنة بالدول المصدرة للنفط من الشرق الأوسط وآسيا، حيث ترتب عن هذا القرب ما يسمى بـ "الفرق الناجم عن النقل" وهو ما جعل منتجاتها النفطية ذات قدرات تنافسية واضحة ومكنها من تحسين مركزها في الأسواق

العالمية وعلاقاتها الدولية في مجال النفط[1]. والجدول الموالي يوضح المسافة بين الجزائر والمنطقة الأوروبية مقارنة بأهم الدول المصدرة للنفط لهذه المنطقة:

جدول رقم(01): تقدير المسافة بين أهم الدول المصدرة للنفط وأوروبا الغربية

الوحدة: كلم

المسافة	الدول
2000	هولندا، النرويج، الجزائر، ليبيا
4000	قطر، إيران، نيجيريا
6000	روسيا، الامارات العربية المتحدة، فنزويلا

المصدر: عيسى مقلد، "**قطاع المحروقات في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007-2008، ص 48.

يبين الجدول أعلاه ميزة موقع الجزائر الجغرافي بتواجدها على بعد أقصاه 2000 كلم فأقل مقارنة بباقي الدول المصدرة للنفط من الشرق الأوسط وآسيا وإفريقيا، الأمر الذي يجعل الجزائر تستفيد من الفرق في تكلفة النقل والمدة الزمنية لتوصيل النفط إلى مناطق الاستهلاك وتصبح بذلك في وضع أفضل بكثير من الدول المنافسة لها.

ثانيا- تنافسية النفط الجزائري من حيث الجودة

يتسم النفط الجزائري المعروف بـ "صحاري بلند" بخصائص ايجابية من حيث خلوه من الكبريت ودرجة كثافته وأنه أقل اشتمالا على الشوائب الأمر الذي جعله يمتاز بنوعية جيدة مقارنة بالكثير من أنواع النفط الأخرى المصدرة من دول الأوبك، ويعتبر كل إنتاج الجزائر من النوع الخفيف الحلو الذي يزداد الطلب عليه بمعدلات أعلى من معدلات الطلب على النفط الثقيل، خاصة أن معظم مصافي العالم مصممة لتكرير النفط الخفيف الحلو، وهو ما يمنح النفط الجزائري مكانة جد تنافسية[2]، والجدول الموالي يبين مميزات الجودة للنفط الجزائري الخفيف مقارنة ببعض أنواع النفط لدول منظمة إلى الأوبك، خاصة فيما يتعلق بنسبة احتوائها على الكبريت ودرجة الكثافة النوعية

[1] عيسى مقلد؛ مرجع سبق ذكره؛ ص 47.

[2] محمد أحمد الدوري؛ مرجع سبق ذكره؛ ص 12.

جدول رقم(02): مقارنة بين النفط الجزائري وبعض نفوط الأوبك

الدولة	نوع النفط	درجة الكثافة النوعية (API)	نسبة الكبريت %	النسبة النوعية للمنتجات النفطية %		
				خفيف	متوسط	ثقيل
الجزائر	خفيف	44	0.14	35	35	29
السعودية	متوسط	34.2	1.60	20.5	31	48.5
	ثقيل	27.3	2.84	16	23.25	60.75
الكويت	متوسط	31.3	2.48	19.36	25.3	55.23
العراق	خفيف	36.1	1.88	25	30.6	44.4
	متوسط	34	1.95	22	28	50
نيجيريا	ثقيل	27.1	0.25	12	40	48

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: محمد أحمد الدوري، "**محاضرات في الاقتصاد البترولي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص ص 12،13.

من خلال الجدول السابق نجد أن النفط الجزائري يمتاز من حيث كثافته بالجودة مقارنة بأنواع النفط الأخرى، وهذا ما جعله من أفضل أنواع النفط إنتاجا للمشتقات الخفيفة إضافة إلى احتوائه على نسب أقل من الكبريت، الأمر الذي زاد من تنافسيته من ناحية الجودة.

المطلب الثاني: انعكاس تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري

يعتبر قطاع المحروقات القطاع الأساسي الذي يرتكز عليه الاقتصاد الجزائري كما يمثل العامل الرئيسي المعزز للتوازنات الاقتصادية الكلية، ونظرا لتبعية الاقتصاد الوطني إلى هذا القطاع أصبح الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية والتأثر بالتقلبات الحاصلة في أسعار النفط، لذلك سيتم التطرق في هذا المطلب إلى انعكاسات تقلبات أسعار النفط على أهم متغيرات الاقتصاد الجزائري.

الفرع الأول: انعكاس تقلبات أسعار النفط على احتياطي الصرف الأجنبي

يمكن تتبع تطور أسعار النفط واحتياطي الصرف في الجزائر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (3): تطور أسعار النفط واحتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

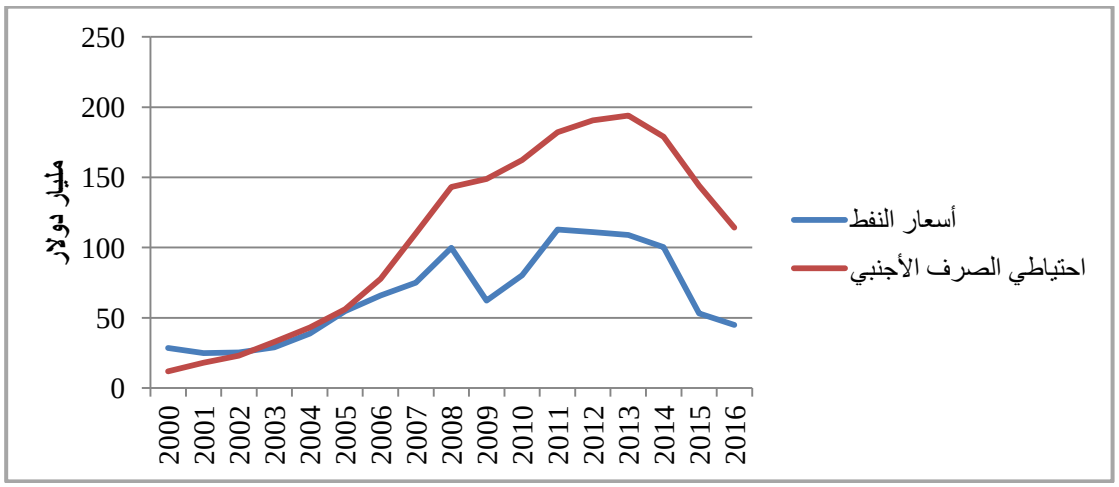

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (3)

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن قيمة الاحتياطات الجزائرية من العملة الصعبة قد ارتفعت بشكل ملحوظ منذ سنة 2000 حيث وصلت سنة 2008 إلى 143.1 مليار دولار مقارنة بـ 11.9 مليار دولار سنة 2000 ويعود الفضل في ذلك إلى الارتفاع الكبير في أسعار النفط أين سجلت 99.97 دولار للبرميل سنة 2008، ولقد واصلت الاحتياطات بعد ذلك ارتفاعها محققة أعلى قيمة لها والمقدرة بـ 194.01 مليار دولار سنة 2013 بعد أن تجاوزت أسعار النفط عتبة 100 دولار للبرميل نتيجة لارتفاع الطلب العالمي على هذه الثروة، إلا أنه وبعد 14 سنة من المنحنى المتزايد للاحتياطات بدأت هذه الأخيرة في الانخفاض وذلك بسبب الانهيار الذي عرفته أسعار النفط نهاية سنة 2014، حيث انخفضت الاحتياطات إلى 178.93 مليار دولار سنة 2014 أي بنسبة 7.7% مقارنة بـ 194.01 مليار دولار سنة 2013، ومع استمرار انخفاض أسعار النفط واصلت الاحتياطات انخفاضها لتصل سنة 2016 إلى 114.13 مليار دولار.

في الأخير يمكن القول أن التقلبات السعرية للنفط تعتبر من أهم المحددات الرئيسية لوضعية احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر، فكل تغير في حجم الاحتياطات ناتج عن التغيرات الحاصلة في أسعار النفط.

الفرع الثاني: انعكاس تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي

تلعب العوائد النفطية دور محوريا في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الأمر الذي جعل هذا الأخير يتأثر بالتقلبات الحاصلة في أسعار النفط و الشكل التالي يوضح لنا ذلك:

الشكل رقم (4): تطور أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

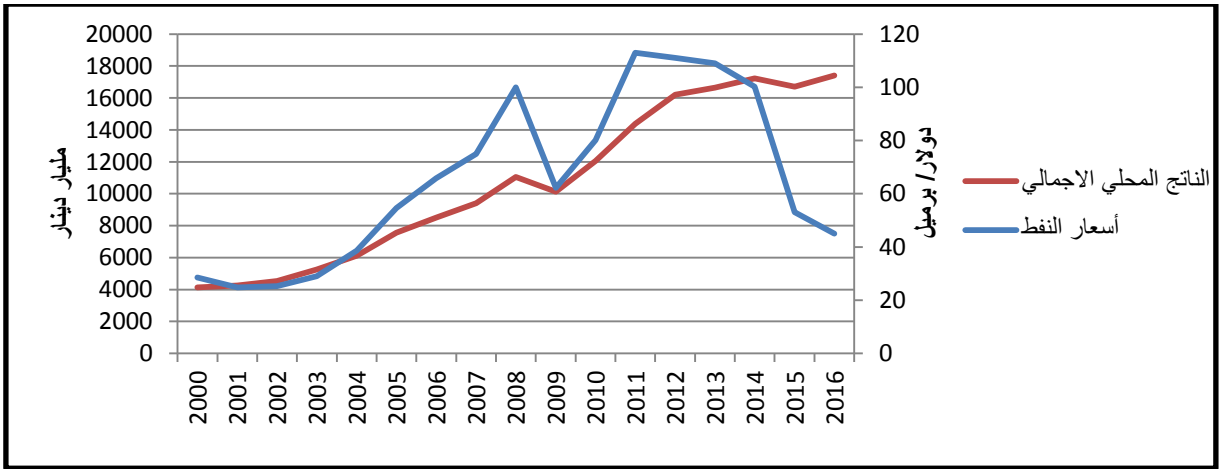

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (4)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ بوضوح شدة تأثير أسعار النفط على الناتج الإجمالي الداخلي الأمر الذي يدل على وجود علاقة قوية تربط بين تطورات الناتج وتطورات أسعار النفط، والواضح في الشكل هو أن أصل عدم الاستقرار في الناتج الداخلي الإجمالي يرجع إلى عدم الاستقرار في حصيلة قطاع المحروقات التي تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط في الأسواق النفطية، إذ نجد أن الناتج دائما يتغير بتغير أسعار النفط سواء بالزيادة أو النقصان طول فترة الدراسة، حيث شهد الناتج الإجمالي نمطا تصاعديا خلال الفترة (2000-2008) إذ انتقل من

4123,5 مليار دينار سنة 2000 ليصل سنة 2008 إلى 11042,8 مليار دينار وذلك نتيجة لارتفاع أسعار النفط من 28.5 دولار للبرميل إلى 99.97 دولار للبرميل خلال نفس الفترة، إلا أنه وكنتيجة لانخفاض أسعار النفط إلى 62.25 دولار للبرميل سنة 2009 انخفض الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يقارب 10000 مليار دينار متأثرا في ذلك بانخفاض الطلب النفطي بسبب الأزمة المالية العالمية سنة 2008، وبتعافي الاقتصاد العالمي مطلع سنة 2010 عادت أسعار النفط للارتفاع وقد صاحب ذلك ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي حيث تجاوز 16000 مليار دينار سنة 2013 مقابل 108.97 دولار للبرميل، غير أنه وبسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية سنة 2014 عرف الناتج المحلي انخفاضا متتاليا حتى وصل سنة 2016 إلى ما يقارب 17000 مليار دينار.

الفرع الثالث: انعكاس تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة:

تشكل الجباية النفطية موردا أساسيا للميزانية العامة في الجزائر حيث تساهم بشكل كبير في الإيرادات الكلية، وهو الأمر الذي جعل وضعيتها حساسة لتقلبات أسعار النفط، والشكل التالي يوضح لنا ذلك:

الشكل رقم (5): تطور أسعار النفط والميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة(2000-2016)

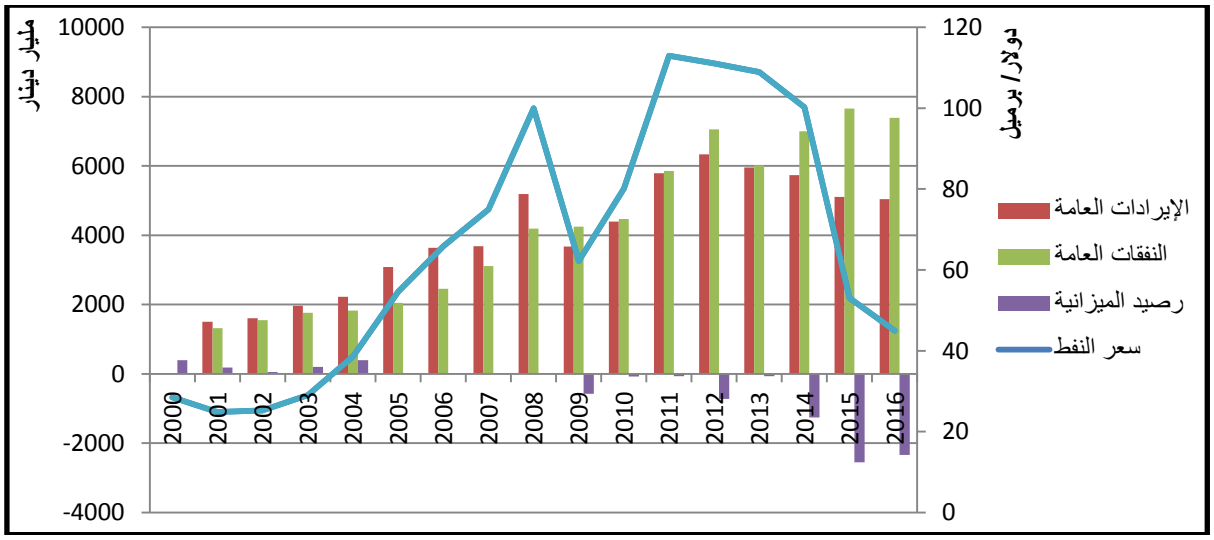

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (5)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الميزانية العامة قد سجلت رصيدا موجبا خلال الفترة (2000-2008) بلغ أقصاه سنة 2006 حيث قدر بـ 1186.8 مليار دينار وهذا تزامنا مع الارتفاع الكبير لأسعار النفط في الأسواق العالمية والذي انعكس إيجابا على الإيرادات العامة، حيث عرفت هذه الأخيرة زيادة كبيرة وصلت إلى 5190.5 مليار دينار سنة 2008 مقارنة بـ 1578.1 مليار دينار سنة 2000، ولقد صاحب هذه الزيادة نموا مطردا في النفقات الكلية بسبب شروع الدولة في تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) وذلك نتيجة للوفرة المالية التي تمتعت بها الجزائر جراء ارتفاع أسعار النفط أين تجاوزت هذه الأخيرة سقف 99 دولار للبرميل سنة 2008.

وبعد الفائض المحقق في الميزانية خلال السنوات السابقة سجلت هذه الأخيرة رصيدا سالبا طول الفترة (2009-2016)، إذ شهدت الإيرادات العامة انخفاضا محسوسا مع مطلع 2009 حيث قدرت بـ 3637 مليار دينار متأثرة بتراجع أسعار النفط التي سجلت 62.25 دولار للبرميل بسبب الأزمة المالية العالمية وما صاحبها من تراجع في مستويات النمو الاقتصادي، وبالرغم من تراجع أسعار النفط إلا أن النفقات العامة استمرت في الارتفاع حيث وصلت إلى 4246.3 مليار دينار وذلك نتيجة لمواصلة الحكومة سياستها التوسعية في سبيل دعم النمو ومكافحة الفقر ...إلخ، وقد أدى هذا الاختلال بين الإيرادات و النفقات إلى حدوث عجز قدره 570.3 مليار دينار، ومع عودة أسعار النفط للارتفاع بداية من سنة 2010 عاودت الإيرادات العامة ارتفاعها مسجلة أعلى قيمة لها سنة 2012 حيث قدرت بـ 6339.3 مليار دينار مقابل 111.04 دولار للبرميل، إلا أن هذه الزيادة لم تغطي نفقات الدولة ليستمر العجز بذلك في رصيد الميزانية.

وبحلول سنة 2013 أخذت الإيرادات العامة تنخفض بشكل ملحوظ تماشيا مع انخفاض أسعار النفط التي سجلت 100.23 دولار للبرميل سنة 2014، في حين أن النفقات العامة استمرت في الارتفاع على الرغم من تراجع أسعار النفط و الإيرادات العامة ويعود ذلك إلى البرامج التوسعية التي اتبعتها الدولة كبرنامج التنمية الخماسي (2011-2014)، وفي سنة 2015 كان لأسعار النفط الأثر الواضح على الميزانية العامة للدولة عندما انهارت أسعار النفط إلى 53.06 دولار للبرميل أين سجل رصيد الميزانية أكبر عجز على الإطلاق بمقدار 2553.2 مليار دينار، ومع استمرار انخفاض أسعار النفط إلى مستويات دنيا أين انهار سعر البرميل إلى 45 دولار للبرميل سنة 2016 واصلت الإيرادات الحكومية انخفاضها حيث سجلت 5042.2 مليار دينار أما بالنسبة للنفقات العامة فقد تأثرت هي الأخرى بانهيار أسعار النفط حيث تراجعت إلى 7383.6 وهذا نتيجة لإتباع الحكومة لسياسة التقشف واعتماد فقط ميزانيات التسيير دون التجهيز، والتي جمدها الحكومة نظرا للأموال الكبيرة و حجم الأغلفة المالية الضخمة التي تكبدها هذه المشاريع، لإضافة الى ذلك التفكير في خوصصة بعد المؤسسات الاقتصادية الكبرى غير الإستراتيجية لتقليل النفقات العامة.

وانطلاقا من ما سبق يتضح جليا أن أسعار النفط تلعب دورا أساسيا في تحديد توازن الميزانية العامة للجزائر، لذلك فإن استقرار الموازنة العامة للدولة يبقى رهين لأسعار النفط، فأي انخفاض مفاجئ فيها يجعل الموازنة العامة تشهد اختلالات عميقة.

الفرع الرابع: انعكاس تقلبات أسعار النفط الميزان التجاري:

يحتل قطاع المحروقات أهمية كبيرة في هيكل التجارة الخارجية للجزائر حيث تساهم المحروقات بما يزيد عن 95% من الصادرات، الأمر الذي جعل الميزان التجاري الجزائري شديد الحساسية للتقلبات الحاصلة في أسعار النفط، والشكل الموالي يوضح لنا ذلك:

الشكل رقم (6): تطوير أسعار النفط والميزان التجاري في الجزائر خلال (2000-2016)

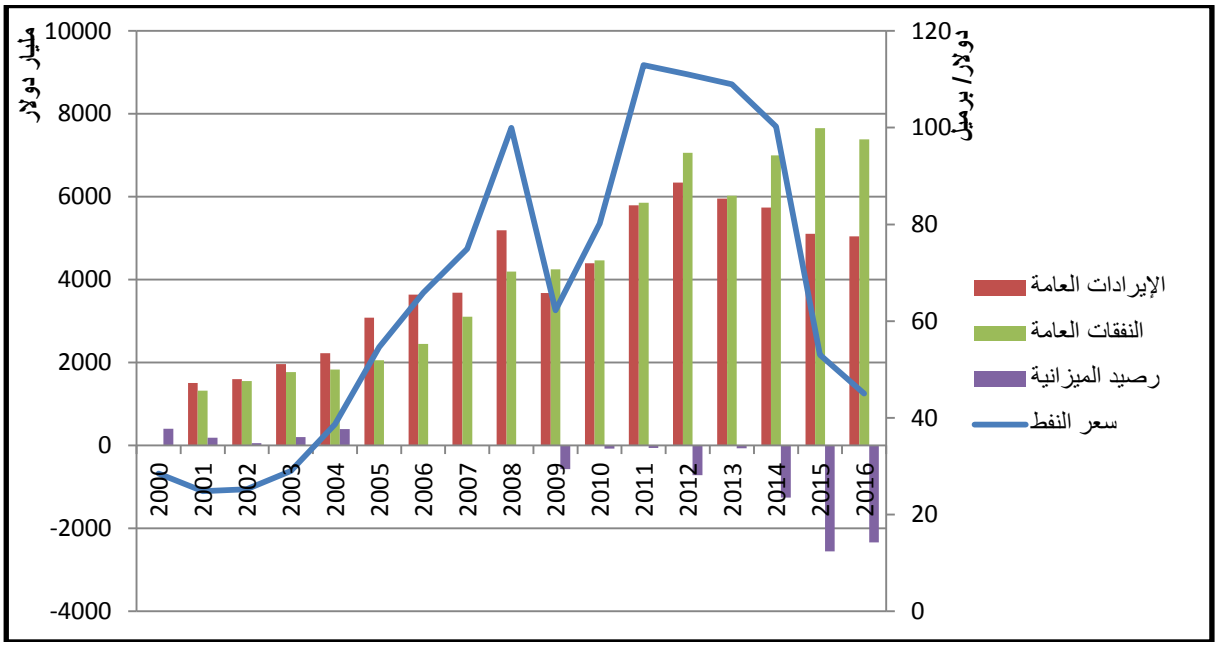

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (6)

من خلال الشكل السابق ومعطيات الملحق رقم (6) نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري حقق فائضا ابتداء من سنة 2000 قدر بـ 12.30 مليار دولار واستمر في ذلك ليسجل أعلى قيمة له والمقدرة بـ 40.60 مليار دولار سنة 2008 ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع الصادرات النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط حيث انتقلت الحصيلة الإجمالية للصادرات من 21.65 مليار دولار سنة 2000 عند سعر28.50 دولار للبرميل إلى 78.59 مليار دولار مقابل 99.97 مليار دولار للبرميل، أما بالنسبة للواردات فقد عرفت هي الأخرى خلال نفس الفترة ارتفاعا ملحوظا حيث انتقلت من 9.35 مليار دولار سنة 2000 إلى 37.99 مليار دولار سنة 2008 ويعود السبب في ذلك إلى تبني الدولة الجزائرية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2000-2004) والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) فنتيجة لضعف الجهاز الإنتاجي الجزائري تم تغطية الزيادة المحققة في الطلب الكلي من سلع التجهيز عن طريق الزيادة في حجم الواردات والتي تمت تغطيتها بمداخيل الصادرات النفطية، إلا أنه وبسبب الأزمة المالية لسنة 2008 التي ألقت بضلالها على أسعار النفط عرف رصيد الميزان التجاري تراجعا حادا وصل إلى 7.78 مليار دولار سنة 2009 ويعود ذلك إلى تراجع العائدات النفطية وانخفاض الحصيلة الإجمالية للصادرات إلى 45.18 مليار دولار وقد صاحب ذلك انخفاضا طفيفا في قيمة الواردات التي سجلت 37.40 مليار دولار.

وبعد تعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة عاد رصيد الميزان التجاري للارتفاع من جديد تماشيا مع ارتفاع أسعار النفط حيث حقق فائضا قدر بـ 18.21 و 27.94 مليار دولار سنتي 2010 و2011 على التوالي ليتراجع بعدها هذا الفائض إلى 20.167 مليار دولار سنة 2012 ثم إلى 9.88 مليار دولار سنة 2013 متأثرا بالارتفاع القوي للواردات المرفق بتراجع الكميات المصدرة من المحروقات.

ومع انهيار أسعار النفط سنة 2014 شهد رصيد الميزان التجاري تراجعا حادا حيث وصل إلى 0.459 مليار دولار ليسجل بعد ذلك رصيدا سالبا قدر بـ 18.083 و20.127 مليار دولار سنة 2015 و2016 على التوالي أين تجاوزت الواردات قيمة الصادرات التي تراجعت حصيلتها بانهيار أسعار النفط.

من خلال ما سبق يتضح جليا أن أسعار النفط تأثر بشكل مباشر على الميزان التجاري من خلال تأثيرها على كل من الصادرات والواردات، وبما أن الاقتصاد الجزائري يصنف ضمن الاقتصاديات التي تعاني من استفحال ظاهرة التبعية المطلقة للثروات الرعية الناضبة فإن تراجع أسعار هذه الأخيرة يؤثر سلبا على الميزان التجاري كمحصلة للاختلالات البنيوية، وهذا ما يدل على هشاشة الاقتصاد الجزائري وعدم قدرته على تحمل الصدمات الخارجية الناتجة عن التقلبات في أسعار النفط.

المبحث الثاني: القطاع الفلاحي كبديل استراتيجي

يعد القطاع الفلاحي الجزائري من أهم القطاعات الاقتصادية التي وجب الاهتمام بها بحكم أن التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع مرهون بواقع فلاحتها لاسيما وأن غالبية السكان يعيشون في المدن لذلك فالقطاع الفلاحي هو أحد القطاعات الرئيسية التي يجب أن تحظى بالاهتمام من قبل السلطات الجزائرية بحكم إلزامية تطور هذا القطاع وحل مشاكله ودفع عجلة نموه من أجل تنمية الاقتصاد الجزائري ككل.

المطلب الأول: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى مقومات القطاع الفلاحي ومساهمته في بعض متغيرات الاقتصاد الوطني.

الفرع الأول: مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الإستراتيجية لما يتوفر عليه من مقومات طبيعية وبشرية تؤهله في رفع عجلة النمو وتوفير المنتجات الغذائية والمدخلات الوسيطة للعديد من الصناعات التحويلية، وزيادة الناتج المحلي الخام، وتحسين مستوى المعيشة لنسبة كبيرة من سكان الريف، وكذلك للعاملين في الأنشطة الإنتاجية والخدمية الأخرى المرتبطة بهذا القطاع، وهذه المقومات تتمثل فيما يلي:

1. **الموارد الطبيعية:** المقصود بها الهبات التي منحها الله للإنسان في الطبيعة، وأوجدها له لتمكينه من تلبية حاجاته ورغباته، والمتمثلة في(الأرض، المياه، المعادن...) وهذه الموارد تعتبر نقطة البداية لعملية التنمية الفلاحية، فتوفرها يسمح للإنسان بإنتاج السلع الغذائية الضرورية للمحافظة على وجوده من جهة، ووسيلة ضغط على الدول التي تتميز بضعف إنتاجها من جهة أخرى[1]، وتتمثل هذه الموارد الطبيعية في الأراضي الزراعية والموارد المائية وهو ما نتطرق إليه فيما يلي:

[1] رشيد سالمي ؛ أسماء قاسمية؛ **دور القطاعين الزراعي والسياحي كخيارات استراتيجية بديلة لقطاع المحروقات–حالة الجزائر–**؛ مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية؛جامعة البليدة2؛ الجزائر ؛ العدد الأول؛ 2015؛ ص234.

أ. **الأرضي الزراعية** :تعتبر الأراضي الزراعية أهم عامل يؤثر على إمكانيات التنمية الفلاحية في أي بلد، وتشكل القاعدة الأساسية للإنتاج الفلاحي، فتوفرها في أي دولة يعتبر ثروة إستراتيجية لابد من العمل على حمايتها والمحافظة عليها وتنميتها بالوسائل المتاحة، كما أن لها دورا كبيرا في نمو الإنتاج الفلاحي وتوسعه من خلال زيادة المساحة الفلاحية (التوسع الأفقي)، أو زيادة المساحة المحصولية التكثيف المحصولي)، أو زيادة إنتاجية وحدة المساحة (التوسع الرأسي) وتمثل الأراضي الزراعية في الجزائر ما بين % 16.507 و % 17.8 من إجمالي المساحة الكلية المقدرة ب 23817100 هكتار[1]. وهو ما يبينه الشكل الأتي:

الشكل رقم(7) : تطور استغلال الأراضي الزراعية للفترة(2000-2016)

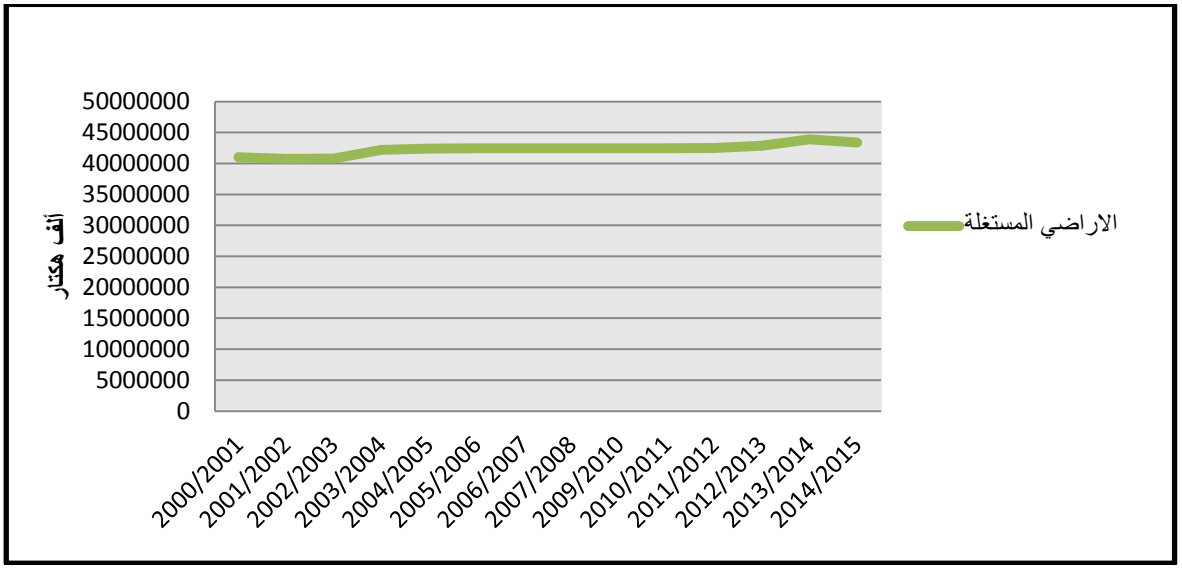

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (7)

من خلال الشكل السابق والذي يعكس تطور استغلال الأراضي الزراعية المتكونة من الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي الرعوية، الأراضي غير منتجة التابعة للمزارع حيث يلاحظ وجود ثبات في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2015 في مساحة الأراضي المستغلة حيث انتقلت من 40983840 هكتار في الموسم الفلاحي 2001/2000 إلى 43395254 هكتار في الموسم 2015/2014، على الرغم من الجهود المبذولة من طرف السلطات في إطار خطط التنمية الفلاحية .

ب. **الموارد المائية**: تمثل المياه عنصر أهم عنصر للحياة كما أنها تعتبر من العناصر الأساسية التي تتحكم في الإنتاج الفلاحي وتكثيفه، وأن تطور هذا القطاع وتنميته مرهون بحجم الموارد المائية المعبئة له، التي تستغل في الري الزراعي وتوسيع المساحة المسقية، كما أن الظروف المناخية لها دور فعال في التحكم في حجم المساحة المسقية والتي تعد ضئيلة جدا مع حجم الأراضي الصالحة للزراعة ؛إن اتساع مساحة التراب الوطني وتنوع المناخ نتج عنه اختلاف كبير في كمية المياه ومصادرها بين القسم الشمالي والقسم الجنوبي، وتقدر الموارد المائية في الجزائر 20 مليار م^3، منها 13 مليار م^3 حجم الموارد المائية السطحية بالشمال، و7 مليار م^3 من الموارد المائية الجوفية منها 2 مليار م^3

[1] المرجع نفسه؛ ص234.

بالشمال و5 مليار م^3 في الجنوب وهذه الموارد المائية 75% منها قابلة للتجديد وتعتمد الفلاحة في الجزائر أساسا على الزراعة المطرية، حيث أن 90% من المساحة الزراعية تستغل اعتمادا على الأمطار إلا أن الأمطار في الجزائر ينحصر سقوطها بين شهر نوفمبر ومارس، كما أنها تتسم بعدم الانتظام والتذبذب الشديد والتوزيع غير المنتظم بين مناطق الوطن، مما يتطلب اللجوء إلى الري الفلاحي من أجل تنمية هذا القطاع بزيادة الأراضي الزراعية المسقية وتكثيف الزراعة في بعض الأراضي ذات الهطول المطري، وهذا بهدف تغطية الطلب الوطني المتزايد من المواد الغذائية الأساسية كالحبوب والأعلاف والبطاطا والخضار والفواكه، التي تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه[1].

2. **الموارد البشرية:** يعتبر العنصر البشري المحرك الأساسي والمهم لأي قطاع إنتاجي بصفة عامة والقطاع الفلاحي بصفة خاصة، فهو العنصر الذي بإمكانه تحقيق الشروط الملائمة لاستغلال الموارد الطبيعية، والاستغلال الأمثل للإمكانيات المتوفرة، وتحقيق التنمية الفلاحية، خاصة إذا كان العنصر البشري ذو مؤهلات علمية وتقنية تمكنه من توفير شروط رفع الإنتاج الفلاحي إلى المستوى الذي يتكفل بتحقيق الاحتياجات الغذائية للسكان، تعد الجزائر من الدول التي تعتمد أساسا في الإنتاج الفلاحي على العنصر البشري، نظرا لأن معظم العمليات الزراعية مازالت تنجز يدويا، وذلك يعود لقلة المعدات اللازمة أو تعذر مكننة بعض العمليات مما ينجر عنه وجود عدد كبير من العنصر البشري في هذا القطاع[2].

3. **الموارد النباتية والحيوانية:** تعتبر الموارد النباتية والحيوانية من مقومات التنمية الفلاحية، فتوفرهما يحسن من مستوى معيشة السكان، ويحقق الأمن الغذائي والاستقرار، وفي هذا الإطار عملت الدولة على تنمية الإنتاج النباتي والحيواني من خلال توفير شروط الإنتاج والدعم والتحفيزات الضرورية وقيامها بتوفير البنية التحتية اللازمة لذلك، حيث قدر الناتج الفلاحي الاجمالي بـ 17406.8مليار دينار سنة 2016[3].

إذ يحتل الإنتاج النباتي مكانة مهمة في القطاع الفلاحي الجزائري، لأنه الركيزة الأساسية في توفير الغذاء ويتحقق الأمن الغذائي بدرجة كبيرة إذا كان الإنتاج النباتي وفيرًا والعكس صحيح، حيث يزخر الانتاج النباتي الجزائري بتنوع كبير نذكر منها البقوليات والخضر والفواكه وغيرها ويأتي إنتاج الحبوب بمختلف أصنافه في المرتبة الأولى ضمن الإنتاج النباتي[4]، أما بالنسبة للإنتاج الحيواني فإنه يتكون من جملة اللحوم الحمراء والبيضاء والأسماك ضف إلى ذلك البيض والألبان ومشتقاتها.

---

[1] المرجع نفسه؛ ص 235.

[2] محمد غردي ؛ **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؛** أطروحة دكتوراه؛كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛ جامعة الجزائر-3-؛ 2012؛ ص25.

[3] صندوق النقد العربي؛ **التقرير العربي الموحد؛** الكويت؛ 2016؛ ص304

[4] ريم قصوري؛ **تفعيل أداء القطاع الزراعي الجزائري لتحقيق سياسة تنموية مستدامة خارج قطاع المحروقات؛ الملتقى الوطني الثاني حول التنمية البديلة لقطاع المحروقات في الجزائر؛** جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج؛ الجزائر؛ يومي 07و08 مارس 2016؛ ص10

الفرع الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري

يمكن الحكم على أداء القطاع الفلاحي بالاعتماد على جملة من المؤشرات التي تعكس وضعية القطاع ومدى مساهمته في رفع معدل النمو الاقتصادي.

أولا– مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي:

تعد الجزائر بلدا فلاحيا من الدرجة الأولى لما تملكه من مقومات فلاحية هامة، ويعتبر الناتج الفلاحي مؤشرا هاما وذو دلالة كبيرة عن صحة القطاع الفلاحي ومن خلال الجدول التالي تتضح مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي.

الشكل رقم (8): تطور مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي (2000–2016)

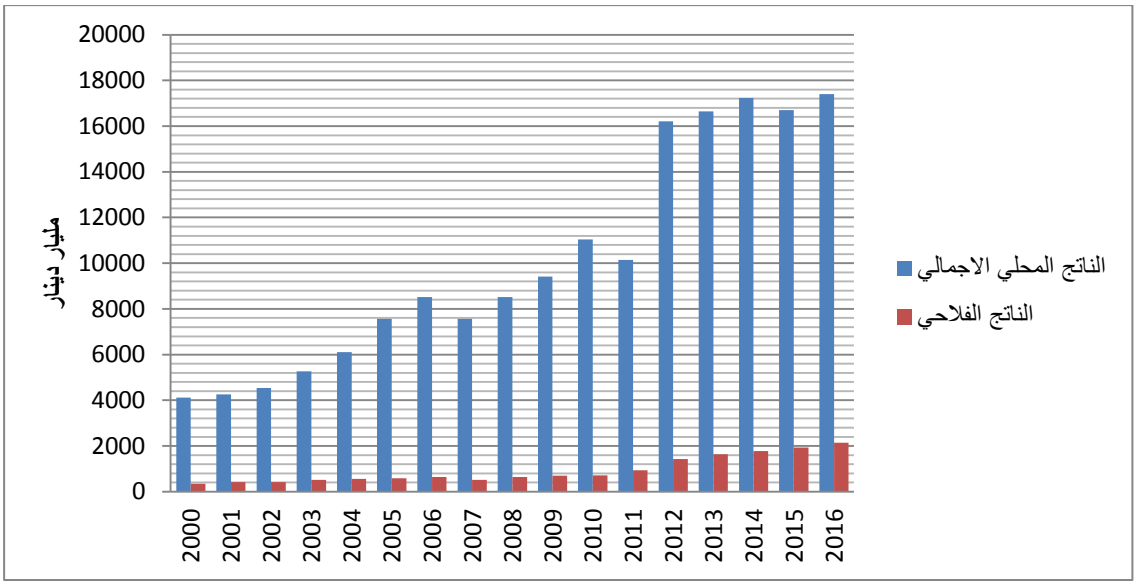

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على ملحق رقم(8)

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ تطور ملحوظ للناتج الفلاحي خلال الفترة (2000–2016) ولكن تبقى مساهمته ضعيفة في الناتج الداخلي الخام، حيث لم تتجاوز نسبته 12% في أحسن المواسم الزراعية، مقارنة بحجم الإمكانيات والموارد ويرجع ذلك إلى المحدودية النسبية للأراضي الفلاحية المستغلة وتراجعها من سنة لأخرى كذلك تذبذب الإنتاج الزراعي وتراجع مرد ودية القطاع ككل.

ثانيا– مساهمة الصادرات والواردات الفلاحية في الميزان التجاري

يعتبر الميزان الفلاحي مؤشرا مهما لقياس مدى نجاعة القطاع الفلاحي و قدرته على تغطية الاحتياجات الاستهلاكية من الغذاء للأفراد والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم(03): مساهمة الصادرات والواردات الفلاحية في الميزان التجاري 2000-2015

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الصادرات الفلاحية	الواردات الفلاحية	الرصيد	الميزان التجاري
2000	111	2782	(**2671**)	12300
2001	151	3017	(**2866**)	9610
2002	126	2951	(**2825**)	6700
2003	135	3561	(**3426**)	11140
2004	154	4773	(**4619**)	14270
2005	164	4539	(**4375**)	26470
2006	165	4677	(**4512**)	34060
2007	181	5277	(**5096**)	34240
2008	190	7031	(**6841**)	40600
2009	209	7252	(**7252**)	7780
2010	134	6223	(**6089**)	18210
2011	148	6807	(**6659**)	27940
2012	314	11245	(**10931**)	20167
2013	399	11934	(**11535**)	9880
2014	403	11798	(**11395**)	459
2015	407	11210	(**10803**)	18083
2016	-	-	**-**	-

المصدر: من الطالبتين بالاعتماد على :

- صندوق النقد العربي، **التقرير العربي الموحد**، الكويت،2004، ص36.
- صندوق النقد العربي، **التقرير العربي الموحد**، الكويت، 2010، ص334.
- صندوق النقد العربي، **التقرير العربي الموحد**، الكويت،2012، ص361.
- صندوق النقد العربي، **التقرير العربي الموحد**، الكويت،2015، ص364.
- صندوق النقد العربي، **التقرير العربي الموحد**، الكويت،2017، ص312.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة الصادرات الزراعية زادت منذ بداية الألفية حيث ارتفعت من 111مليون دولار سنة 2000 إلى 407 مليون دولار سنة 2015، وهذا التطور كان بفضل تطبيق المخطط الوطني للتنمية وبرنامج الإنعاش الاقتصادي أما قيمة الواردات كذلك هي الأخرى تضاعفت خلال هذه الفترة حيث انتقلت من 2782 مليون دولار لسنة 2000 إلى 11210 مليون دولار لسنة 2015، وهذا ما يعكس حجم الفجوة

الغذائية والتبعية في مجال الغذاء وقيمة العملة الصعبة التي يتم استخدامها سنويا لتغطية فاتورة واردات الغذاء المرتفعة رغم الجهود المبذولة و البرامج المسطرة لتطوير القطاع الفلاحي.

ثالثا– مساهمة القطاع الفلاحي في توفير اليد العاملة

تعتبر اليد العاملة الفلاحية من أهم عوامل الرأس المال الإنتاجي التي تعتمد عليه العملية الإنتاجية الفلاحية في الجزائر وهذا راجع إلى أن القطاع الفلاحي من أكبر القطاعات استيعابا لليد العاملة بعد قطاع البناء والتجارة.

الشكل رقم (9): مساهمة القطاع الفلاحي في توفير اليد العاملة (2000–2016)

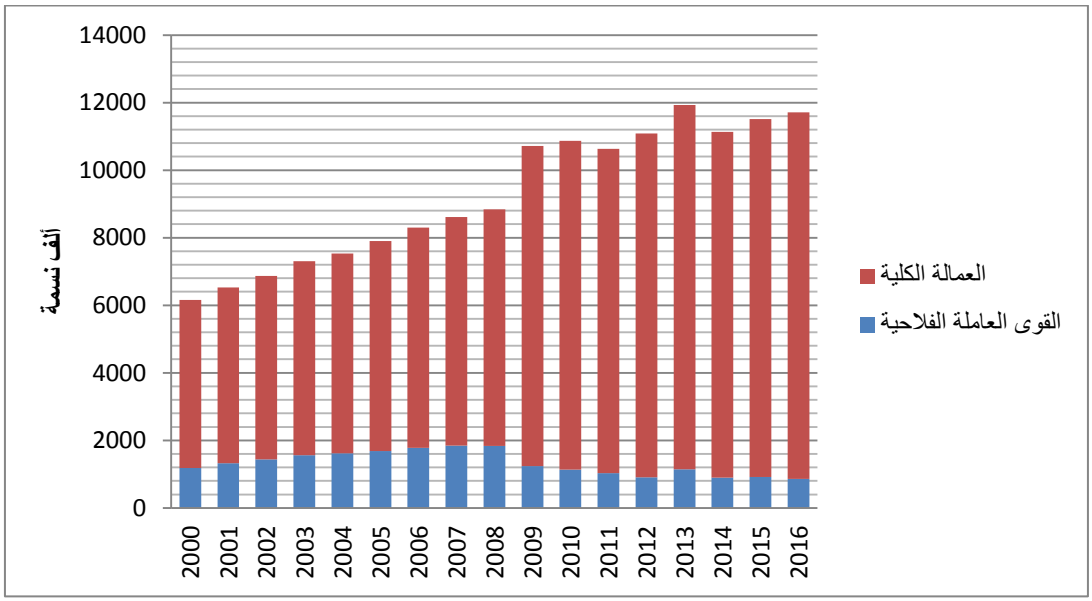

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على ملحق رقم (9)

من خلال بيانات الجدول يتضح أن هناك هبوطا تنازليا خلال الفترة (2000–2016)، في نسبة العمالة في القطاع الفلاحي إلى العمالة الكلية ويعود هذا التراجع المطرد إلى هجرة قوى العمل من القطاع الفلاحي إلى القطاعات الأخرى نتيجة الفوارق الموجودة في مستوى المداخيل وكذلك عدم توفر الإمكانيات المادية للفلاح مما ساعد على الهجرة الريفية نحو المدن، لكونها مراكز جذب لأبناء الريف لتحسين أوضاعهم الاجتماعية وزيادة دخولهم وهو ما يوضح أن هذا القطاع لم ينمو بالشكل الكافي لكي يمتص المزيد من اليد العاملة.

المطلب الثاني: استراتيجيات تنمية القطاع الفلاحي الجزائري

نظرا للأهمية الإستراتيجية التي يحضى بها القطاع الفلاحي عملت الجزائر على تطويره منذ السنوات الأولى للاستقلال، فانتهجت العديد من السياسات الفلاحية التي لم تحقق الأمل المنشود، واعتبارا من سنة 2000 حاولت السلطات الجزائرية أن تطور القطاع الفلاحي فتم تطبيق استراتيجيات جديدة في المجال الفلاحي وذلك بالاعتماد على العديد من البرامج التنموية الفلاحية

الفرع الأول: الإصلاحات الفلاحية منذ الاستقلال إلى نهاية التسعينات

يمكن استعراض الإصلاحات الفلاحية بالجزائر منذ الاستقلال إلى نهاية التسعينات كما يلي:

أولا- نظام التسيير الذاتي وقانون الثورة الزراعية (1962-1979):

لقد شهدت المرحلة من بداية الاستقلال إلى الثمانينات تبني الجزائر نظام التسيير الذاتي والثورة الزراعية، سعيا إلى إعادة تنظيم قطاع الفلاحة، وذلك بإعادة توزيع الأراضي الفلاحية على من يخدمها، وذلك كما يلي:

1. نظام التسيير الذاتي: يعرف التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية بأنه" تسيير العمال الديموقراطي للمنشآت والمستثمرات التي هجرها الاوروبيون أو تأميمها"[1]؛ يمكن اعتبار هذه المرحلة بمثابة مرحلة النشأة إذ بعد استيلاء الفلاحين على الأراضي، جاءت قرارات الدولة لإضفاء الصبغة القانونية الرسمية، حيث تم في شهر مارس من سنة 1963 الإعلان عن تطبيق مرسوم التسيير الذاتي وبدأت عملية تأميم الأراضي الزراعية، ثم تكوين هياكل تنظيمية تمثلت في الديوان الوطني للإصلاح الزراعي الذي يتولى الإشراف على كل مدخلات ومخرجات التسيير الذاتي، وبذلك أصبحت الدولة تبعا لهذه الإجراءات تمارس سيطرة خارجية مباشرة على هذه الأراضي.

وفي إطار إعادة تنظيم القطاع الاشتراكي سنة 1969 قامت السلطات بإستثمارات معتبرة من خلال طرح قواعد جديدة بالنسبة للنشاط الاقتصادي للبلاد، وهي القواعد التي فضلت الإعتماد على الموارد النفطية أكثر من الفلاحة، مما جعل الجزائر سنة 1970 تستورد ما يقارب ثلث حاجتها من الحبوب و10% من حاجتها من الحبوب الجافة و30% من البيض و50% من الحليب، بالمقابل بقي القطاع الفلاحي على طبيعته التقليدية تهيمن عليه الملكية الخاصة مصحوبة بتمركز للأرضي الخصبة في أيدي بعض الملاك[2].

2. الثورة الزراعية: جاءت الثورة الزراعية بمقتضى الأمر رقم 71 المؤرخ في 08 نوفمبر 1971 كرد فعل على الركود الذي عرفه القطاع عند تبنيه لسياسة التسيير الذاتي، وللقضاء على التناقضات الاقتصادية والاجتماعية الموروثة عن الاستعمار الفرنسي. وقد تم طرح ميثاق الثورة الزراعية لتحديد طرق استغلال الأراضي والمتمثلة في النقاط التالية[3]:

- التسيير الذاتي الذي يستمر كهيكل تسيير متطور؛
- الأسلوب التشاركي الذي يسمح بتأهيل الفلاحين؛
- الاستغلال الخاص على اعتبار أن الثورة الزراعية لا تقضي على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وإنما تحارب الاستغلال الذي يتعرض له الانسان؛

---

(1) محمد السويدي؛ **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري**؛ ديوان المطبوعات الجامعية؛ الجزائر؛ الطبعة الأولى؛ 1999؛ص120.

(2) خير الدين معطى الله وسفيان عمراني؛ **محاولة تقييم السياسة المنتهجة لتطوير القطاع الفلاحي الجزائري في ظل الاصلاحات الحديثة للفترة(2000-2012)**؛ مجلة الحقيقة؛ جامعة أحمد دراية أدرار؛ الجزائر؛ العدد 31؛ 2014؛ ص85.

(3) نعى بوطكوك ؛ **مرجع سبق ذكره**؛ ص 206

وبالرغم من النتائج المعتبرة التي حققتها الثورة خاصة فيما يتعلق بإلغاء الملكية العقارية الكبيرة، وتجميع الأراضي المؤممة في شكل وحدات كبيرة الحجم إلا أنها لم تستطيع تحقيق النتائج المسطرة في ميثاق الثورة، ومن أهمها القضاء على التخلف الذي ظل يعاني منه القطاع. ولعل من أهم الأسباب التي حالت دون ذلك نذكر نقص الأراضي واشكالية التعاون وإدارة الدولة إلى جانب عدم مراعاة الظروف التي سوف تطبق فيها السياسة، المتمثلة في الريف الجزائري وما يضمه من خصائص ومميزات ونقص الصرامة والانضباط في المتابعة الميدانية لتطبيق الثورة الزراعية.

ثانيا– الإصلاحات الأولية للقطاع الفلاحي (1980– 1999):

لقد استمرت الإصلاحات في القطاع الفلاحي فبعد تحليل الوضع الاقتصادي عموما وحصر الإيجابيات والسلبيات التي ظهرت أثناء العملية التنموية السابقة، تم اتخاذ مجموعة من القوانين التي تصب في إعادة هيكلة القطاع الفلاحي وتطويره أهمها مايلي[1]:

1. قانون استصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية: كانت الأوضاع في سنة 1980 نتيجة الثورة الزراعية جد معقدة بعد تصاعد التبعية الغذائية للخارج، وذلك رغم تحكم القطاع العام في ثلث العتاد الفلاحي وأخصب الأراضي ولم يستطع إنتاج طلبات السوق، ليتحول إهتمام الدولة إلى وضع قاعدة هيكلية مناسبة من خلال إنشاء سدود وتمديد شبكات توزيع الكهرباء، رفع الحواجز البيروقراطية التي كانت تعرقل مختلف النشاطات الفلاحية وفي سنة 1984 صدر قانون استصلاح الأراضي وحيازة الملكية الرزاعية، والذي ينص على حيازة الأرضي الفلاحية وتملكها بطريقتين، إما استصلاح شخصي من طرف الأفراد وبتمويل منهم مع التمليك بعد خمس سنوات إذا أثبت الشخص نتيجة ذلك الاستصلاح، أو استصلاح من طرف الدولة والتي تقوم بالتمويل وتوفير المياه وأهم مستلزمات العمل، ثم تمنحها للأفراد للعمل بها، مع التمليك بعد خمس سنوات إذا كان هناك إثبات للنتيجة، ليتم إعادة هيكلة أملاك الذولة الذولة بإنشاء 3400 مزرعة فلاحية اشتراكية متوسط مساحتها 800 هكتار.

2. قانون المستثمرات الفلاحية: في سنة 1987 صدر قانون المستثمرات الفلاحية حيث تم حل المزارع الفلاحية الاشتراكية وتوزيع ممتلكاتها على نحو 28 الف مستثمرة فلاحية جماعية متوسط مساحتها 60هكتار، حيث يتراوح عدد المستفيدين في المستثمرة الواحدة ما بين 3 و6 افراد، مع إحصاء 5 آلاف مستثمرة فلاحية فردية متوسط مساحتها يتراوح ما بين 8 و9 هكتارات، يكون لهم الحق الدائم في استغلال الأراضي وتعطي الدولة حق الإستغلال مقابل تسديد ثمن العتاد بالتقسيط الموجود سابقا في المستثمرات الجديدة، بالإضافة إلى حرية التموين وبيع الغلة دون أي تدخل إداري؛

3. قانون التوجيه العقاري: في سنة 1990 وبدخول البلاد نمطا اقتصادياً جديداً جاء قانون التوجيه العقاري، استكمل هذا التطور بمنح ملكية المستثمرات الفلاحية لأعضائها ورد بعض الأراضي المؤممة إلى أصحابها وإلغاء قانون

[1] خير الدين معطى الله وسفيان عمراني؛ **محاولة تقييم السياسة المنتهجة لتطوير القطاع الفلاحي الجزائري في ظل الاصلاحات الحديثة للفترة(2000–2012)**؛ ص ص87-88.

الثورة الزراعية ومنح الحرية التامة في التعامل الزراعي وتسويق المحاصيل حيث تم استرجاع 445 ألف هكتار كاتن لدى 22 ألف مالك سابق بسبب الإهمال الذي سجل بها مما أدى إلى إنخفاض الإنتاج؛

4. المشاورة الوطنية حول الفلاحة: كرد فعل للآثار الناجمة عن السياسات أو الإصلاحات المتعاقبة نظمت مشاورات وطنية واسعة ضمت ممثلي عدد كبير من فاعلي القطاع وخبراء جامعيين كان ذلك سنة1992 بغرض إعادة تشخيص القطاع طيلة 30 سنة الفارطة، مع اقتراح مقاربة جديدة لتنمية القطاع الفلاحي، وإعتماد نموذج جديد للعلاقات الواجب إقامتها بين الإدارة وأصحاب المهنة في إطار التحول نحو السوق العالمية، وتبعا للتوصيات هذه المشاورات اتخذت الدولة عدة تدابير لإعادة تنظيم القطاع من خلال تنظيم مجموعة من الملتقيات الوطنية لمعالجة مواضيع محددة، خاصة تلك المتعلقة بإشكالية العقار الفلاحي ليتم سنة 1996 إنشاء الديوان الوطني للأراضي الفلاحية والذي لم يتم تنشيطه إلا سنة 2011، وللأسف فإن العديد من التوصيات التي جاءت بها المشاورة الوطنية لم تجسد على أرض الواقع نظرا للصعوبات المرتبطة بالأزمة المالية التي مرت بها البلاد طيلة سنوات التسعين.

الفرع الثاني: تأهيل القطاع الفلاحي في ظل السياسات الحديثة من 2000-2014

يبرز هذا الفرع السياسات المتخذة من طرف الدولة مطلع الألفية الثالثة لترقية هذا القطاع، وتدخل هذه السياسات في إطار اصلاح القطاع الفلاحي الجزائري وتحسين مردوديته وبالتالي التجديد الفلاحي، حيث قامت الدولة بعدة آليات تمحورت في برامج تنموية من خلال وضع مخططات لتنمية القطاع وسياسات داعمة له.

أولا- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية للفترة 2000-2004

في إطار تنفيذ مخطط دعم الانعاش الاقتصادي في الفترة 2001-2004، تم رصد غلاف مالي لقطاع الفلاحة والصيد البحري بلغ حوالي 65.4 مليار دينار، أي ما يعادل نسبة 12.4% من إجمالي الملغ المخصص للبرنامج ويدخل هذا الأخير في عملية دعم ديناميكية المخطط الوطني للتنمية الريفية والحكومة، وفي سنة 2002 تم توسيع المخطط وأصبح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية لإدماج دعم العالم الريفي [1].

وفي إطار تنفيذ أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية تم تحديد تدابير وبرامج معينة كما يلي[2]:

- **برنامج تطوير الإنتاج والإنتاجية:** يدخل هذا البرنامج في إطار تقليص الفاتورة الغذائية ودعم الإنتاج الوطني؛
- **برنامج تكثيف وتحويل أنظمة الإنتاج:** يهدف إلى تكثيف الأنظمة الإنتاجية القائمة وتوجيهها لما يحقق الإستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة والظروف المناخية الملائمة للإنتاج؛
- **البرنامج الوطني للتشجير:** ويتم فيه توسيع عمليات التشجير عن طريق إعادة تجديد الثروة الغابية؛

---

[1] نبيل بوفليح؛ **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر للفترة (2000-2010)**؛ مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية؛ جامعة الشلف؛ الجزائر؛ العدد التاسع؛ 2013؛ ص46.

[2] خير الدين معطى الله وسفيان عمراني ؛ **الإصلاحات الفلاحية واثرها على تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر –دراسة نقدية–**؛ مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات ؛ العدد 41؛ 2017؛ ص62.

- **برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتيازات:** ويتم في إطار هذا البرنامج إدخال تعديلات على نظام المصادقة وتنفيذ المشاريع لدفع وتيرة الانجازات في الميدان؛
- **برنامج استصلاح أراضي الجنوب والأراضي المحيطة بالواحات:** وذلك بهدف فتح المجال للاستثمارات الوطنية والأجنبية.

وحددت لتنفيذ هذا المخطط الفلاحي آلية مالية خاصة تتمثل في تفعيل مجموعة من الصناديق والهيئات الائتمانية المتمثلة في الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وصندوق الاستصلاح عن طريق الامتيازات، الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي.

ثانيا– برنامج دعم الفلاحة والتنمية الريفية ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005–2009)

بعد النتائج الإيجابية المحققة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على القطاع الفلاحي وكذا رغبة الجهات الوصية في تثبيت الإنجازات المحققة في الفترة السابقة ووضع الشروط المناسبة لنمو مستديم مولد للرفاه الاجتماعي، كان مجموع البرنامج الخماسي (2005-2009) 4.202,7 مليار دينار جزائري خصص منه لبرنامج دعم التنمية الاقتصادية الفلاحة والتنمية الريفية الصيد البحري مبلغ 337,2 مليار دينار جزائري بنسبة 08%، خصص منها 300 مليار دينار جزائري لقطاع الفلاحة والتنمية الريفية أي بنسبة 88.96% من برنامج دعم التنمية الاقتصادية[1].

ويهدف برنامج دعم الفلاحة والتنمية الفلاحية إلى[2]:

- تنمية تربية المواشي والدواجن وتنويعها، لاسيما في الهضاب العليا وفي المناطق الجبلية؛
- الدعم الإنتقائي والانتقالي لعمليات تحول النشاط وإعادة توجيه القدرات الفلاحية؛
- تحسين محيط المستثمرات بواسطة تنمية المؤسسات الصغيرة للخدمات وصناعة التبريد، وتشجيع التكامل بين المنتجين والصناعة الغذائية الفلاحية؛
- ترقية الصادرات الفلاحية لاسيما منها المنتوجات الفلاحية المحلية والحيوية؛
- تعزيز استحداث مناصب الشغل في القطاع الفلاحي من خلال دعم اندماج الشباب ذوي الشهادات والإدماج الفعلى للتشغيل الفلاحي ضمن ترتيب الحماية الاجتماعية؛
- تطوير وسائل مكافحة الآفات الزراعية والوقاية منها ورد الاعتبار إلى وسائل العمل الجوي؛
- دعم تكوين الشباب على مهنة الصيد البحري وتشجيع الاستثمار فيه؛
- تعزيز شبكة الموانئ وملاجئ الصيد البحري؛

---

[1] ليندة رزقي؛ **ترشيد استغلال العقار الفلاحي ودوره في سد الفجوة الغذائية وتحقيق الامن الغذائي في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001–2014**؛ **الملتقى الدولي استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء التغيرات واتحديات الاقتصادية الدولية**؛كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛ جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف؛ الجزائر؛ يومي 23و24 نوفمبر 2014؛ ص8

[2] كريم زرمان ؛ **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001–2009**؛ مجلة أبحاث اقتصادية وادارية؛ جامعة محمد خيضر بسكرة؛ الجزائر؛ العدد السابع؛ جوان 2010؛ ص209.

وقد تعززت الكثير من الاجراءات الخاصة ببرنامج دعم النمو الاقتصادي بالمصادقة على قانون التوجيه الفلاحي 16/08 المؤرخ في 3 أوت 2008، الذي سطر محاور التنمية المستدامة للفلاحة وعالم الريف بصفة عامة.

1. برنامج التجديد الفلاحي (2009-2014):

شرع في تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية سنة 2008 أساس هذه السياسة يتمحور حول تحقيق توافق وطني حول مسألة الامن الغذائي لضمان السيادة الوطنية والتماسك الاجتماعي، تستند هذه السياسة على تحرير المبادرات والطاقات، عصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها بلدنا ومجتمعنا[1].

وقد رصد لهذا البرنامج ضمن تطوير القطاع الفلاحي للفترة الخماسية التنموية (2010-2014) مبلغ قدر بـ1000 مليار دينار جزائري بمعدل 200 مليار دينار جزائري سنويا؛ حيث قدر نصيب برنامج التنمية الريفية بمعدل 60 مليار دينار جزائري سنويا من اجمالي البرنامج[2].

كما تتمحور هذه السياسة حول ثلاث ركائز أساسية وهي[3]:

- ✓ **التجديد الفلاحي:** وترتكز هذه الاستراتيجية على البعد الاقتصادي ومردود القطاع لضمان الأمن الغذائي بصفة دائمة حيث تهدف هذه الاستراتيجية إلى:
  - تعزيز قدرات الإنتاج؛
  - زيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الاستراتيجية؛
  - تأمين واستقرار عرض المنتجات، وضمان حماية مداخيل الفلاحين والأسعار عند الاستهلاك وذلك من خلال نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع؛
  - عصرنة وتكييف التمويل والتأمينات الفلاحية؛
- ✓ **التجديد الريفي:** تهدف هذه السياسة إلى تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية، تتجسد هذه السياسة من خلال أربعة أهداف أساسية:
  - تحسن ظروف معيشة سكان الأرياف وتطوير القرى والمداشر...؛
  - تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي لضمان تحسين المداخيل؛
  - الحفاظ على الموارد الطبيعية وتثمينها؛
  - حماية وتثمين التراث الريفي المادي وغير المادي؛

---

[1] وزارة الفلاحة والتنمية؛ **الإستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر-التجديد الفلاحي والريفي-**؛ نشرة خاصة؛ ص1.

[2] نبيل بوفليح؛ مرجع سبق ذكره؛ ص48.

[3] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية؛ **مسار التجديد الفلاحي والريفي -عرض وأفاق-**؛ الجزائر؛ ماي 2012؛ ص ص7-8.

- ✓ **تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني:** تأتي هذه الركيزة ردا على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ هذه السياسة حيث يتجه هذا البرنامج إلكل فاعلي التجديد الفلاحي والريفي، قد خصص له ظرف مالي يقدر بحوالي 24 مليار دج سنويا ويهدف إلى:
  - عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية؛
  - استثمار هام في البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي، من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي؛
  - تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع؛
  - تعزيز مصالح الرقابة والحماية والبيطرية والصحة النباتية، مصالح تصديق البذور والشتائل الرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات.

المطلب الثالث: مشاكل وآليات ترقية القطاع الفلاحي الجزائري

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى كل من معيقات القطاع الفلاحي الجزائري وأهم آليات ترقيته

الفرع الأول: مشاكل القطاع الفلاحي الجزائري

بعد ضعف التمويل الموجه للقطاع الفلاحي المعرقل الرئيسي لعملية التنمية الفلاحية إلى جانب عدم فعالية السياسات التي كانت مطبقة، مما أفرز أوضاعا متردية للقطاع الفلاحي اتسمت بما يلي[1]:

- محدودية الأراضي الزراعية التي هي في حدود 7 مليون هكتار، ويترك منها أكثر من الثلث سنويا للراحة؛
- غياب قانون واضح لتنظيم الملكية العقارية للأراضي الزراعية مما عرقل الاستثمارات الفلاحية لصعوبة الحصول على القروض؛
- تعاني الأراضي الزراعية من التصحر وانجراف التربة وتحويل الأراضي الملوحة التي تهدد حوالي مليون هكتار خاصة في المناطق السهبية؛
- ضعف استخدام المكننة في الزراعة؛
- انخفاض معدل استخدام الأسمدة خاصة بعد رفع الدعم على مدخلات الإنتاج، كما أن نقص الإرشاد الفني للزراع وعدم وجود مرجع تقني في مجال التخصيب يحدد نوع التربة وأصناف الأسمدة ومواعيد استعمالها قلل من التسميد الكافي والعقلاني؛
- التخلف التكنولوجي للإنتاج في مجالات تحسين البذور والسلالات ونقل التكنولوجيا المناسبة بسبب غياب الإرشاد الفلاحي والتأطير التقني خاصة في الأوساط الريفية والمناطق النائية؛

---

[1] مراد علة وعاشور زيان ؛ **إشكالية الامن الغذائي في الجزائر: قراءة تقييمية في السياسات الوطنية للتنمية الفلاحية وسبل تفعيل التكامل الغذائي العربي؛ الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية**؛ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛ جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف؛ الجزائر؛ يومي 23و24 نوفمبر 2014؛ ص3.

– ضعف هياكل التسويق من طرق وسائل النقل وهياكل حفظ وتخزين المحاصيل إلى جانب غياب تنظيم الأسواق أثر سلبا على تصريف الإنتاج وتوزيعه، كما أن ضعف التصنيع في الزراعة تسبب في أضرار كبيرة للمزارعين، حيث اقتصر التصنيع على عمليات تحويل الطماطم والحبوب والحليب في العموم بطاقات تحويل ضعيفة لا تصل إلى امتصاص كل الفائض؛

– نقص مردود القطاع وغياب الحوافز المادية الذي حد من عمليات الاستثمار خاصة التي تتطلب موارد ضخمة كاستصلاح الأراضي.

الفرع الثاني: آليات ترقية القطاع الفلاحي الجزائري:

تتمثل أهم آليات ترقية القطاع الفلاحي الجزائري في ما يلي:

أولا– العقار الفلاحي: لا بد من تقديم حلول جادة لإشكال العقار الفلاحي و ذلك من خلال العمل على توسيع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة من أجل زيادة الطاقة الإنتاجية وضرورة متابعة عملية استخراج الأراضي غير المستغلة و منحها لحاملي المشاريع المدمجة مع تعزيز صلاحيات اللجان الولائية التي تشرف عليها الولاة، مع السعي لتوفير المزيد من المرونة والسرعة في معالجة ملفات طلب الاستفادة من الأراضي وفقا للآلية المعمول بها حاليا وذلك من خلال إرساء التعاون ما بين الهيئات المعنية وإنشاء شباك موحد، كذلك ضرورة تعزيز آليات الاستفادة من الأراضي الصحراوية والسهبية عن طريق منح الأراضي للمستثمرين وهذا لتجنب أخطار التعدي على الموارد الطبيعية بالإضافة إل العمل على تحسين استغلال محيطات استصلاح الأراضي بإطلاق المشاريع المربحة ذات الأولوية وبتفضيل استعمال الطاقات المتجددة وضرورة تعزيز ديناميكيات اللامركزية حتى تكون في توافق تام مع نهج التنمية الوطنية المتكاملة والشاملة؛

ثانيا– المياه والري الفلاحي: وذلك من خلال العمل على توسيع المساحة المسقية عبر جميع أشكال التسهيل والامتياز بتعبئة المياه التقليدية وغير التقليدية الموجهة للسقي، تعزيز اقتصاد المياه من خلال التحفيز والتوعية بضرورة استعمال معدات الري المقتصدة للمياه خاصة فيما يتعلق بالمحاصيل الإستراتيجية، كذلك العمل على إرساء تسعيرة خاصة بمياه السقي في إطار الري المتوسط والصغيرة حسب منهجية السقي ونوع المحصول وضرورة تشجيع الاستثمارات الهادفة إلى تطوير الري باستعمال الطاقات المتجددة وذلك بالتكامل مع الطاقة التقليدية، بالإضافة إلى توسيع الاستثمارات في ميدان صناعة معدات الري بكامل تشكيلاتها عن طريق مختلف أنواع الشراكات بهدف تغطية الطلب الوطني وضرورة إرساء الأفضلية لنمط التنظيم المهني بهدف الاستعمال الجماعي لاستثمارات السقي الزراعي والحصول على مردود أفضل للاستثمارات، كذلك ضرورة تعزيز التشاور على المستوى المحلي بين مختلف القطاعات(الداخلية والفلاحة والطاقة والري) من أجل توسيع الأراضي المسقية والحث أكثر على ترقية مشاريع معالجة واستعمال المياه المستعملة في سقي المحاصيل الراعية[1].

ثالثا– التمويل والاستثمار الفلاحي: وذلك من خلال

[1] وزارة الفلاحة والصيد البحري؛ **الجلسات الوطنية للفلاحة(توصيات الورشات)**؛ المركز الدولي للمؤتمرات؛ الجزائر ؛ 23 أفريل 2018؛ ص ص4-5.

– تشجيع المؤسسات المالية(على غرار بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR)على تطوير منتجات جديدة لدعم الأنشطة الزراعية والريفية و السمكية المتنوعة؛

– ضرورة تشجيع تمويل الاستثمارات الزراعية عن طريق آلية تأجير الأموال، السعي إلى إنشاء آلية تمويل مخصصة لترقية الابتكار في الفلاحة والصيد البحري من أجل تفعيل البحث و تحسين علاقته بالقطاع الاجتماعي والاقتصادي؛

– العمل على إنشاء القروض المصغرة الفلاحية لترقية تطوير الأنشطة خاصة في الوسط الريفي وضرورة مرافقة وتشجيع حاملي المشاريع للاستثمار في النشاطات الفلاحية؛

– السعي الحثيث لتعزيز واستهداف أفضل للدعم الممنوح في إطار تنمية وتكثيف الشعب الإستراتيجية والعمل على تطوير نظام التأمين ضد المخاطر الفلاحية بواسطة أنظمة تأمينية دقيقة ومكيفة وتشجيع التأمينات المجمعة؛

رابعا– تثمين المنتجات الفلاحية والصناعات الفلاحية وذلك من خلال تكييف برامج تصدير المنتجات الفلاحية مع متطلبات البلدان المستوردة والعمل على تقوية الأقطاب الزراعية الموجودة والمتخصصة في إنتاج المحاصيل غير الموسمية والمطلوبة في الأسواق الخارجية، كذلك الاهتمام بتنظيم التصدير حول قواعد لوجستية كاملة التجهيز بالإضافة إلى تبسيط إجراءات الشحن الجوي والبحري استجابة لخصوصيات المنتوج الموجه للتصدير والعمل على إنشاء نظام لليقظة الاقتصادية لاغتنام فرص التصدير ووضع تدابير تحفيزية لتشجيع تصدير المنتجات الفلاحية؛

خامسا– التنمية الريفية

– العمل على تثمين الموارد الإقليمية وإعادة تأهيل المناطق الريفية من خلال تنفيذ المشاريع المهيكلة المدرة للدخل؛

– ضرورة تشجيع المبادرات المحلية التي تستهدف التنمية المستدامة للأنشطة الزراعية؛

– تعزيز التعاون ما بين القطاعات، من أجل تقوية التنمية الريفية وترقية العمل المشترك والتشاور؛

– تطوير برامج الاتصال والإرشاد الهادفة الى ترقية الأقاليم وجاذبية المهن الريفية؛

سادسا– التكوين، البحث و الإرشاد

فيما يخص التكوين يجب العمل على إعادة النظر في المنظومة التكوينية بعصرنتها وجعلها مسايرة للتطور الفلاحي وتنظيم دورات تحسين المستوى في مجال هندسة التكوين والهندسة التربوية (البيداغوجية) لفائدة المكونين وتحديث التجهيزات والهياكل القاعدية وتطوير عمليات التبادل والتوأمة بين مؤسسات التكوين ونظيرتها في لخارج؛ أما فيما يخص البحث العلمي لابد من العمل على إدماج النشاطات العلمية للمعاهد التقنية للقطاع ضمن النظام الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وكذلك إدماج برامج ومشاريع البحث العلمي عن طريق تعزيز الشراكة مع القطاع الاقتصادي بهدف الرفع من فعالية التمويلات الممنوحة؛ أما بالنسبة للارشاد الفلاحي ينبغي العمل على تعزيز وعصرنة النظام الوطني للإرشاد الفلاحي والدعم الاستشاري وضرورة إعادة تكييفه من خلال إنشاء قواعد إرشادية وطنية ومحلية بالإضافة إلى إرساء أداة إعلامية موجهة للعالم الفلاحي والريفي[1].

[1] المرجع نفسه؛ ص ص6-8.

المبحث الثالث: القطاع الصناعي كبديل استراتيجي

إن واقع الصناعة الجزائرية وما تتصف به من خصائص يشيران بالمجمل إلى ضعف هذه الصناعة تأخرها عن مواكبة التطوارت العالمية في بعض الجوانب بالرغم من الجهود المكثفة المبذولة من طرف الدولة لتعزيز التنمية الصناعية، مما يجعلها غير قادرة على الاستمرار والمنافسة، إذا ما بقيت على وضعها الحالي الأمر الذي يفرض ضرورة ملحة لإعادة هيكلتها بما يتناسب مع التطوارت الحالية، تفعيل هذا القطاع من شأنه المساهمة في هيكلة بنية تحتية صلبة للاقتصاد الوطني وفتح المجال للولوج للاسواق العالمية.

المطلب الأول: واقع القطاع الصناعي في الاقتصاد الجزائري

يتطلب تشخيص واقع القطاع الصناعي الوقوف عند النتائج ومختلف التغيرات التي طرأت عليه خلال مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني والتي كان لها الأثر الكبير في تحديد التوجهات والاستراتيجيات الصناعية في تلك المرحلة وفي المراحل الحالية والمستقبلية.

الفرع الأول: مميزات القطاع الصناعي الجزائري

يتميز القطاع الصناعي الجزائري بالتنوع الذي ميزه تنوع ووفرة الخيرات الطبيعية التي تزخر بها البلاد من صناعات غذائية، كيميائية معدنية وغيرها، تقدر قيمة الإنتاج المباع من هذه الصناعات للفقرة الممتدة 2008 و2010 بحوالي 55% أصلها في الغالب صناعات غذائية ،حيث لا تمثل نسبة مساهمة الصناعات الالكترونية الكهربائية سوى 11% منها، أما الصناعات الكيماوية فهي تمثل 6% من إجمالي الإنتاج الصناعي المباع.

يرتكز القطاع الصناعي العمومي على ثلاث فروع متمثلة في صناعات الغذائية، صناعات الكترونية، كهربائية وميكانيكية، وكيمياء البلاستيك والمطاط، تساهم هذه الفروع مجتمعة للفترة 2008-2010 بحوالي 35% من إجمالي إنتاج القطاع العمومي، في حين أن القطاع الخاص يرتكز هو الاخر على فرعين من الصناعات الصناعة الغذائية وصناعة النسيج والألبسة الجاهزة حيث مثل ما نسبته 42% من إجمالي إنتاج القطاع الخاص.

تتمركز المؤسسات الصناعية على السواحل الجزائرية، حيث تنشط حوالي 786 وحدة صناعية، 21 منطقة نشاط، 13 منطقة صناعية ، 14 محجرة رملية و91 صناعة خطرة، أما حجم مساهمة هذه المؤسسات الصناعية في الناتج الداخلي الخام فهي في انخفاض مستمر حيث لا يمثل سوى 5% بالمقارنة مع 44% لقطاع المحروقات أي أقل من 6/1 مساهمة هذه الأخيرة. في حين أن مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة من جهة أخرى تعرف انخفاض مستمر قدر بـ 4.3% سنة 2008 بالمقارنة مع ارتفاع قدر بـ 2.8% سنة 2006[1].

[1] le rapport de la seconde communication national de l'Algérie sur les changements climatiques a la CNUCC, Alger 2010, p:63.

ومما سبق يتبين أن القطاع الصناعي الجزائري يتميز بجملة من الخصائص نذكرها كما يلي[1]:

- قدرات إنتاجية هائلة غير مستغلة بشكل كلي بسبب ضعف عوامل الإنتاج وعدم كفاءة ونجاعة تقنيات التسيير غدارة الأعمال؛
- وجود أداة هامة للإنتاج بطاقات مركبة قادرة على تلبية الطلب من عدد كبير من المنتجات وإمكانات التكامل الوطني بأشكال مختلفة؛
- وجود العناصر الأساسية للخبرة في العمليات التكنولوجية ومختلف المهن؛
- توفر المواد الخام والطاقة واليد العاملة الرخيصة ووجود سوق عمومية لجميع المنتجات؛
- الموقع الجغرافي للجزائر المشجع والمناسب لنشوء سوق إقليمي ونقل صناعي؛
- وجود فرص كبيرة للإدراج التقسيم الدولي للعمل؛
- امتلاك فائض مالي ضخم غير مستغل والمهم بالنسبة لهذا الفائض أنه مملوك للدولة مما يساعد على تماسك السياسات عند إنفاقه.

الفرع الثاني: مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني

لا يمكن الحكم على مدى فعالية القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني إلا من خلال معرفة القيمة المضافة لهذا القطاع في الناتج الوطني ومدى مساهمة القطاع في توفير فرص العمل و غيرها من المؤشرات.

أولا- مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر القطاع الصناعي نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني خارج المحروقات حيث أن مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي تبقى متذبذبة وضعيفة نسبيا، فهو يعد أضعف قطاع مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

[1] رتيبة عروب وتسعديت بوسبعين ؛ **أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجية الناعية الجديدة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر**؛ الملتقى الوطني حول: **الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر**؛ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم- ؛ الجزائر؛ يومي 23 و24 أفريل 2012؛ ص147.

الشكل رقم (10):مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي (2000– 2016)

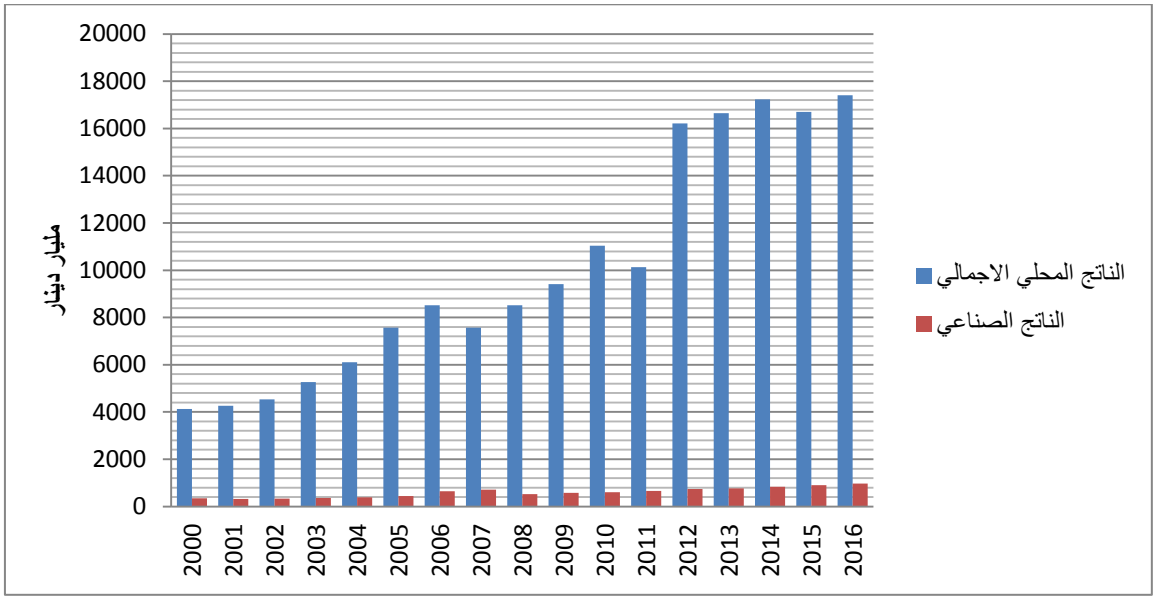

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على ملحق رقم(10)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ المساهمة الضعيفة للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي والتي شهدت انخفاضا ملحوظا خلال فترة الدراسة حيث انتقلت من 9.3% سنة 2000 إلى 5.6% سنة 2016، لتشغل بذلك المرتبة الأخيرة ضمن القطاعات خارج المحروقات حسب تقرير بنك الجزائر لسنة2016، وذلك راجع إلى المشاكل العديدة التي يعاني منها القطاع.

ثانيا– مساهمة القطاع الصناعي في العمالة

الشكل الموالي يوضح مساهمة القطاع الصناعي في القوى العاملة

الشكل رقم (11):مساهمة القطاع الصناعي في العمالة (2000–2016)

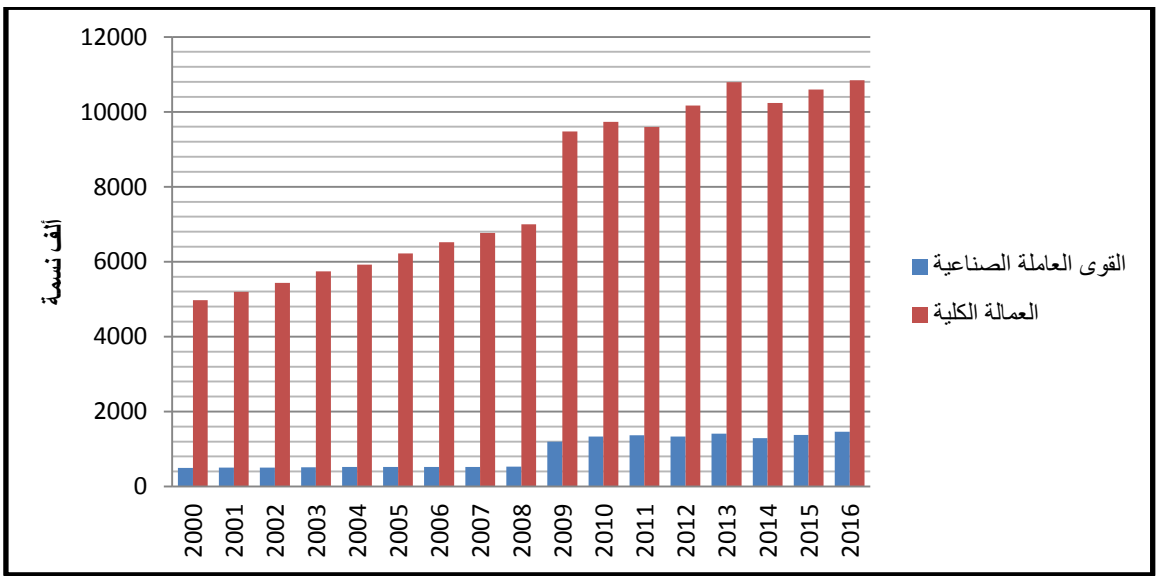

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (11)

- من خلال الشكل السابق يتضح أن هناك ارتفاعا ملحوظ خلال الفترة (2000 20016)، في نسبة مساهمة القطاع الصناعي في العمالة الكلية لكن تبقى نسبة مساهمة هذا القطاع محتشمة حيث تراوحت هذه النسبة خلال فترة الدراسة بين 9.98% سنة 2000 و 13.50% سنة 2016 وهذا راجع إلى عدم اهتمام الدولة بالقطاع الصناعي، بالإضافة الى غياب المهارات البشرية الخالقة للقيمة في المجال الصناعي، وهذا يرجع الى غياب رؤية استراتيجية للقطاع الصناعي من قبل الحكومة و التي تمثل حافزا لتكوين المهارات المبدعة عمليا و فكريا، و تركيز كل اهتمامها بقطاع المحروقات على حساب القطاعات الأخرى.

ثالثا– مساهمة الصادر الصناعية خارج المحروقات في اجمالي الصادرات

تظهر مساهمة الصادرات الصناعية خارج المحروقات في اجمالي الصادرات خلال الفترة 2000- 2016 من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(04): مساهمة الصادرات الصناعية خارج المحروقات في اجمالي الصادرات 2000–2016

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
القيمة الاجمالية	48121.0	49667,8	56191,9	52 054	60 621	66 548	83 265	92 373	124 995
النسبة %	**3.2**	**3.35**	**3.74**	**2.73**	**2.59**	**1.94**	**2.09**	**2.19**	**2.45**
السنة	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	
القيمة الاجمالية	77 409	113 481	150 295	159 633	159 553	207 976	197 751	194 971	
النسبة %	**2.31**	**2.61**	**2.79**	**2.80**	**3.05**	**4.22**	**5.67**	**6.16**	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- موقع الجمارك الجزائرية بالإضافة الى الديوان الوطني للاحصاء ONS.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة مساهمة الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات إلى إجمالي الصادرات ضعيفة جدا حيث تراوحت ما بين 3.2% و6.16% خلال الفترة الممتدة من(2000-2016) ، وذلك رغم محاولة الدولة الجزائرية التقليل من مكانة المحروقات في هيكل الصادرات إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل لاعتبار قطاع المحروقات المصدر الأول للعملة الصعبة، ولذلك بقي الجهاز الإنتاجي المحلي يعاني من قصور كمي وركود نوعي لا يسمح للمنتوج الوطني من غير النفط والغاز باقتحام الأسواق الدولية رغم الإصلاحات الهيكلية المتخذة من طرف الحكومة ، ويعود السبب في هذا التأخر و التخلف إلى عدم تفعيل مقاربة التسويق الدولي كرافد حيوي لرفع الطاقة التصديرية الكامنة على غرار تجويد الأداء التصديري للمجاميع الانتاجية.

المطلب الثاني: استراتيجيات التنمية الصناعية في الجزائر

لقد أولت الجزائر أهمية كبيرة للقطاع الصناعي منذ الاستقلال، لذا عمدت السلطات في ذلك الوقت على تطبيق استراتيجيات مختلفة للنهوض بالقطاع الصناعي حيث انطلقت بإتباع استراتيجية الصناعات المصنعة وتبني مخططات النمو وفيما يلي سيتم تلخيص أهم محطات تطور القطاع الصناعي الجزائري.

الفرع الأول: الاستراتيجية الصناعية 1962– 1989

منذ حصول الجزائر على استقلالها في 1962 بدأت بتطبيق استراتيجيات مختلفة للنهوض بالقطاع الصناعي، حيث انطلقت بإتباع استراتيجية الصناعات المصنعة وبدأت الجزائر في تطبيق هذه الاستراتيجية منذ سنة 1965، لقد برز التوجه نحو هذه الاستراتيجية في ميثاق طرابلس 1962 الذي وضع المعالم الكبرى للسياسة الاقتصادية الجزائرية غداة الاستقلال الذي جاء فيه إن التنمية الحقيقية والطويلة المدى بالنسبة للوطن، مرتبطة بإقامة صناعات قاعدية ضرورية من اجل فلاحة متطورة .على هذا الأساس منحت الجزائر إمكانيات كبيرة للصناعات النفطية وصناعات الحديد والصلب .وفي هذا الإطار تتحمل الدولة مسؤولية توفير الظروف والوسائل الكفيلة بإنشاء صناعات ثقيلة ،بنيت إستراتجية التنمية في الجزائر على ثلاثة مفاهيم أساسية هي التصنيع، والتوجه نحو الداخل والتكامل وكانت هذه المفاهيم نتيجة للآثار السلبية التي كانت تعاني منها الجزائر مع خروج الاستعمار الفرنسي، فقد اوجد الاستعمار هيكلة للاقتصاد الجزائري المستعمر، هيكلة متناسقة سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا، قانونيا، ثقافيا.

لم تتماشى استراتيجية الصناعة المصنعة والواقع الجزائري بحكم أن التكنولوجية المستخدمة لم يتم التحكم فيها مرحليا كما كان متوقعا والتكامل القطاعي لم يتحقق وإنما حدث العكس حيث ظل استراد المعدات الصناعية مستمرا مما زاد من الارتباط بالخارج أكثر أن التبادل القطاعي ظل محدودا رغم مرور فترة طويلة عن تطبيق هذه الاستراتيجية كما ان الصناعة الجزائرية لم ترق يوما إلى درجة التصدير المبني على أسس اقتصادية بحتة بعيدة عن السياسة[1].

واتسمت الفترة بين 1967- 1979 بمجموعة من المخططات منحت فيها الدولة الاهتمام لقطاع الصناعة الثقيلة حيث خصص لها **المخطط الثلاثي 1967–1969** مبلغ 11 مليار دج لتنمية المناطق المحرومة في إطار القضاء على الفوارق الجهوية، بالإضافة إلى **المخطط الرباعي الأول 1970– 1973** الذي خصص مبلغ قدره 30 مليار دج من مجموع الاستثمارات للشروع في تنفيذ برنامج التصنيع إضافة إلى **المخطط الرباعي الثاني 1974–1977**، الذي ركز على تثمين الموارد الطبيعية وتحسين تقنيات التخطيط فخصص لها مبلغ 100 مليار دج، وهو ما يوضح الاهتمام الكبير الذي أولته الحكومة لتطوير القوى الانتاجية للمجتمع باعتباره القاعدة الأساسية للتقدم بالإضافة إلى إقامة جهاز صناعي قوي يساعد على تحرير الاقتصاد من التبعية الخارجية، وتوزيع ثروتها على نحو يمكن من تحقيق العدالة الاجتماعية بين السكان [2].

---

[1] محمد زوزي ؛**استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية** ؛ ص172.

[2] المرجع نفسه؛ ص173.

وفي فترت الثمانينات وضعت الحكومة عدة مخططات تنموي كانت كما يلي[1]:

- **المخطط الخماسي 80-84** :لقد خصص لتنمية القطاع الصناعي عددا من البرامج الاستثمارية قدر حجم التكاليف المخصصة للاستثمارات الصناعية 154.5 مليار دج التي تم تحديد الاستثمارات الصناعية على أساس تنمية الصناعة في اتجاه تنمية الفلاحة أي تنمية الصناعات المنتجة لوسائل الإنتاج الزراعية بالاضافة إلى المهام الرئيسة للقطاع الصناعي وهو التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك عن طريق ما يتم إنتاجه من وسائل إنتاج متنوعة؛
- **المخطط الخماسي 85-89**: لقد اهتم المخطط الخماسي الثاني بمواصلة تدعيم عمليات تحقيق مستويات عالية في مجال استغلال الطاقة الانتاجية والصناعية وتدعيم شروط التكامل بين مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية واعطاء العناية الخاصة للصناعة، وقد بلغ حجم انجازه 174.2 مليار دج .

الفرع الثاني: القطاع الصناعي خلال فترة التسعينات

تعتبر هذه الفترة من أكثر الفترات التي شهدت تحولات اقتصادية كبيرة على الساحة الوطنية والدولية، حيث بدأت بانهيار المعسكر الشيوعي وسقوط أطروحة الاشتراكية وإفساح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار والانتاج، وكذلك عرفت هذه الفترة تراجع كبير في مداخيل الدولة نتيجة انهيار أسعار النفط مما أدى إلى تخلي الدولة عن دعم مؤسساتها الصناعية، حيث تبنت الجزائر فكرة خصخصة مؤسساتها بعدما عجزت أغلبيتها في الوصول إلى المردودية وتحقيق فائض، مما أدى بالسلطات الجزائرية إلى تطبيق سياسة ميزت الفترة 1993-1995 بإنشائها للشركات القابضة باعتبارها شركات رؤوس الأموال مشرفة على الإدارة والمراقبة، وتميزت هذه الفترة بالأداء السيء والسلبي لأغلب المؤسسات الصناعية العامة ما كلف الدولة موارد مالية ضخمة تسببت في هدر طاقات هائلة لفترة زمنية طويلة دون الوصول إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية تتناسب مع حجم الاستثمارات في هذه المؤسسات[2].

الفرع الثالث: استراتيجيات انعاش ودعم النمو الاقتصادي

إن المشروع الخاص بإستراتيجية وسياسات إنعاش وتنمية الصناعة الوطنية نتاج عدة جلسات وطنية أيام 26-28 فيفري 2007، بمشاركة واسعة لمجمل الأطراف المعنية بالموضوع، وقد سمح الحوار والمناقشات الذي تم بشأن وضع الاستراتيجية بتحديد التوجهات الاربعة الهامة التالية[3]:

- تبني إطار مرجعي ونظرة جديدة للتنمية الصناعية؛
- تحديد مبادئ الإستراتيجية وتشكيل السياسات الصناعية؛

---

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول ؛ **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر الجزء الثاني**؛ ديوان المطبوعات الجامعية؛ الطبعة الاولى؛ الجزائر؛ 1999؛ ص25.

[2] عطاالله بن مسعود ؛ **النمو الاقتصادي وعلاقته بنمو القطاع الصناعي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1970-2015**؛ مجلة رؤى اقتصادية؛ جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي؛ الجزائر؛ العدد 10؛ 2016؛ ص96.

[3] نصيرة قوريشي ؛ **أبعاد وتوجهات إستراتيجية الصناعة في الجزائر**؛ مجلة شمال افريقيا؛ جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف؛ الجزائر؛ العدد الخامس؛ جانفي 2008؛ ص ص 94-95.

- ضرورة سياسة تحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- ضرورة تغيير النظام الاقتصادي ومواصلة تطبيق سياسات الاصلاح الهيكلي التي تم الشروع فيها منذ بداية التسعينات.

لذا تندرج استراتيجية إنعاش الصناعة وتطويرها ضمن الاستراتيجية الاقتصادية الشاملة التي تقوم على تصور ونظرة جديدة للاقتصاد، ترتكز هذه الإستراتيجية على حرية المبادرة وعلى ترشيد الاقتصاد وتعزيز منظومة التضامن والتكافل الاجتماعي، وتهدف هذه الاستراتيجية إلى التطوير المكثف لنشاطات صناعية مرتبطة ضمن الهدف المتمثل في السير نحو السلم والازدهار. لذا ترتكز الاستراتيجية لإنعاش الصناعة الوطنية على جانبين أساسيين يتمثل الجانب الأول في مواصلة سياسة تشجيع صناعات محل الواردات ،أما الجانب الثاني يتمثل في تنمية وتطوير صناعة موجهة للتصدير لانتقال الجزائر من مرحلة مجرد مصر للمواد الأولية إلى مرحلة منتج ومصدر لمواد محولة بتكنولوجيا أكثر إحكام وذات قيمة مضافة أكبر بغية مواجهة المنافسة الدولية وتخليص الاقتصاد الوطني من تبعيته لقطاع المحروقات.

وفيما يخص برنامج توطيد النمو الاقتصادي خصص هذا البرنامج ما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي، وخصص للتنمية الصناعية هي الأخرى أكثر من 2000 مليار دج من القروض المسيرة من قبل الدولة من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيماوية وتحديث المؤسسات العمومية[1].

المطلب الثالث: معيقات القطاع الصناعي وسبل تطويره

سيتم في هذا المطلب التطرق لأهم معيقات القطاع الصناعي وسبل تطويرهه والنهوض به للمساهمة في تحقيق تنمية شاملة للاقتصاد الوطني.

الفرع الأول: معيقات القطاع الصناعي

يعاني القطاع الصناعي الجزائري من عدة مشاكل نذكرها فيما يلي[2]:

- تجهيزات إنتاجية قديمة ومتهالكة تواجه معوقات فنية ثقيلة واستخدام ناقص للطاقات الإنتاجية
- موقع جغرافي غير مناسب لبعض وحدات الإنتاج؛
- ضعف في مجال تنظيم العمل والمهارات الإدارية؛
- قيمة مضافة منخفضة ثلاث مرات أقل من الصناعات المماثلة في جميع أنحاء العالم؛
- ضعف كثافة النسيج الصناعي الوطني والتأخر التكنولوجي والتحكم الضعيف في أساليب الإنتاج؛

---

[1] ناجية صالحي وفتيحة مخناش ؛ **أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي2001-2011**؛ الملتقى الدولي **حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التهيئة القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية**؛ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛ جامعة سطيف1؛ يومي 11و12 مارس؛2013؛ ص 11.

[2] السعيد بريكة ونور الهدى عمارة؛ **استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر**؛ مجلة العلوم الانسانية؛ جامعة أم البواقي؛ الجزائر ؛ العدد الرابع؛ ديسمبر 2015؛ ص 284.

- التوجه الواحد لصناعتنا نحو السوق الداخلية التي تعرف تقلصا متزايدا والتي لا توفر العملة الصعبة الضرورية لتمويل وارداتها من السلع التي تحتاج إليها المؤسسات الصناعية؛
- الارتباط القوي لصناعتنا بالخارج للتزود بالمواد الأولية الضرورية النصف المصنعة وقطع الغيار؛
- محدودية أساليب التسيير والتأخر في مجال المناهج الحديثة في التسيير ؛
- مردودية منخفضة ومعدلات نمو متدنية ترتب عنها إنتاجية ضعيفة، راجعة لعدم تماشي المؤسسات الصناعية وقواعد التنافسية في السوق؛
- ارتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي بسبب الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة؛
- تبعية كبيرة لقطاع المحروقات، أدت إلى نقص تنوع الصادرات؛
- ضعف استعمال التكنولوجيات المتطورة في الصناعات الحديثة أدى إلى تراجع نوعية المنتجات الصناعية؛
- الحماية وضعف القدرة على المنافسة: إن نشوء الصناعة الجزائرية ضمن حماية مطلقة أو شبه مطلقة، بالإضافة إلى انحصار عملها في تلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية السابقة لفترة طويلة جعلها تتأقلم مع السوق الداخلية من حيث نوعية الإنتاج وأذواق المستهلكين، وعدم الاهتمام بتطوير المنتوج وتحسين نوعيته، بالتالي فقدت القدرة على التعامل مع الأسواق الخارجية والتعرف على طبيعتها ومنافسة منتجاتها؛
- عدم وجود قدرة صناعية متينة للانطلاق، فضلا عن تخلف كبير للجهاز المصرفي وعدم قدرته على تخصيص كفء للموارد المالية.

الفرع الثالث: سبل تطوير القطاع الصناعي في الجزائر:

إن الهدف من التنمية الصناعية هو توسيع القاعدة الإنتاجية وكذا تخفيض الاعتماد على إيرادات المحروقات كمصدر وحيد للدخل، وبالتالي تنويع الاقتصاد وجعله أكثر قدرة على الصمود في وجه التقلبات التي تصيب قطاع المحروقات من خلال توجيه العوائد النفطية وحقن فائض السيولة إلى قطاع الصناعة كبديل لقطاع المحروقات ومن أهم سبل تطوير القطاع الصناعي مايلي:

أولا– إعادة هيكلة القطاع الصناعي الوطني:

لابد من إعادة هيكلة قطاع الصناعة نتيجة للمشاكل التي يعرفها هذا الاخير خاصة مع التحولات الدولية الراهنة، والقدرات التنافسية الجديدة للدول الناشئة أدى إلى زيادة المنافسة الدولية وتدني المنتجات المحلية؛ وذلك باستغلال الثروات الطبيعية التي تتوفر عليها الدولة والانتقال من مجرد مصدر للمواد الأولية إلى منتج ومصدر للمواد المحولة بتكنولوجيا أكثر تقدما وقيمة مضافة أكبر بهدف تحقيق القدرة التنافسية الدولية، فلابد من إعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي لتحقيق أفضل اندماج ممكن في النظام التجاري العالمي ويتم ذلك عن طريق[1]:

[1] عبود زرقين؛ **الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر**؛ مجلة بحوث اقتصادية عربية؛ مركز دراسات الوحدة العربية؛ لبنان؛ العدد 45؛ 2009؛ ص 176.

- التخصص في السلع التي تتمتع فيها الجزائر بميزة نسبية ومحاولة إنشاء سلاسل الإنتاجية متكاملة لها؛
- إجراء الدراسات المتخصصة في القطاع الصناعي والسلاسل الإنتاجية وتوجيه الاستثمارات الصناعية؛
- تكوين الأيدي العاملة الوطنية الفنية والمتخصصة؛
- يجب على الحكومة أن تتولى مهمة خلق مناخ مواتي للاستثمار والإنتاج الصناعي ووضع القواعد العامة المنظمة للاقتصاد الجزائري من خلال مسايرة التطورات التكنولوجية؛
- محاولة استحداث أكثر الفنون الإنتاجية حداثة وملائمة بالاستعانة بالشركات المتعددة الجنسيات ذات القدرات العالية على اقتحام الأسواق العالمية؛
- تطوير البنية التحتية للقطاع بإعطاء الأولوية في التزويد بالخدمات إلى المناطق والتجمعات الصناعية والعناية بتوفير وسائل نقل البضائع والعمال بتكلفة معقولة.

ثانيا– تعزيز القاعدة الصناعية الوطنية:

وذلك من خلال تشجيع الشركات، بما في ذلك القطاع الخاص للمشاركة بشكل أكبر في التنمية الوطنية [1]:

- تنفيذ السياسات العامة لدعم الترقية والتحديث لهذه الشركات خاصة من الناحية التكنولوجية والادارية؛
- منح التسهيلات كشكل من أشكال التفضيل الوطني للشركات لاختراق السوق؛
- ضمان الانتشار المكاني للأنشطة الصناعية.

ثالثا– التركيز على صناعة معينة للتصدير

لابد من تنويع الهيكل الصناعي ورفع كفاءته وذلك من خلال إعداد برامج لتشجيع ودعم الصناعة، والتركيز على الصناعات القادرة على النمو والمنافسة في الأسواق الخارجية معتمدة على كفاءتها وتكاليفها الرخيصة التي يمكنها الاستفادة منها من المقومات التصنيعية كمثال على الصناعات المناسبة للجزائر الصناعات التي تعتمد على الطاقة بكثافة فبدل تصدير المواد الطاقوية على شكل خام يتم تحويلها إلى منتجات تامة الصنع كالصناعة البتروكيماوية كون الجزائر تمتلك كل المؤهلات لقيام وتطوير هذه الصناعة، بالإضافة إلى الصناعات التي ترتبط تنميتها بقطاعات أخرى مثل الصناعات الغذائية والصناعات المعدنية...وغيرها[2].

رابعا– تحسين مناخ الاستثمار الصناعي

يتميز مناخ الاستثمار في الجزائر بصعوبته وضعفه على جذب واستقطاب الاستثمار المحلي وكذا الأجنبي وهو ما يعكسه مؤشر بيئة الأعمال؛ حيث تحتل الجزائر حسبه المرتبة 147 عالميا من أصل 189 دولة و15 عربيا من أصل 20 دولة[3].

---

[1] السعيد بريكة ونور الهدى عمارة؛ **استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر** ؛مرجع سبق ذكره؛ ص285

[2] عبود زرقين؛ مرجع سبق ذكره؛ ص177.

[3] المؤسسة الوطنية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات؛ **بيئة أداء الأعمال في الدول العربية لعام 2015**؛ الكويت؛ العدد الفصلي الرابع؛ ديسمبر 2014؛ ص13.

فالوضعية السيئة والسلبية التي يتوفر عليها المناخ الاستثماري في الجزائر من مناخ الأعمال والظروف المحيطة به أدت إلى عزوف المستثمرين الوطنيين والأجانب، فلابد من توفير مناخ ملائم وجيد وذلك من خلال[1]:

- تحويل بيئة المؤسسة والمستثمر إلى مناخ الاعمال أكثر جاذبية، وذلك من خلال إنشاء مجلس وطني لتحسين مناخ الأعمال يجمع الدولة والمؤسسات والنقابات والخبرة الاقتصادية، حيث يسعى إلى تنفيذ مخطط تحسين مناخ الأعمال الذي يسطر أهدافا كمية لرفع الجزائر إلى مستوى البلدان الأكثر جاذبية للاستثمار في العالم؛
- إدخال قفزة في عصرنة وتحديث مناخ الأعمال؛
- إطلاق المناطق الصناعية الجديدة مع مناخ للأعمال من الطراز العالمي كمشاريع تجريبية.

وبالتالي فلابد من العمل المستمر على تطوير مناخ الاستثمار الصناعي، لكي يصبح أكثر ملائمة ومقدرة على جذب المستثمرين للتوفير المزيد من الأموال والمدخرات.

خامسا– تأهيل الموارد البشرية وتنمية المهارات

تتفق معظم الحكومات على أن رأس المال البشري هو محرك بالغ الأهمية للنمو الاقتصادي لذا لابد من دعم السياسات التي ترسي أسس التعلم للقوى العاملة المستقبلية ويكون ذلك بإشراك القطاع الخاص من خلال الروابط بين الشركات وتعاون القطاع الجامعي والخاص بما في ذلك التدريب المهني لأن هذا هو السبيل الاكثر فعالية لربط المهارات اللازمة بسوق العمل. كما أن تطوير العنصر البشري يعتبر أساس لنجاح أي سياسة صناعية مستقبلية باعتباره عاملا مشجعا على امتصاص التكنولوجيا الحديثة فيجب إعادة تأهيل القوى العاملة في الصناعة وتحويل تراكم الخبرات إلى قدرات إبداعية ورفع إنتاجية الفرد باكتسابه المعارف الذاتية التي تمكنه من الإبداع والإنجاز العلمي؛ ولابد من تطوير الذكاء البشري وهدا يعني أنه علينا مراجعة المنظومة التربوية والجامعية من اجل تكوين الأجيال القادمة دون تجاهل الإطارات التي تشتغل حاليا والتي تحتاج إلى إعادة رسكلة، يضاف إلى ذلك ضرورة توفير نظم حوافز مادية ومعنوية تضمن دفع العاملين والإدارات على بذل الجهد لرفع كفاءة المؤسسات التي يعملون بها لتطوير المشروعات الصناعية ونموها يشكل مستمر[2].

سادسا– التكنولوجيا كعنصر مهم لتطوير الصناعة

الصناعة من أكثر القطاعات تقبلا لكل ما هو جديد في تفعيل أدائها الوظيفي وهذا نابع من طبيعة هذا النشاط القائم على تحويل المدخلات إلى مخرجات جديدة باستعمالات متنوعة، لذلك برز تأثير التقدم التقني في عمليات التصنيع بدءا من مكننة العمليات الانتاجية إلى آليات التسويق وتلبية طلبات المستهلكين، وما التطور الصناعي الكبير الذي تشهده الدول المتقدمة إلا دليل واضح على انعكاس التقدم التكنولوجي الذي احرزته هذه

[1] السعيد بريكة ونور الهدى عمارة؛ **الصناعة كخيار استراتيجي لتنويع وإخراج الاقتصاد الوطني من التبعية للمحروقات**؛ مجلة الإستراتيجية والتنمية؛ جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم؛ الجزائر؛ العدد 11؛ 2016 ؛ ص243.

[2] السعيد بريكة ونور الهدى عمارة؛ **استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر**؛ مرجع سبق ذكره؛ ص288.

الدول في ميادين العمل الصناعي لديها، حيث أصبح نقل التكنولوجيا مرتبط بضرورات التصنيع في البلدان النامية من بينها الجزائر، للارتباط الوثيق والتداخل بين التصنيع والتكنولوجيا وقد حظي هذا الموضوع بالاهتمام من خلال:

- مجال تسريع وتائر نمو اقتصادياتها الوطنية عن طريق بناء قاعدة صناعية قائمة على احدى منتجات العلم والتكنولوجيا؛
- توفير شروط افضل للدول النامية في مجال نقل المعرفة التكنولوجية على اساس توفير شبكة معلومات تكنولوجية ملائمة لاهداف واتجاهات الصناعة فيها؛
- ضرورة استيراد التكنولوجيا النظيفة والتخلي عن التكنولوجيا ذات التاثير السلبي على البيئة؛
- ضرورة زيادة الاستثمار والدعم في البحث العلمي التكنولوجي، واستيعاب التطورات العلمية التكنولوجية في النشاط الصناعي لرفع كفاءة وجودة تنافسية المنتجات الصناعية الجزائرية في الاسواق الداخلية والخارجية؛

سابعا– ضمان التنسيق والترابط بين السياسات الاقتصادية والسياسات الصناعية

ضرورة العمل على ضمان الترابط بين السياسات الاقتصادية عموما، وبين السياسات المرتبطة بتطوير الصناعة في الجزائر، وبحيث تصب في محصلتها النهائية وبشكل متناسق ومتكامل فيما بينها في تطوير الصناعة الجزائرية ونموها، ويشجع على رفع كفاءة الأداء وتأمين عمل المشروعات الصناعية من خلال هذه السياسات الموضوعة، وجدية الأجهزة المطبقة لها، وفاعلية هذا التطبيق. بحيث يتم أفضل استخدام ممكن للأدوات المعتمدة في هذه السياسات من أجل تحقيق أهدافها في تطوير الاقتصاد عموما، وتطور الصناعة ونموها خصوصا[1].

المبحث الرابع:القطاع السياحي كبديل قاعدي

تعتبر السياحة من أسرع القطاعات الاقتصادية نموا، حيث تمثل اليوم قطاعا متكاملا ومتعدد المراحل، يتضمن التخطيط والاستثمار، التشييد، التسويق والتوزيع ولم يعد الاهتمام بقطاع السياحة يقتصر على الدول المتقدمة التي ترتفع فيها مستويات الدخل فحسب بل امتد لمعظم الدول النامية التي وجدت في السياحة قطاعا حيويا يساهم في تنويع مصادر الدخل ويوفر فرص ومناصب للشغل باعتباره بنصف بكثافة العمل، لذلك يجب على الجزائر أن تهتم بشكل جدي بتطوير قطاع السياحة، وجعله كبديل استراتيجي لقطاع المحروقات بتوفير عناصر الجذب السياحي الإضافية له، لتلبية احتياجات مختلف فئات السياح، المحليين منهم و الدوليين، مما يزيد من حجم مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي ومنه الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: واقع السياحة في الجزائر

سيتم في هذا المطلب التطرق إلى كل من مقومات القطاع السياحي في الجزائر ومدى مساهمة هذا الأخير في الاقتصاد الوطني.

[1] السعيد بريكة ونور الهدى عمارة؛ **الصناعة كخيار استراتيجي لتنويع وإخراج الاقتصاد الوطني من التبعية للمحروقات**؛ مرجع سبق ذكره؛ ص 289-290.

الفرع الأول: المقومات السياحية في الجزائر

تمثل المقومات السياحية تلك الإمكانات الطبيعية و المادية والتاريخية التي يتوفر عليها أي بلد، وهي بمثابة الركائز الأساسية للعرض السياحي، وتعتبر شرط كفاية لتحقيق الجب السياحي المطلوب ونجد من أهمها:

أولا– المقومات الطبيعية

الجزائر أكبر بلد إفريقي وعربي والعاشر من حيث المساحة، تقع شمال قارة إفريقيا، وتتربع على مساحة 2.381.741 كلم مربع وبشريط ساحلي طوله 1200كلم، وبلغ عدد السكان المقيمين بالجزائر 40.3مليون نسمة في الفاتح من جانفي 2017 حسب المعطيات التي قدمها الديوان الوطني للإحصاء.

وتتميز الجزائر بتباين تضاريسها، ففي الشمال تمتد سهول التل الجزائري، يليها حزام من عدة سلاسل جبلية تحيط بالهضاب العليا، وبالجنوب توجد الصحراء الجزائرية حيث تمثل 80% من المساحة الكلية.

وقد قامت الجزائر بدءا من سنة 1983 بتصنيف 10 حظائر وطنية، وبمساحة 56.565.361 هكتار أي ما يعادل 23.8% من المساحة الإجمالية للتراب الوطني، لكل منها طابعه وميزاته.

وتلعب منابع المياه المعدنية أهمية بالغة في السياحة بالجزائر، حيث تتوفر على 202 منبع مائي، وهي مختلفة الخصائص الفيزيائية والكيميائية من حيث نسبة المعادن والفوائد العلاجية، وهو ما شكل عرضا سياحيا حمويا تنافسيا، ساهم في انتشار السياحة الحموية والحمامات المعدنية،ومن أشهر هذه الحمامات مايلي[1]:

- **حمام الشلالة:** يعتبر حمام الشلالة الثاني عالميا بعد مياه براكين أيسلندا، وهو من أشهر الحمامات في الجزائر، يبعد ب 25 كلم عن عاصمة ولاية قالمة شرق البلاد، اشتهر عالميا لأن مياهه تتدفق على مجرى صغير متصل بالجبل الكلسي، وهي طبيعية تنبعث من باطن الأرض من درجة حرارة 96 درجة مؤية وتتجاوز6500لتر في الدقيقة الواحدة ولهذا فهي ساخنة جدا؛
- **حمام ربي:** يقصده الآلاف سنويا لتداوي من أمراض الروماتيزم، يقع على بعد 12كلم من مدينة سعيدة جنوب غرب الجزائر، يعود إلى الحقبة الرومانية؛
- **حمام ورقة:**حمام معدني يقصده آلاف المصابين بالأمراض الجلدية،ثبوت نجاعة مياهه في علاج كثير منها، يقع بولاية النعامة جنوب غرب الجزائر، بين أحضان الطبيعة الصحراوية الخلابة؛
- **حمام ريغة:** منتجع شهير يعد وجهك الباحثين عن الراحة النفسية والعلاج الطبيعي، يتربع على 16 هكتار توصف مياهه بأنها من أجود المياه المعدنية، تصل درجة حرارتها الطبيعية إلى 68 درجة مئوية، والحمام مقصد لكثير من الرياضيين، الذين يعتبرونه مكانا للعلاج الطبيعي، يقع شرق مدينة عين الدفلى وسط الجزائر؛

ثانيا– المقومات التاريخية

- عرفت الجزائر حضارات على مر العصور، سجلها التاريخ كالحضارة الفينيقية التي تعامل معها الأمازيغ وسكان الجزائر في ذلك الوقت، كما خضعت لحكم قرطاج والرومان، ثم الحكم الإسلامي، ومن المواقع التاريخية في الجزائر

[1] عمر حوتية؛ **واقع قطاع السياحة في الجزائر و افاق تطوره**؛ مجلة الحقيقة؛ جامعة أدرار؛ الجزائر؛ العدد29؛ 2014؛ ص ص 396 397

نذكر قلعة بني حماد من أهم الموجودة في شمال شرق المسيلة، وهو أحد أهم رموز الدولة الإسلامية بالجزائر، كما نجد موقع جميلة بولاية سطيف تحتوي على أجمل المعالم الأثرية القديمة،كذلك قصور واد ميزاب التي أدرجتها اليونسكو ضمن التراث العالمي،هضبة كلسيه تقع شمال الصحراء، وتيمقاد التي تقع على بعد 36كلم شرق ولاية باتنة، كما تقع تيبازة على ساحل البحر الأبيض المنوسط، مدينة أسسها الفينيقيون كإحدى أهم مستعمراتها التجارية العديدة،كما نجد القصبة التي تكتظ بالمساجد والشوارع الضيقة والمتميزة بميراثها المعماري التاريخي الأصيل[1].

1. المنشآت القاعدية: تمثل المنشآت القاعدية المنشآت الضرورية للقيام بمشاريع وأنشطة سياحية وتتمثل في الأتي[2]:

أ. النقل: يعتبر النقل عاملا أساسيا لتطوير السياحة،ولقد كان اهتمام الجزائر بشبكات المواصلات منذ الاستقلال سواء في الطرقات أو السكك الحديدية أو النقل البري والبحري وهي من أهم شبكات النقل على مستوى المغرب العربي،حيث نجد أن **الطرق البرية:** يقدر طولها بنحو 104.72 ألف كلم منها 67 ألف كلم طرق وطنية و38100كلم طرق ترابية صالحة للسير و الحركة والباقي ذو نوعية متوسطة،وبمقارنة هذه القدرات مع مساحة البلاد نجدها غير كافية ومعظمها في المدن الكبرى وتبقى مناطق كثيرة من العزلة،وبالنسبة **للسكك الحديدة** يقدر طولها حوالي 4500 كلم ذات اتجاه وحيد، و215كلم منها مكهرب ومزود بحوالي200 محطة تغطي خاصة الشمال بنسبة 17% من حركة النقل البري، حيث تشتغل هذه الشبكة من طرف الشركة الوطنية للسكك الحديدة التي تمتلك 10300 عربة وتوظف 187 قطار يوميا يربط17 مدينة، أما في ما يخص **النقل الجوي** عرف تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة، حيث تم انجاز 31 مطار منها 13 مطار دوليا يصل الجزائر بالعديد من المطارات الأوربية من خلال 37 خط اتجاه أرويا بالإضافة إلى الخطوط الداخلية وتضمن نقل حوالي 3.6 مليون مسافر ونحو 30 ألف طن من البضائع، وتتوفر الجزائر في مجال **النقل البحري** على 13 ميناء متعدد الاختصاصات بالإضافة إلى وجود عدد كبير من الموانئ الصغير للصيد البحري والاستجمام تضمن الخدمات البحرية 05 مؤسسات متخصصة، والموانئ الجزائرية تشهد نشاطا اجتماعيا واقتصاديا مكثفا حيث أن المبادلات التجارية الخارجية تتم أساسا عن طريق البحر؛

ب. الاتصالات: عرف قطاع الاتصالات في الجزائر تفتحا على سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية، إذ أصبح الهاتف وشبكة الانترنت سهلة المنال خاصة بعد إدخال نظام" ADSL" فيها ما يقارب 5 ملاين مشترك في سنة 2005 بنسبة 90%، و تجاوز عدد مشتركي خدمة الانترنت فائقة السرعة ADSL المليوني مشترك في نهاية جوان 2015 مقابل 1.5 مليون مشترك سنة 2014، وتم تسجيل أكثر من مليوني مشترك في خدمة الانترنت الفائقة السرعة على المستوى الوطني من بينهم 50% استفادوا من نظام عقدة الوصول المتعددة

[1] رشيد سالمي ؛ أسماء قاسمية ؛ مرجع سبق ذكره؛ ص238

[2] مباركة مساوي ؛ **الخدمات السياحية والفندقية وتأثيرها على سلوك المستهلك؛** مذكرة لنيل شهادة الماجستير؛كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛جامعة أبي بكر بلقايد؛ تلمسان؛ الجزائر؛2012؛ ص ص 198-199

الخدمات MSAN وهي تكنولوجيا حديثة توفر عن طريق خط ثابت إضافة إلى الهاتف بالصوت و الصورة و بعض الخدمات مثل مشاهدة القنوات التلفزيونية المجانية ومشاهدة فيديو عند الطلب VOD، كما بلغ عدد مشتركي الهاتف الثابت 3.1 مليون مشترك و فيما يخص توسيع و عصرنة شبكة اتصالات الجزائر تم إنجاز أكثر من 63 ألف كلم، من الألياف البصرية إلى غاية نهاية جوان 2016؛

ج. قدرات الاستقبال: تمتلك الجزائر طاقات إيواء مختلفة ومتنوعة تتمثل في فنادق يمتلكها القطاع العام والخاص والمركبات السياحية والمخيمات موزعة على المناطق الساحلية خاصة،إلا أن هذه القدرات تبقى غير كافية ولا تلبي الطلب السياحي كما انها تتمركز في الشمال مما لا يسمح بترقية وتنمية السياحة الصحراوية في الجنوب والجدول التالي يبين عدد الفنادق المتواجدة على مستوى التراب الوطني والمؤسسات المماثلة لها المتواجدة على مستوى التراب الوطني لسنة 2015.

جدول رقم(05): توزيع سعة الفنادق والمؤسسات المماثلة لها 2015

فئة التصنيف	**العدد**	عدد الأسرة
فندق05 نجوم	8	**4242**
فندق04 نجوم	6	**1800**
فندق 03 نجوم	39	**5829**
فندق 02 نجوم	46	**4605**
فندق 01 نجوم	158	**11295**
فندق بدون نجوم	160	**8533**
إقامة سياحية 02 نجوم	02	**384**
اقامة سياحة 01 نجوم	01	**313**
نزل 02 نجوم	02	**93**
نزل 01 نجوم	01	**30**
بيت الشباب 02 نجوم	01	**16**
بيت الشباب 01 نجوم	01	**20**
قرية عطلة 03 نجوم	01	**274**
شقق مفروشة للسياحة(فئة1)	05	**91**
إقامات (فئة واحدة)	10	**426**
نزل جبلي(فئة واحدة)	06	**170**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- الديوان الوطني للاحصاء؛ **الجزائر بالارقام**؛ رقم 46؛ نتائج 2013-2015؛ نشرة 2016؛ ص 54.

الفرع الثاني: مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري

لا يمكن الحكم على مدى فعالية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني إلا من خلال الدور الذي تلعبه المداخيل السياحية في الناتج الوطني و مساهمة القطاع في توفير فرص العمل و غيرها من المؤشرات.

أولا- مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي

تظهر مساهمة المداخيل السياحية في الناتج المحلي الاجمالي للفترة 2000-2016 من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (12): مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الاجمالي (2000-2016)

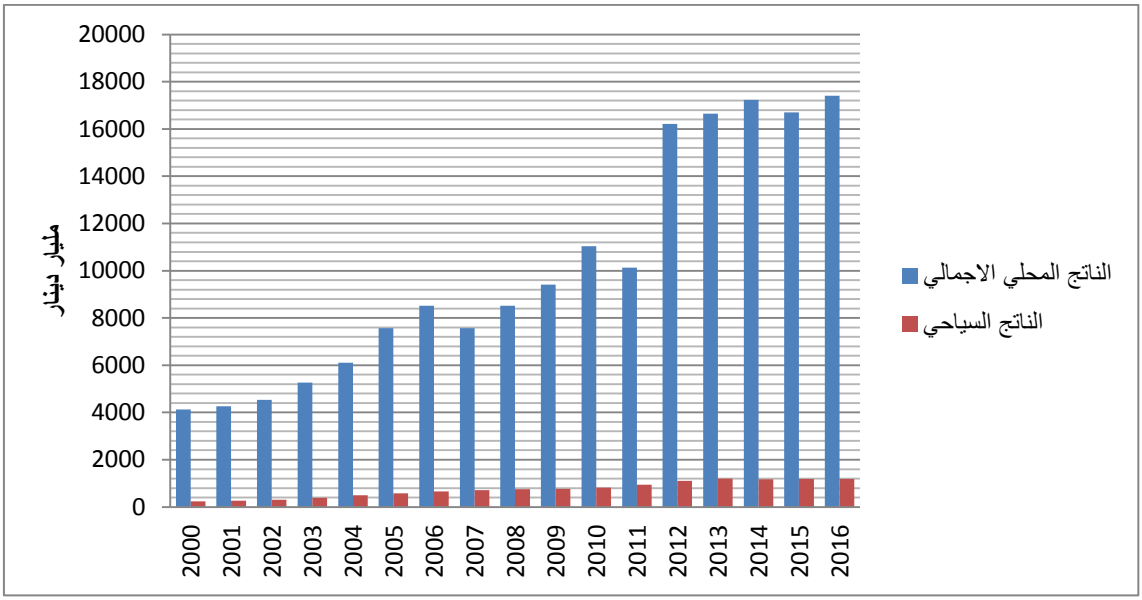

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم(12)

يتضح من خلال الشكل أعلاه بأن نسبة مساهمة قطاع السياحة في إجمالي الناتج المحلي هي نسبة ضعيفة جدا حيث تتراوح قيمها بين 5% و7 % كأقصى حد، وإن هذا الانخفاض في مساهمة قطاع استراتيجي كالقطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي يرجع أساسا إلى إهمال هذا القطاع من طرف السلطات في الجزائر، حيث يتضح أن هذا القطاع لم يكن ضمن أولويات التنمية الاقتصادية في الجزائر منذ الاستقلال، مقابل التركيز على تنمية قطاع المحروقات كقطاع استراتيجي وحيد لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، إضافة إلى أن الأزمة المالية التي ضربت الجزائر خلال فترة التسعينات، والتي بقيت أثارها غلى غاية يومنا هذا.

ثانيا- مساهمة القطاع السياحي في العمالة

تمثل السياحة أحد القطاعات الاقتصادية التي يعتبر فيها العامل البشري أحد عناصره الأساسية لقيام النشاط السياحي، عكس الصناعة والزراعة التي يمكنهما أن تعتمد علة الوسائل التكنولوجية، والشكل التالي يوضح مساهمة القطاع السياحي في التشغيل.

الشكل رقم (13): مساهمة القطاع السياحي في العمالة (2000-2016)

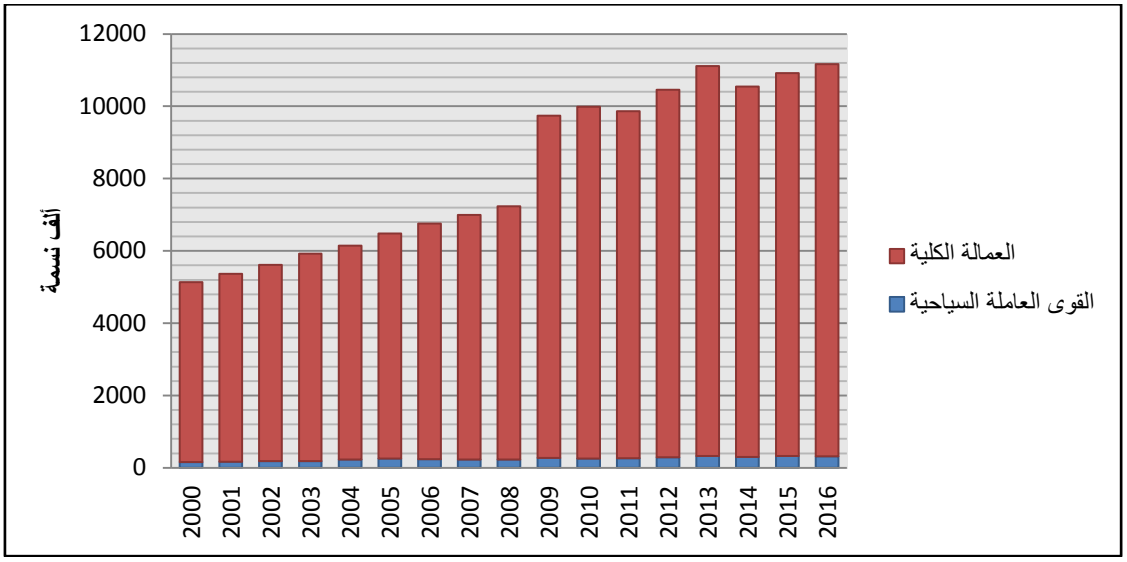

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم(13)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ ارتفاع في عدد عمال القطاع السياحي خلال الفترة(2000- 2016) حيث ارتفع من 154.7 ألف نسمة سنة 2000 إلى 320 ألف نسمة سنة 2016، ويعتبر هذا الرقم ضئيلا مقارنة بطاقات البلاد السياحية غير المستغلة، في حين أن نسبة مساهمة هذا القطاع في العمالة الكلية تشير إلى عدم تجاوز نسبة 2.8% من مجموع المشتغلين، وهذا راجع إلى معانات هذا القطاع من نقص التأهيل في أوساط العاملين به ويظل مستقبل التشغيل السياحي في الجزائر مرهونا بمدى تطور مكانة قطاع السياحة في السياسة الاقتصادية للدولة وبوزن الاستثمار في هذا المجال، وما يحمله ذلك من فرص عمل في مختلف التخصصات العلمية والمهنية المرتبطة بالسياحة.

المطلب الثاني:إستراتيجيات تنمية القطاع السياحي في الجزائر

وضعت الجزائر مجموعة من الاستراتيجيات لدعم قطاع السياحة باعتباره بديلا إستراتيجيا لقطاع المحروقات من أجل دعم الاقتصاد الوطني، في إطار المخططات التنموية التالية:

الفرع الأول: المخطط الثلاثي 1967-1969

خصص هذا المخطط للقطاع السياحي مبلغ قدره 285 مليون دج، أي ما يعادل 16.87% وقد كانت الحصة الأقل من الميزانية الموضوعة لهذا المخطط، وكان الهدف من وراء ذلك هو جعل القطاع السياحي يساهم في عملية التنمية الوطنية، كما تقرر في هذا المخطط إنشاء 130810 سرير لكن لم ينجز منه سوى 22736 سرير فقط ما يمثل 23% من المشروع فقط[1].

[1] عبد القادر هدير؛ **واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها**؛ مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير؛كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛جامعة أبي بكر بلقايد؛ تلمسان؛ الجزائر؛ 2006؛ ص 151.

جدول رقم(6): حصيلة برنامج المخطط الثلاثي من 1967-1969

الوحدة: سرير

الأنواع المقررة	عدد الأسرة المقررة	عدد الأسرة المنجزة	العجز في عدد الأسرة
الشاطئ	6766	2406	4360
الحضري	1650	254	1396
الصحراوي	1818	286	1532
المعدني	2847	0	2847
المجموع	**13081**	**2946**	**10135**

المصدر:بودي عبد القادر؛ **أهمية التسويق السياحي في تنمية القطاع السياحي بالجزائر"السياحة بالجنوب الغربي"**؛ أطروحة دكتوراه؛ منشورة؛ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛ جامعة الجزائر؛ 2006؛ ص 99.

من خلال الجدول نلاحظ أن الأولوية في الإنجاز أعطيت للمحطات الشاطئية بنسبة 35% أي 2406 سرير، وفي نهاية البرنامج سجل عجز كبير قدر بـ 10135سرير أي بنسبة 77.5%.

الفرع الثاني: المخطط الرباعي الأول 1970-1973

خصص هذا المخطط للسياحة مبلغ قدره 700 مليون دج أي ما يعادل 2% من المبلغ الإجمالي للمخطط، ويعتبر هذا المخطط المرحلة الثانية لتنفيذ برنامج التنمية السياحية برفع طاقات الإيواء لتحقيق مابين 70000 و90000 سرير في نهاية العشرية وبرمجة 35000 سرير خلال هذا المخطط، بالإضافة إلى استكمال ما تبقى من المشاريع التي لم تنجز في المخطط السابق، ومن أجل ذلك تمت برمجة عشرة مشاريع ذات طابع ساحلي وإحدى عشرة ذات طابع صحراوي[1].

الفرع الثالث :المخطط الرباعي الثاني(1974-1977)

خصص هذا المخطط للقطاع السياحي مبلغا قدره 1500 مليون دج أي ما يعادل 1.1% من المبلغ الإجمالي للمخطط، وقد عملت الدولة على متابعة عمليات التهيئة السياحية غير المنجزة خلال الفترات السابقة، بالاضافة إلى مشاريع جديدة متمثلة في محاولة بلوغ 25000 سرير، ولقد تميزت كذلك هذه المرحلة بتشجيع وتنظيم المبادرات الفردية كما أن النسبة الهداف التي تم تحقيقها بلغت 41% مع تحسن بالنسبة للمخططين السابقين والتي قدرت بـ20 % و30% على الترتيب وهي نسب ضعيفة، كما عرفت هذه الفترة عدة تغيرات تمثلت في:

- إلحاق المصالح التجارية التابعة للشركة الوطنية للسياحة بالوكالة التجارية للسياحة لكن هذه الخيرة أثبتت عدم نجا عتها، ولم تدم العملية سوى سنتين؛
- في سنة 1976 أنشئت الشركة الوطنية للسياحة التي أسندت إليها مهمة تسويق النتوج السياحي الجزائري؛

[1] محمد وزاني ؛ **السياحة المستدامة: واقعها وتحدياتها بالنسبة للجزائر**؛مرجع سبق ذكره؛ ص 151.

– إنشاء مؤسسة العمال السياحية الجزائرية التي تولت مهمة إنجاز مشاريع التنمية السياحية لكن هي الأخرى فشلت، فمن بين 50000 سرير مبرمج إنجازها، لم ينجز سوى 18000 سرير.

غير أن ذلك لا يعني أن لهذا القطاع أهمية أكبر في التنمية الوطنية لأن مقدار الزيادة المقررة في ذلك المخطط كانت نفسها بالنسبة لجميع القطاعات الأخرى، وذلك بسبب زيادة حجم الميزانية العامة، وارتفاع تكاليف الاستثمار في جميع القطاعات، مما يجعل مكانته السياحية ثابتة في السياسة التنموية للدولة الجزائرية عبر المخططات التنموية السابقة، إن إنجاز هذه المشاريع المبرمجة في العديد من المخططات أرهقت طاقات القطاع السياحي وجعلت تسييره معقدا والملاحظ كذلك انخفاض جودة الخدمات السياحية المعروضة والعجز المالي الذي ألحق بالقطاع[1].

الفرع الرابع :المخطط الخماسي الأول(1980–1984)

كانت تدور العمليات الأساسية لهذا المخطط حول:

– برمجة الفنادق الحضرية؛

– توسيع الفنادق الصحراوية؛

– توسيع المحطات المعدنية؛

– تهيئة مناطق التوسع السياحي والمشاريع المستقبلية واعتمادها من طرف المتعاملين الآخرين(جماعات محلية، قطاع خاص).

أما بخصوص الميزانية المخصصة في هذا المخطط الخماسي فقدرت ب 3400 مليون دينار برمجت من أجل تغطية تكاليف المشاريع السابقة وانجاز المشاريع الجديدة من أجل بلوغ طاقة إيواء قدرها 51000 سرير، منها:

– 25000 سرير قيد الإنجاز؛

– 12000 سرير ما تبقى إنجازه والتابعة لمخططات التنمية السابقة؛

– 14000 سرير جديد والمقرر في هذا المخطط.

وخلال هذا المخطط صدر القانون 11/82 المؤرخ في 20 أوت 1982، ويعتبر الأول من نوعه لينظم تدخل القطاع الخاص على أن يكون مكملا للقطاع العمومي ومصدر لخلق مناصب الشغل وامتصاص البطالة. ولكن المخطط تزامن مع أزمة انخفاض أسعار النفط التي أثرت بشكل مباشر على موارد الدولة من العملة الصعبة مما كان لها عائقا في تمويل المشاريع المبرمجة وكانت السياحة ضحية الاختيارات الإستراتيجية للدولة، إضافة إلى تغير الحاصل في الوصاية حيث انتقلت مؤسسة الأشغال السياحية إلى وزارة العمران والبناء والإسكان في 1جانفي 1983 وتم إعادة هيكلتها إلى أربع مؤسسات جهوية[2].

---

[1] عبد القادر هدير ؛ مرجع سبق ذكره؛ ص 135.

[2] صالح موهوب؛ **تشخيص واقع السياحة في الجزائر واقتراح سبل تطويرها**؛ رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير؛كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛جامعة الجزائر؛ الجزائر؛ 2007؛ ص140.

الفرع الخامس:المخطط الخماسي الثاني 1985-1989

في هذا المخطط أعطيت الأولوية للسياحة الداخلية، مع الشروع في برامج خاصة لاستقبال السياح الأجانب، وتمحورت أهداف هذا المخطط من أجل متابعة سياسة التهيئة السياحية في:

- متابعة سياسة التهيئة السياحية؛
- تطوير الحمامات المعدنية والمراكز المناخية؛
- برمجت إنجاز مشاريع سياحية جديدة خاصة في الولايات المنبثقة عن التقسيم الإداري لسنة 1984؛
- تنويع المتعاملين كالجماعات المحلية والقطاع الخاص؛
- العمل على لا مركزية الاستثمار والتحكم في الطلب السياحي.

وقد أدركت الدولة الجزائرية في هذا المخطط أهمية السياحة في تفعيل النشاط الاقتصادي لذلك خصصت مبلغا ماليا قدره 1800 مليون دج لمواصلة عملية التهيئة السياحية وتوسيع الحظيرة الفندقية، حيث تم برمجة 22970 سرير كحصيلة كاملة تشمل المشاريع المؤجلة بالإضافة إلى برنامج جديد إلا أنه تم إنجاز 10516 سرير فقط لتبلغ الطاقة الفندقية 48302 سرير سنة 1989[1].

الفرع السادس: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2004-2005

جاء هذا المخطط من أجل دعم الإستراتيجية القطاعية وتحقيق الأهداف المتمثلة في الاستغلال الأمثل للطاقات السياحية وإحداث توافق مع محطات التنمية، حيث خصصت لها الدولة غلاف مالي قدره 31.32 مليار دج وقد تم في هذا المخطط تسطير الأعمال الرئيسية التالية[2]:

- الشروع في دراسة لتحديد و إعادة تشكيل لمناطق التوسع وكذا المواقع السياحية؛
- مواصلة دراسات التهيئة لـ 100 منطقة توسع سياحي؛
- التنازل عن طريق التراضي عن حوالي 600 هكتار في السنة من القطع الأرضية المتواجدة داخل مناطق التوسع السياحي لفائدة الوكالة الوطنية للدراسات السياحية وذلك بغرض تهيئتها ووضعها تحت تصرف المستثمرين؛
- انجاز أشغال التهيئة القاعدية لـ 70 منطقة توسع سياحي؛
- تدعيم الوكالة الوطنية للتنمية السياحية بالوسائل المادية والبشرية والمالية التي تمكنها من القيام بجميع المهام المكلفة لها؛
- تخصيص موارد مالية لفائدة الصندوق الخاص بدعم الاستثمار السياحي تقدر ب 6.4 مليار دج.

---

[1] عائشة شرفاوي ؛ **السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية**؛ أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير؛كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير؛ جامعة الجزائر3؛ الجزائر؛ 2015؛ ص 152.

[2] سعاد صديقي ؛ **دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي**؛ مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية؛ كلية العلوم اللاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛جامعة قسنطينة؛ الجزائر؛ 2006؛ص ص146-147.

الفرع السابع:البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005-2009

- هو برنامج تكميلي للبرنامج الأول 2001 2004، لا يزال يتكفل بالمنشآت القاعدية ويندرج ضمن منطق تدعيم النمو الذي سطر في إطار إلتزام مالي بقيمة 155 مليار دولار، ويتضمن الأهداف التالية:

- تثمين المنشآت السياسية العمومية الموجودة، عن طريق الشراكة وعقود التسيير والخوصصة لتحسين جودة الخدمات؛

- تشجيع الاستثمار في الفندقة من أجل تأهيل القدرات والمواقع والمسالك السياحية الوطنية؛

- ترقية وتأطير وكلات الأسفار والترقية السياحية[1].

الفرع الثامن:السياسة السياحية لآفاق 2010

اعتمدت وزارة السياحة الجزائرية في جانفي 2001 إستراتيجية جديدة للسياحة من أجل التنمية المستدامة لآفاق 2010، بمقتضاها يتم إدماج كافة المؤسسات والنشاطات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة في تحديد وتنمية وترقية النشاطات السياحية لتكوين صناعة حقيقة، وفي ظل هذه الإستراتيجية حققت الجزائر نتائج معتبرة تبعث على التفاؤل مستقبلا، فمن حيث التدفقات السياحية ارتفع عدد السياح الأجانب من 1962سنة 2001إلى 441000 سائح أجنبي سنة 2005، كما حققت مدا خيل قدرت ب200 مليون دولار سنة 2006 وبنسبة 20% من مجموع المداخيل خارج المحروقات[2].

الفرع التاسع:الإستراتيجية السياحية الجزائرية أفاق 2013

بعد مرور سنتين على تنفيذ مخطط تطوير القطاع السياحي لسنة 2010 بات من الضروري إدخال بعض التعديلات لمسايرة التطورات الجديدة داخليا وخارجيا، فتم تسخير مشروع جديد يسمى أفاق 2013 لتحديد الأهداف الكمية والنوعية وإجراءات دعم وترقية الاستثمار السياحي بالإضافة إلى المنتجات الواجب ترقيتها.

1. أهداف البرامج النوعية

تتمثل أهداف البرنامج فيما يلي:

- تثمين الطاقات الطبيعية، الثقافية، الدينية والحضارية؛
- تحسين نوعية الخدمات السياحية والارتقاء بها إلى مستوى المنافسة الدولية؛
- إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية السياحية؛
- تحسين صورة الجزائر السياحية وإحداث تغييرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليو؛ تجاه السوق السياحية؛

---

[1] عامر عيساني ؛ **الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة– حالة الجزائر–**؛ أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير؛ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛ جامعة الحاج لخضر؛ باتنة؛ الجزائر؛ 2010؛ ص 125.

[2] خالد كواش ؛ **أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية "حالة الجزائر"**؛ أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه؛كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛ جامعة الجزائر؛ الجزائر؛ 2004؛ ص 195.

2. أهداف البرنامج الكمية:

تتمثل الأهداف الكمية للبرنامج فيمايلي:

- **زيادة التدفقات السياحية:** عرفت العشرية الماضية والممتدة من سنة 1990-2000 تراجعا كبيرا في التدفقات السياحية نحو الجائر نظرا للظروف الاستثنائية التي عاشتها الدولة الجزائرية، غير أن تحسن المحيط السياحي في السنوات التي تلت هذه الفترة سمحت بتطوير محسوس للقطاع، حيث وصل عدد السياح إلى حوالي 98800 سائح منهم 251000 سائح أجنبي؛

– **زيادة طاقات الإيواء:** لا يمكن تصور تدفقات سياحية أكبر دون وجود طاقات إيواء أكبر، و أكثر جودة وفعالية لذا فإن المخطط اهتم بهذا الجانب، ووضع خطة لتنمية ورفع طاقات الإيواء وقد تم وضع هذه الخطة بناءا على الإحصائيات المرجعية المحصلة من المديريات المكلفة بالسياحة على مستوى الولايات؛

– **تنمية الاستثمار السياحي:** إن المؤشرات العالمية كلها اليوم تدل على أن الاستثمارات السياحية العالمية ستعرف نمو متواصل، وسيبقى ربما القطاع الوحيد الذي يمكن أن يصمد لأي نوع من الركود الاقتصادي في العالم[1].

الفرع العاشر:المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025

– تبنت الجزائر إستراتيجية لتنمية السياحة لآفاق 2025، بهدف تحسين صورة الجائر السياحية بالخارج والارتقاء بالقطاع إلى مرتبة صناعة واعدة بالتنمية في المنطقة الاورو متوسطية، يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025 (SDAT) جزء من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT)، ويشكا الإطار الإستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر، وشرع في إعداده في 2007 من طرف وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة(MATET)، وهو أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية، الثقافية والتاريخية للبلاد، ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر، ولتحقيق القفزة المطلوبة وجعل السياحة أولوية وطنية للدولة، من خلال النظر إليها على أنها لم تعد خيارا بل أصبحت ضرورة، لأنها تشكل موردا بديلا للمحروقات؛ تتمثل الأهداف الإستراتيجية للمخطط فيما يلي:

1. الأهداف العامة

تتمثل الأهداف الإستراتيجية للمخطط فيما يلي:

- توسيع الآثار المترتبة عن هذه السياسة إلى قطاعات أخرى(مثل الصناعة التقليدية،النقل، الخدمات...)؛
- تحسين التوازنات الكلية(التشغيل، النمو، الاستثمار، الميزان التجاري والمالي)؛
- التوفيق بين الترقية السياحية والبيئية والتحسين الدائم لصورة الجزائر(بحيث يرمي البرنامج إلى إحداث تغييرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون اتجاه السوق الجزائرية) [2].

---

[1] عائشة شرفاوي ؛ مرجع سبق ذكره؛ ص 166.

[2] عمر حوتية؛ مرجع سبق ذكره؛ ص 410

2. الأهداف المادية

إن هدف الجزائر هو استقبال 2.5 مليون سائح، لتحقيق ذلك فهي تحتاج إلى 75000 سرير من النوعية الجيدة، كما حدد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم سبعة مناطق سياحية كبرى وفقا للمؤهلات الخاصة بكل منطقة من التراب الوطني.

كما حدد هذا المخطط العديد من المشاريع كأولوية وطنية لتحقيق التنمية السياحية وطنية لتحقيق التنمية السياحية في الجزائر منها ماهو في طور الانجاز ومنها ما هو في مراحل متقدمة من عمليات إرساء الصفقة وتتمثل هذه المشاريع فيما يلي[1]:

- سلسلة فنادق من شأنها توفير 29386 سرير في جميع الأصناف؛
- تخصيص أرضيات جديدة للتوسع السياحي؛
- حظائر إيكولوجية وسياحة بكل من عنابة، قسنطينة، الجائر، وهران، وحظائر الواحات بالجنوب؛
- مراكز الصحة و العلاج والتقوية البدنية؛
- إطلاق 80 مشروعا سياحيا على مستوى أقطاب الامتياز السبعة ما يوفر 5986 سرير وحوالي 8000 منصب شغل.

المطلب الثالث: عراقيل وآليات النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر

للنهوض بالقطاع السياحي الجزائري لابد من تشخيص دقيق لجميع الأسباب المعيقة لهذه العملية، ومحاولة ايجاد حلول دائمة أو على الاقل بعيد الأجل مبنية على قاعدة سليمة من المعلومات.

الفرع الأول: عراقيل تنمية السياحة في الجزائر

تمتلك الجزائر مقومات طبيعية و حضارية تجعلها من أوائل الدول السياحية في منطقة البحر الأبيض المتوسط وفي العالم، لكنها رغم ذلك تعاني من تراجع كبير إن لم نقل خطير في أداء هذا القطاع سواء على مستوى الطلب المحلي أو الدولي ويرجع ذلك إلى أسباب ومشاكل كثيرة تتمثل في مايلي:

أولا– تهميش قطاع السياحة واعتباره قطاعا غير منتج(ثانوي)

إن المتأمل في السياسات المتعاقبة منذ استعادة الجزائر سيادتها من المحتل الفرنسي سيستخلص أن مكامن الضعف هي في هذه السياسات نفسها، حيث كان للنهج الاشتراكي خلال عقدي الستينات والسبعينات من القرن العشرين أثره الواضح على وتيرة الاستثمارات المحلية و الأجنبية في القطاع السياحي نتيجة المخاوف المصطنعة والأطروحات الخاطئة الممكن إجمالها في أن السياح يهددون قيم المجتمع، وعليه فإن البلد في غنى عما ينفقه هؤلاء الأجانب من العملة الصعبة، وتحمل القطاع العام المهمة، وانطلاقا من هذا التصور لم يحظ القطاع السياحي بالعناية الإستراتيجية بنفس تلك العناية التي حظي بها القطاع الصناعي، فكانت الاعتمادات المالية الممنوحة للقطاع خلال

[1] المرجع نفسه؛ ص166.

تلك الفترة(1967-1989) غير كافية لتطوير القطاع حيث جاء في مؤخرة القطاعات المستفيدة من الميزانيات المخصصة[1].

ثانيا- مشكل العقار السياحي

يمثل مشكل العقار عائقا أساسيا أمام المستثمرين الخواص سواء كانوا وطنيين أو أجانب والعقار السياحي على وجه الخصوص، فلقد أحصت الدولة 174 منطقة توسع سياحي بعد صدور القوانين اللازمة لتنظيم استغلال هذه المناطق أوكلت عملية تسييرها و إعداد الدراسات اللازمة لاستغلالها إلى الوكالة الوطنية للتنمية السياحية، لكن رغم ذلك يبقى المستثمرون يعانون من مشاكل كبيرة أهمها:

- سوء التسيير فرغم وجود الإطار التشريعي إلا أن السلطات لم تستطيع مراقبة هذا المورد لكونه يسير من عدة منتجين (الوكالات العقارية، الجماعات المحلية، الإدارة السياحية...) مما أدى إلى تسيير فوضوي لا يسمح للإدارة بالتصرف في أخذ قرار منح الأراضي وإقرار سياسة مناسبة للتنمية السياحية؛

- عدم دقة الدراسات في المرحلة الأولى المتعلقة بتحديد الموارد السياحية بسبب نقص الاعتمادات المالية الممنوحة لهذا الغرض مما أدى إلى وضعية صعبة وغير ثابتة للحماية والتحكم في العقار الخاص بمناطق التوسع السياحي مما ساهم في الإقامات الفوضوية والبناءات غير الشرعية والإضرار بالطبيعة والمواقع السياحية؛

- تأخر في تحضير مناطق التوسع وتهيئتها بسبب نقص إمكانيات الدراسات نتيجة لقوة و حجم إنجاز منشآت الاستقبال إضافة إلى ظهور السكنات الدائمة والنشاطات غير المتوافقة مع الطابع الايكولوجي لهذه المناطق التي تقلل من قيمتها وغايتها السياحية؛

- المضايقات التي يواجهها المتعاملون للحصول على قطع أراضي ولانتفاع بها فأمام صعوبة الحصول عليها ظهر تأخر كبير في وتيرة إنجاز المشاريع الاستثمارية لعمليات المضاربة المتعلقة بقطع الأراضي الواقعة دخل مناطق التوسع السياحي وذلك خرقا للتشريع المتعلق بالبيئة والتعمير والعقار السياحي مما أدى إلى إرتفاع أسعار العقار السياحي وعزوف القطاع الخاص عن الاستثمار فيه(أجنبي ومحلي).

- عدم التطبيق الصارم والفعلي للتنظيم الخاص بحماية مناطق التوسع السياحي، فسن القوانين وحده لا يكفي فأهمية القانون تأتي عند تطبيقه على أرض الواقع، واتخاذ إجراءات ردعية ضد المضاربين ومدمري البيئة[2].

ثالثا- ضعف نوعية المنتوج السياحي

تتضمن نوعية المنتوج السياحي كل من نوعية الخدمات السياحية، نوعية الإيواء والفندقة، ونوعية النقل.

---

[1] عائشة شرفاوي ؛ مرجع سبق ذكره؛ ص 174.

[2] المرجع نفسه؛ ص 174.

1. **ضعف نوعية الخدمات السياحية:** يتضح ذلك في تدني للنظافة والصيانة في الفضاءات العمومية ،خدمات مرتفعة السعر وذات نوعية اقل مقارنة بدول الجوار وغياب خدمات جذابة بالاضافة إلى غياب أعمال لإبراز المنتجات المحلية؛
2. **إيواء وفندقه جد ضعيفة و ذات نوعية رديئة:** من خلال العجز في طاقات الاستقبال وهياكل إيواء متآكلة وبأسعار مرتفعة نسبيا بالنسبة للسكان المحليين أو مقارنة بمستوى جودتها حيث نجد 10% فقط من الفنادق تستجيب للمعايير الدولية؛
3. **ضعف نوعية النقل:**عدم القدرة على توفير خدمات نقل كمية ونوعية متكيفة مع الطلب، مع تسعير مبالغ مقارنة مع شركات النقل الجوي لدول الجوار، بالإضافة إلى سوء الربط الجوي باتجاه الجنوب(نحو المقاصد السياحية، الهقار، وحظيرة الطاسيلي)[1].

رابعا– ضعف أداء وكالات الأسفار ونقص في تطوير وتأهيل المستخدمين

تعاني الجزائر في هذا المجال نقص كبير ويتجلى ذلك في ما يلي[2]:

1. ضعف أداء وكالات الأسفار: وذلك من خلال غياب التحكم في التقنيات الجديدة للسوق السياحية الدولية، عدم التكيف مع الطرق العصرية للتسيير الالكتروني من حجز وخدمات،بالإضافة إلى عدم وجود تنظيم لوكالات السفر وغياب لميثاق يحكم المهنة وكذلك غياب مخطط للتكوين المستمر حيث أن دور الوكالات السياحية في الجزائر اقتصر على تقديم عروض للجزائريين للسفر إلى الخارج بالإضافة إلى دورها الذي أصبح كلاسيكيا في التسابق لتنظيم رحلات العمرة والحج وأغلب هذه الوكالات تسير بطرق تقليدية تفتقد إلى الأساليب العصرية للتسيير الالكتروني لتنظيم عمليات الحجز(النقل، الفنادق، المطاعم...) فحسب وزارة السياحة أن أنشطة هذه الوكالات تنحصر في:(80% عمرة وأسفار نحو الخارج، 10% استقبال لوكالات الجنوب و 10% حجز للتذاكر)؛

2. نقص في تكوين وتأهيل المستخدمين: الناتج عن نوعية تكوين غير ملائمة لمتطلبات العرض السياحي وكذلك نقص في تأهيل و مهنية المستخدمين في المؤسسات و الخدمات السياحية.

خامسا– خدمات مالية، تسيير وتنظيم غير متكيف مع القطاع

1. **بنوك وخدمات غير متكيفة مع القطاع:** الناتجة عن عدم ملائمة وضعف وسائل الدفع على مستوى البنوك والمؤسسات المستقبلية للسواح، قوانين لاتسمح بتوطين العمليات سواء بالنسبة للاستقبال أو إيفاده السياح إلى الخارج وكذلك تعارض في طريقة تمويل الاستثمار السياحي مع طبيعة النشاط؛
2. **تسيير وتنظيم غير متكيف مع السياحة العصرية:** وذلك من خلال غياب أدوات التقييم ومتابعة تطور السياحة على الصعيد الوطني والدولي بالإضافة إلى المبالغة في إجراءات استخراج التأشيرات[1].

---

[1] نسيبة سماعيني ؛ **دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر**؛ مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال؛كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛ جامعة وهران؛ الجزائر؛2014؛ ص 118.

[2] المرجع نفسه؛ ص 119.

3. عجز في الترقية والتسويق وغياب الأمن السياحي

أ. **عجز في الترقية والتسويق:** من خلال ضعف تسويق الوجهة الجزائرية، ضعف في التعاون بين مختلف القطاعات والشركاء في قطاع السياحة، وسائل ترقية متآكلة وغير مؤهلة لا تتماشى مع تقنيات الاتصال الحديث بالإضافة إلى غياب أنشطة إعلامية(المشاركة في الصالونات والمعارض)؛

ب. **غياب الأمن السياحي:**إن عدد السياح القادمين للجزائر ظل في تناقص مستمر طيلة العشرية السوداء إلى أن هدأت الأوضاع، لكن بعد قانون المصالحة الوطنية عرفت الجزائر عودة واستقرار الأمن إلا أن قدوم السياح الأجانب ظل محتشما بسبب الأعمال الإرهابية التي مازالت تستهدف بلادنا من حين لأخر(حادثة تنقنتورين....) حيث يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى عزوف السياح عن زيارة الدول غير المستقرة سياسيا بما يصاحب ذلك من انفلات أمني[2].

الفرع الثاني: آليات النهوض بالقطاع السياحي الجزائري

إن الواقع المتردي الذي يعيشه قطاع السياحة في الجزائر وذلك من خلال ضعف مساهمته في الاقتصاد الوطني تتضاعف التحديات أمام هذا القطاع في مسيرة الإعداد لمرحلة ما بعد النفط في الجزائر لجعله قطاعا واعدا ومعولا على مدا خيله حين تغيب عوائد النفط، وعلى هذا الأساس وانطلاقا من الوقائع السابقة يمكن الإشارة إلى جملة من التحديات التي تعتبر أساسية ويتوجب على صناع القرار أخذها بعين الاعتبار في إطار بناء استراتيجية مثلى للنهوض هذا القطاع في الجزائر.

أولا– زيادة الإنفاق الحكومي على قطاع السياحة

إن تطوير قطاع السياحة بالجزائر يتطلب بالضرورة أن يكون من بين اهتمام و أولويات السياسة الاقتصادية في الجزائر، وذلك يكون من خلال زيادة حجم الإنفاق العام على هذا القطاع قصد التمكين من خلق قاعدة متينة يرتكز عليها وتسمح باستمرار تطوره، حيث أن رقي هذا القطاع يتطلب سهر الهيئات العمومية على توفير أفضل الظروف التي تمكن من استقطاب السياح الأجانب وذلك من خلال:بناء المنشآت الأساسية و البني التحتية، عقد اتفاقيات شراكة و تعاون مع الدول المتطورة سياحيا للاستفادة من خبراتها و تجاربها،إنشاء مشاريع سياحية وتهيئة الإقليم وحماية المناظر الطبيعية[3].

ثانيا– تنشيط الاستثمار السياحي

تعتبر السياحة في الجزائر من أقل المجالات استقطابا للاستثمارات، فحسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لم يتعد إجمالي عدد المشاريع في القطاع السياحي المصرح به في الوكالة خلال الفترة (2000-2016) ما يقارب 789

---

[1] المرجع نفسه؛ ص 120.

[2] عائشة شرفاوي ؛ مرجع سبق ذكره؛ ص 185

[3] كريم بودخدخ ومسعود بودخدخ ؛ **مداخلة بعنوان: تحديات قطاع السياحة في الجزائر من خلال قراءة حول واقع تنافسيته العالمية**؛ الملتقى الدولي حول **السياحة رهان للتنمية المستديمة**؛ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير؛ جامعة البليدة؛ الجزائر؛ يومي 24و25 أفريل 2012؛ ص ص 13،14.

مشروعا بنسبة 1.31% من إجمالي المشاريع ومن هنا يتضح أن التنمية السياحية لا يمكن أن تتحقق في ظل جمود الاستثمار السياحي وضعفه، فتصبح إذن عملية التنشيط وتسهيل إقامة المشاريع السياحية للرفع من العرض السياحي أولية لإنعاش القطاع، إلا أن عملية التنشيط تتوقف بالدرجة الأولى على مواجهة الكثير من المثبطات التي تعيق الاستثمار ومن هنا يمكن حصر أهم عوامل نجاح هذا المستوى من الإستراتيجية في النقاط التالية[1]:

1. **الجانب التمويلي**: من خلال تكييف التمويل البنكي بما يتلاءم وطبيعة الاستثمار في السياحة عن طريقة تقديم القروض طويلة الأجل واعتماد التمويل التأجيري... وغيرها، وفتح المجال أمام المستثمر الجنبي للرفع من قدرات العرض السياحي خاصة مما يتيح الفرصة للرفع من التنافسية بين مختلف المؤسسات، ويفتح بذلك المجال نحو تحسين المعروض والمنتج المقدم، كما أن إبقاء الاعتماد على مشاركة القطاع الخاص يقلل من أعباء التمويل من القطاع العام، كذلك إعطاء أولوية للاستثمار السياحي في تقديم التحفيزات والإعفاءات الجبائية، مما يسمح بتقليل التكاليف وهو ما ينعكس على أسعار المنتج السياحي التي تعتبر مرتفعة مقارنة في مثيلتها في الدول المجاورة كالفنادق، الإطعام...الخ، بالإضافة إلى إنشاء صندوق لضمان القروض خاص بالسياحة؛

2. **الإطار التشريعي و المؤسسي**:تعتبر التشريعات والقوانين المتعلقة بالاستثمار أكثر الأسباب المعيقة لإقامة المشاريع أو توسعتها وترقيتها،ولذلك لابد من إعادة النظر في هذه القوانين وجعلها أكثر مرونة وتأقلمها مع المتغيرات الخارجية و مختلف التحديات التي تواجه القطاع السياحي، بالإضافة إلى تدعيم الإطار المؤسسي عبر إنشاء مؤسسات داعمة ومرافقة للنشاط والاستثمار السياحي مهما كان حجمه؛

3. **العقار السياحي**: لا بد من تقديم حلول جادة لإشكال العقار السياحي تشريعيا و مؤسسيا بما يمنح مزيد من الثقة لدى المستثمرين بضمان توطيد استثماراتهم، من خلال إنشاء سوق عقاري يخضع لآليات العرض و الطلب ويساهم في تقليص الفجوة بين الأسعار الحكومية و الخاصة للعقار، وكذا تفعيل مخطط مناطق التوسع السياحي عن طريق الأقطاب وقراها السياحية وتسهيل الحصول على العقار من طرف المستثمرين الخواص بهذه المناطق، مع تحفيز أصحاب الأراضي الواقعة داخلها لإقامة مشاريع سياحية؛

4. **التنويع الاستثماري**: تسمح الإمكانيات والمقومات السياحية التي تملكها الجزائر و مناها المتعدد من إرضاء التوجهات المتباينة للطلب السياحي إذا ما أحسن الاستثمار في مختلف المناطق وخاصة الصحراوية منها، إذ لا بد من مراجعة توجهات المخطط ألتوجهي للتهيئة السياحية في هذا الإطار، فوفقا لرؤيته لا يزال نصيب السياحة الصحراوية من مشاريع الأقطاب السياحية للامتياز بعيدا عن مستوى نظيراتها في الشمال والشرق والوسط من حيث الكم، رغم أن شساعة الصحراء الجزائرية تجعل كل قطب من أقطابها ينفرد بمقومات جذب سياحية خاصة بها، فالتنوع في منتجات السياحة الصحراوية عامل تنافسي تمتاز به الجزائر.

---

[1] حكيمة حليمي ؛ **السياحة كبديا تمويلي للاقتصاد الجزائري في ظل أزمة البترول العالمية –إستراتيجية تنمية القطاع و متطلبات النجاح**؛ مجلة رؤى اقتصادية؛ جامعة الشهيد حمه لخضر؛ الوادي؛ الجزائر؛ العدد 11؛ ديسمبر 2016؛ ص ص 416-417.

واتساع الصحراء يستلزم تبني استراتيجيات تختلف عما يمك تبنيه في المناطق الشمالية، وإذا كانت هناك عوامل قد يقع عليها إجماع مثل الهياكل والأمن والخدمات، فإن هناك قضايا أكثر إلحاحا بالنسبة للسياحة الصحراوية كالنقل البري، الجوي، الطاقةط الفندقية....إلخ.

ولتجاوز هذا الإشكال لا بد من تخصيص استثمارات كافية لترقية البنى التحتية الضرورية ووسائل النقل من طرف القطاع العام لتهيئة المناخ الملائم للاستثمار الخاص في تحسين خدمات السياحة الصحراوية، فنجاح إستراتيجية تنمية السياحة على مستوى تنشيط الاستثمار يتطلب تحقيق تنويع في المعروض، وأخذ ذلك بعين الاعتبار في توزيع الاستثمارات وتقديم التسهيلات وفقا لذلك(صحراوية، شاطئية، حموية....) وبقدر ما يقدم التنويع حلا لإشكالية الاختلال الجهوي في السياحة بقدر ما يعتبر أداة لضمان استمرارية النشاط السياحي وابتعاده عن الموسمية من خلال ضمان التدفق المستمر للسياح في مختلف فصول السنة،وبناء على ما تقدم يمكن القول أن آليات تنشيط الاستثمار السياحي يمكنها المساهمة أيضا في الرفع من التنافسية بين مختلف المستثمرين ما يجعلها أداة لترقية المنتوج وتحسينه.

ثالثا– تدعيم النوعية وتحسين المحيط

ويدخل في هذا الاطار تدعيم الخدمة المقدمة للسائح وتحسين المحيط السياحي مثل المدن والمناطق السياحية وكذلك تكوين الموارد البشرية التي تعتبر هامة أيضا في تقديم النوعية الجيدة للمنتج السياحي وفي مايلي أبرز النقاط المهمة[1]:

1. **تدعيم نوعية الخدمة:** إن ترقية وتدعيم النوعية تعتبر من الأولويات لتنسيق القطاع السياحي ودفعه وضمان انطلاقة صحيحة له، ومن أجل تدعيم النوعية، فان برنامج وزارة السياحة يتمحور حول النقاط التالية:
   - متابعة عمليات التقييس ومراقبة النشاطات والمهن السياحية الخاصة؛
   - تكييف القانون المتعلق بوكالات السياحة والأسفار مع المعطيات الاقتصادية الجديدة، وذلك بإعطاءه صلاحيات أكبر، لأن وكالات الأسفار في بلادنا يكاد يقتصر دورها على تنظيم الرحلات خارج البلاد، بينما من المفروض أن يكون دورها عكسيا وذلك بتنظيم أسفار الجانب نحو بلادنا وكذلك تدعيمها بكل الوسائل الضرورية؛
   - تصنيف المؤسسات الفندقية مع النظم الدولية و ضبط معايير استغلال الحمامات المعدنية؛
   - تنمية وظيفة مراقبة النوعية وذلك على المستوى الوطني؛
2. **تحسين محيط السياحة:** لا يمكن إغفال الدور الذي يلعبه المحيط في النشاط السياحي، حيث انه يتوجب تحسين هذا المحيط و ذلك بتضافر الجهود بين مختلف الهيئات والقطاعات(الصحة، البيئة.....)، ويتحقق هذا الهدف من خلال الحماية الصحية للمناطق السياحية وذلك بمحاربة كل الأمراض المعدية التي يمكن أن تنتشر فيها وذلك بضمان التطعيمات اللازمة بالإضافة إلى إنشاء المستشفيات والمراكز الطبية المتخصصة والمتطورة، وتوفير أمن وسلامة الأشخاص والممتلكات داخل وخارج المؤسسات الفندقية والسياحية وذلك عن طريق حماية ومساعدة السواح والمسافرين والتجهيزات السياحية؛

[1] نسيبة سماعيني ؛ مرجع سبق ذكره؛ ص ص 126-128.

3. **التسهيلات الخاصة بتنقل السواح:** يتعلق الأمر هنا بوضع نظام لهذه التسهيلات المتمثل في تسهيل عملية منح التأشيرات للسواح وأمتعتهم، بالإضافة إلى السماح لوكالات الأسفار والسياحة المعتمدين بالدخول إلى المطارات لاستقبال أفواجهم السياحية، بالإضافة إلى ضرورة تكييف النقل الجوي مع متطلبات الطلب السياحي ويتحقق ذلك بفتح خطوط مباشرة ودورية تربط المواقع السياحية الجزائرية بأهم السواق الموفدة للسياح، ووضع سياسة جزئية في ميدان تنظيم الرحلات الجوية الجماعية الخاصة وذلك من أجل اكتساب الأسواق ولمحافظة عليها؛

4. **تكوين الموارد البشرية وتكييفها مع متطلبات السياحة العصرية:** ويتم ذلك عن طريق تكوين الموارد البشرية، حيث يعتبر تكوين العاملين والاستثمار في العنصر البشري عنصرا هاما من عناصر ترقية النشاط السياحي، حيث أنه يتوجب التركيز على الناحية الكمية والنوعية في عملية التكوين، وذلك من أجل مواكبة المقتضيات الجديدة لاقتصاد السوق، وكذلك الرفع من نوعية الخدمة السياحية المقدمة وتحسين نمط التسيير، وكذلك من أجل مواجهة المنافسة المفروضة على المنتجات سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي، وقد أعطى النظام التكويني المتبع في السبعينات نتائجه في تلك الفترة، حيث أن الهدف المسطر آنذاك كان يدور حول ضمان التكوين الأولي في مختلف المستويات والتكوين المتواصل من اجل تحسين معلومات العمال وإعادة تأهيل المستخدمين بالقطاع.

رابعا– السياحة الداخلية كحل استعجالي للتنشيط السياحي

أمام عدم قدرة السياسات الموضوعية في الاستراتيجيات السياحية لاستقطاب عدد أكبر من السياح و الرفع من التدفق السياحي على المدى القصير، يصبح من الضروري تبني حلولا استعجاليه لتنشيط السياحة وتعزيز حركية المنتج في ظل حالة الركود والجمود التي تميز القليل من العرض السياحي، وبناءا على ذلك تعتبر السياحة الداخلية أحد تلك الحلول المساعدة على التنشيط السياحي إلا أنها تتطلب بدورها توفير عرض سياحي يتوافق والطلب المحلي، تقديم منتجات وخدمات سياحية بأسعار تنافسية لمثيلتها في الدول المستقطبة للسائحين الجزائريين وتراعي قدراتهم المالية، تكثيف الرحلات السياحية كخدمة لها أولوية في برامج الخدمات الاجتماعية، ويتم ذلك بالتعريف الداخلي بمختلف الوجهات السياحية عبر وسائل الترويج الأكثر كفاءة وانتشارا في المجتمع الجزائري؛

خامسا– الترويج السياحي

ضرورة اعتماد إستراتيجية تسويقية فعالة بإمكانها الترويج الجيد للمنتج السياحي بناءا على التخطيط ودراسات السوق بالإضافة إلى خلق العلامة التجارية وتجزئة وتقسيم الأنشطة بما في ذلك تعيزيز التكامل بين تكنولوجيا المعلومات في الترويج والتسويق، مع التركيز على دور الإعلام السمعي والبصري وتكنولوجيا الإعلام والاتصالات في العملية الترويجية، ولا بد من الإشارة إلى أنه من الضروري أن تمتد الإستراتيجية التسويقية نحو الوجهة لارتباط النشاط السياحي والطلب على منتجاته بالصور الذهنية حول الوجهة والمقصد السياحي والخروج من الطرق التقليدية إلى طرق أكثر إبداعا للترويج، مع تدعيم عمل الديوان الوطني للسياحة في هذا المجال[1].

[1] حكيمة حليمي ؛**السياحة كبديا تمويلي للاقتصاد الجزائري في ظل أزمة البترول العالمية –إستراتيجية تنمية القطاع و متطلبات النجاح**؛ مرجع سبق ذكره؛ ص 419.

خلاصة الفصل:

من خلال دراسة واقع كل من القطاع السياحي، الصناعي الفلاحي وقطاع المحروقات إتضحت أهمية هذا الأخير في الاقتصاد الجزائري الذي يعاني من إختلال في هيكله نتيجة تأثره بتقلبات أسعار النفط في الأسواق النفطية الدولية ليصبح بذلك الاقتصاد الوطني مرهونا بإستقرار هذه الأسعار، لذا يجب إعطاء أهمية كبيرة لباقي القطاعات الاقتصادية إذ يمكن للقطاع الفلاحي أن يكون كبديل استراتيجي لقطاع المحروقات لما تملكه الجزائر من مقومات ومؤهلات تستطيع من خلالها تحقيق نمواً حقيقيا ومستمراً، بالإضافة إلى القطاع الصناعي الذي يعتبر من أهم القطاعات الإنتاجية لما له من دور هام في التنمية الاقتصادية، لذلك حاولت الجزائر جاهدة لتطويره لما لها من إمكانيات صناعية كبيرة من أجل تحقيق معدل عالي للنمو وخلق فرص كبيرة للعمل وارتفاع لدخلها القومي ،كما تبين لنا أن للجزائر قطاع سياحي يحتل مكانة مرموقة لما تتوفر على الجزائر من ثروات ومقومات طبيعية وأثار من مختلف العصور تؤهلها لتكون قبلة سياحية هامة.

وبالرغم من المقومات التي تتوفر عليها القطاعات المنتجة في الجزائر من جهة والامكانات المالية التي خصصت لهذه القطاعات من جهة أخرى إلا أن القطاعات المنتجة بالجزائر تتميز بحالة من الركود والضعف نتيجة تراكم مشاكل مختلفة وليدة ظروف اقتصادية، سياسية واجتماعية مرت بها الجزائر أعاقت تطور هذه القطاعات وأضعفت مساهمتها في الاقتصاد الوطني.

الخاتمة

قائمة المراجع

أولا– المراجع باللغة العربية

أ. الكتب

1. إبراهيم قصي عبد الكريم ؛ **أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية؛** منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب؛ سوريا؛ الطبعة الأولى؛ 2010.

2. أبو السعود محمد فوزي مقلد رمضان محمد ونعمة الله أحمد رمضان وناصف إيمان عطية؛ **مقدمة في اقتصاديات الموارد والبيئة؛** الدار الجامعية؛ مصر؛ 2006.

3. آل الشيخ حمد بن محمد ؛ **اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة؛** مكتبة العبيكان للنشر؛ السعودية؛ الطبعة الأولى؛ 2007.

4. برجاس حافظ ؛ **الصراع الدولي على النفط العربي؛** بيسان للنشر والتوزيع؛ لبنان؛ الطبعة الأولى؛ 2000.

5. بكري كامل ؛ يونس محمود ؛ مبارك عبد النعيم ؛ **الموارد واقتصادياتها؛** دار النهضة العربية؛ لبنان؛ الطبعة الأولى؛ 1986.

6. بهلول محمد بلقاسم حسن ؛ **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر الجزء الثاني؛** ديوان المطبوعات الجامعية؛ الطبعة الاولى؛ الجزائر؛ 1999.

7. بيسون كريستان ؛ **إدخار الموارد؛** ترجمة مظهر بايرلي؛ المنظمة العربة للترجمة؛ سلسلة كتب التقنيات الاستراتيجية والمتقدمة؛ لبنان؛ الطبعة الأولى؛ 2011.

8. حسن محمد سلمان ؛ ترجمة موفق محمود حسن والدهواي فؤاد ؛ **التخطيط الصناعي؛** دار الصليعة للطباعة والنشر؛ لبنان؛ الطبعة الأولى؛ 1974.

9. الحموي سعيد خليفة ؛ **أساسيات إنتاج الطاقة(البترول– الكهرباء– الغاز)؛** الأكاديميون للنشر والتوزيع؛ الأردن؛ الطبعة الأولى 2016.

10. الحويج حسين فرج ؛ **التكامل الاقتصادي الإقليمي والصناعة البتروكيماوية؛** دار جليس الزمان للنشر والتوزيع؛ الأردن؛ الطبعة الأولى؛2013.

11. خضرة جلال بدر والكافي مصطفى يوسف ومخلوف هنادي محمد ؛ **السياحة الريفية؛** ألفا للوثائق؛ الجزائر؛ الطبعة الأولى؛ 2017.

12. خنسي بيوار ؛ **البترول– أهميته؛ مخاطره وتحدياته؛** دار ئاراس للطباعة والنشر؛ العراق؛ الطبعة الأولى؛ 2006.

13. الخولي سيد فتحي أحمد ؛ **اقتصاد النفط (الموارد الطبيعية والبيئة والطاقة)؛** خوارزم العلمية للنشر والتوزيع؛ السعودية؛ الطبعة الثامنة؛ 2015؛.

14. الداهري عبد الوهاب مطر ؛ **أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي؛** مطبعة العاني؛العراق ؛الطبعة الأولى؛ 1969.

15. داود سعد الله ؛ **الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر؛** دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع؛ الجزائر؛ الطبعة الأولى؛ 2013.

16. دراركة حمزة عبد الحليم وآخرون؛ **مبادئ السياحة**؛ دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع؛ الأردن؛ الطبعة الأولى؛ 2016.

17. الدوري محمد أحمد ؛ **محاضرات في الاقتصاد البترولي**؛ ديوان المطبوعات الجامعية؛ الجزائر؛ الطبعة الأولى 1983.

18. الرفاعي حاتم ؛ **البترول (ذروة الإنتاج وتداعيات الانحدار)**؛ نهضة مصر للطباعة والنشر؛ مصر؛ الطبعة الثانية؛ 2009.

19. الرميحي محمد ؛ **النفط والعلاقات الدولية**؛ سلسلة عالم المعرفة؛ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب؛ الكويت؛ 1982.

20. الرومي نواف ؛ **منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام**؛ الدار الجماهرية للنشر والتوزيع ؛ ليبيا؛ الطبعة الأولى؛ 2000.

21. زلوم عبد الحي ؛ **مستقبل الإقتصاد العربي بين النفط والإستثمار** ؛ دار الفارس للنشر و التوزيع؛ الأردن؛ الطبعة الأولى ؛ 2008.

22. السماك محمد أزهر سعيد ؛ **اقتصاديات المواقع الصناعية وتقييم المشروعات ودراسة الجدوى**؛ دار زهران؛ الأردن؛ الطبعة الأولى؛ 1998.

23. السماك محمد أزهر سعيد ؛ باشا زكريا عبد الحميد ؛ **دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية**؛ المكتبة الوطنية؛ العراق؛ الطبعة الأولى؛ 1979.

24. السويدي محمد ؛ **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري**؛ ديوان المطبوعات الجامعية؛ الجزائر؛ الطبعة الأولى؛ 1999.

25. السيد عبد المقتدر عبد العزيز ؛ **البترول وطرق اكتشافه**؛ دار الفكر؛ الأردن؛ الطبعة الأولى؛ 2008.

26. السيسي ماهر عبد الخالق ؛ **مبادئ السياحة**؛ مجموعة النيل العربية؛ مصر؛الطبعة الأولى؛ 2001.

27. الشافعي نظام عبد الكريم ؛ **التنمية الصناعية في قطر وخليج**؛ دار الشرق؛ الطبعة الثانية؛ قطر ؛1999.

28. الشرفات علي جدوع ؛ **مبادئ الاقتصادي الزراعي**؛ دار زهران للنشر والتوزيع؛ الطبعة الأولى؛ 2006.

29. الصيرفي محمد ؛ **الإدارة الصناعية**؛ مؤسسة حورس الدولية؛ مصر؛ الطبعة الأولى؛ 2005.

30. الطائي حميد ؛ **أصول صناعة السياحة**؛ مؤسسة الوراق للنشر؛ الأردن؛ الطبعة الأولى؛ 2001.

31. الظاهر نعيم وسراب إلياس؛ **مبادئ السياحة**؛ دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة؛ الأردن؛ الطبعة الثانية؛ 2007.

32. العارف جواد سعد ؛ **التخطيط والتنمية الزراعية**؛ دار الراية للنشر والتوزيع؛الأردن؛ الطبعة الأولى؛ 2010.

33. عبد السميع صبري ؛ **التسويق السياحي و الفندقي أسس عملية وتجارب عربية**؛ المنظمة العربية للتنمية الإدارية؛ مصر؛ الطبعة الأولى؛2007.

34. عبد الفضيل محمود ؛ **النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية**؛ المجلس الوطني للثقافية والفنون والآداب؛ عالم المعرفة؛ الكويت؛ الطبعة الأولى؛ 1999.

35. عبد اللطيف أحمد عبد الموجود محمد ؛ **تقلبات سعر صرف الدولار وأثرها على إقتصاديات الدول رالعربية المصدرة للبترول (أوبك)**؛ دار التعليم الجامعي؛ مصر؛ الطبعة الأولى؛ 2016.

36. عبد الله حسين ؛ **البترول العربي(دراسة اقتصادية سياسية)**؛ دار النهضة العربية؛ مصر؛ الطبعة الأولى؛ دون سنة نشر.

37. عبد الله خالد أمين ؛ **محاسبة النفط**؛ دار وائل للطباعة النشر؛ الأردن؛ الطبعة الثانية؛ 2015؛.

38. عبد الوهاب ابراهيم طه ؛ **محاسبة البترول (وفقا للنظم العالمية والمحلية ومعايير الجودة الدولية)**؛ المكتبة العصرية المنصورة؛ مصر؛ الطبعة الأولى 2006.

39. عبد لله محمد فريد والموسوي صفاء عبد الجبار والكناني محسن مهدي ؛ **إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة**؛ دار الأيام للنشر؛ الأردن؛ الطبعة الأولى؛ 2017.

40. عبوي زيد منير ؛ **مبادئ السياحة الحديثة**؛ دار المعتز للنشر والتوزيع؛ الأردن؛ الطبعة الأولى؛ 2016.

41. عبيدو خالد ؛ **التنمية الاقتصادية**؛ دار نور الإسلام للطباعة والنشر؛ مصر؛ الطبعة الأولى؛ 2007؛.

42. عجيمة محمد عبد العزيز والليثي محمد علي ؛ **التنمية الاقتصادية مفهومها– نظرياتها– سياساتها**؛ الدار الجامعية؛ مصر؛ الطبعة الأولى؛2003؛.

43. عجيمة محمد عبد العزيز وناصيف إيمان ؛ **التنمية الاقتصاية دراسات نظرية وتطبيقية**؛ دار المعرفة الجامعية؛ مصر؛ الطبعة الأولى؛ 2005.

44. عرفة سيد سالم ؛ **التسويق الصناعي**؛ دار الراية للنشر؛ الأردن؛ الطبعة الأولى؛ 2013.

45. عفيفي صديق محمد ؛ **تسويق البترول**؛ مكتبة عين الشمس؛ مصر؛ الطبعة التاسعة؛ 2003.

46. علي لطفي ؛**الطاقة والتنمية في الدول العربية**؛ المنظمة العربية للتنمية الإدارية؛ مصر؛ الطبعة الأولى؛ 2008.

47. عمارة هاني ؛ **الطاقة وعصر القوة**؛ دار غيداء للنشر والتوزيع؛ الأردن؛ الطبعة الأولى؛ 2012؛ ص137.

48. العمر حسن والعازمي عبد الله والمؤمن عزام ؛ **مقدمة في الاقتصاد الصناعي**؛ منشورات ذات السلاسل؛ الكويت؛ الطبعة الأولى؛ 2002.

49. غربي فوزية ؛ **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر**؛ مركز دراسات الوحدة العربية؛ لبنان؛ الطبعة الأولى؛ 2010.

50. غنيم عثمان محمد ؛ سعد بنيتا نبيل ؛ **تخطيط التنمية السياحية**؛ دار الإعصار العلمي؛ الأردن؛ الطبعة الأولى؛ 2017.

51. القاضي حسين يوسف ؛ الريشاني؛ سمير **محاسبة البترول**؛ دار الثقافة للنشر والتوزيع؛ الأردن ؛الطبعة الأولى؛ 2010.

52. كافي مصطفى يوسف ؛كافي هبة ؛ **جغرافيا السياحة وإدارة المقاصد و المخيمات السياحية**؛ دار الحامد للنشر والتوزيع؛ الأردن؛ الطبعة الأولى؛ 2016.

53. كافي مصطفى يوسف ؛ **مدخل إلى علم السياحة**؛ ألفا للوثائق؛ الجزائر؛ الطبعة الأولى؛ 2017.

54. مدحت اسلام أحمد ؛ **الطاقة ومصادرها المختلفة**؛ مركز الأهرام للترجمة والنشر؛ مصر؛ الطبعة الثانية؛ 1996.

55. المعماري عبد الغفور حسن كنعان ؛ **اقتصاديات الإنتاج الصناعي**؛ دار وائل للنشر؛الاردن؛ الطبعة الأولى؛ 2010.

56. مقلد رمضان محمد ، نعمة الله أحمد رمضان ، عبد العزيز عابد عفاف ؛ **اقتصاديات الموارد والبيئة**؛ الدار الجامعية؛ مصر؛ الطبعة الأولى؛ 2003.

57. الموسوي ضياء مجيد ؛ **الاقتصاد الجزائري في مواجهة أزمة تهاوي أسعار الطاقة 2014 وإلى غير رجعة**؛ كنوز الحكمة للنشر والتوزيع؛ الجزائر؛ الطبعة الأولى؛ 2015

58. الموسوي ضياء مجيد ؛ **ثورة أسعار النفط 2004**؛ ديوان المطبوعات الجامعية؛ الجزائر؛ الطبعة الأولى 2005.

ب. المذكرات والرسائل الجامعية:

1. إدريس أميرة؛ **تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الإقتصاد الجزائري**؛ اطروحة دكتورا؛ كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية؛ جامعة آبي بكر بلقايد تلمسان؛ الجزائر؛ 2016.

2. بلقلة براهيم؛ **سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر**؛ أطروحة دكتوراه؛ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛ جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف؛ الجزائر؛ 2015.

3. بوثلجة عائشة ؛ **دور الاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي العربي**؛ أطروحة دكتوراه؛ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛ جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف؛ الجزائر؛ 2017.

4. بوطكوك نهى؛ **دور الاستشراف في عملية اتخاذ القرار في القطاع الزراعي الجزائري**؛ أطروحة دكتوراه علوم؛ كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير؛ جامعة عبد الحميد مهري؛ قسنطينة2؛ الجزائر؛2017.

5. حليمي حكيمة؛ **اقتصاد ما بعد النفط في الجزائر دراسة لإمكانيات التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي**؛ أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية؛ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛ جامعة باجي مختار عنابة؛ الجزائر؛ 2014.

6. دهينة مجدولين ؛ **استراتيجيات تمويل القطاع لفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة**؛أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية؛ كلية العلوم الاقتصادية؛ التجارية وعلوم التسيير؛جامعة محمد خيضر بسكرة؛ الجزائر؛2017.

7. شرفاوي عائشة؛ **السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية**؛ أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ؛كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير؛ جامعة الجزائر3؛ الجزائر؛ 2015.

8. عوينان عبد القادر؛ **السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات(2000–2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية**؛ أطروحة دكتوراه العلوم؛ كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير؛ جامعة الجزائر–3–؛ الجزائر؛ 2013.

9. عيساني عامر؛ **الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة– حالة الجزائر–**؛ أطروحة دكتوراه ؛ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛ جامعة الحاج لخضر؛ باتنة؛ الجزائر؛ 2010.

10. غردي محمد؛ **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**؛ أطروحة دكتوراه؛كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛ جامعة الجزائر–3–؛ 2012.

11. كواش خالد؛ **أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية "حالة الجائر"**؛ أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه؛كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛ جامعة الجزائر؛ الجزائر؛ 2004.

12. معلم جميلة؛ **تجارب التنمية في الدول المغاربية والإستراتيجيات البديلة دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب**؛ أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية؛ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛ جامعة باتنة1؛ الجزائر؛2017.

13. موراد حطاب ؛ **أثر السياسات الصناعية على هيكل الصناعة –دراسة حالة صناعة الأدوية في الجزائر–**؛ أطروحة دكتوراه؛ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛ جامعة محمد خيضر بسكرة؛ الجزائر؛ 2016.

14. سايح بوزيد؛ **تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية**؛ مذكرة لنيل شهادة ماجستير؛ كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير؛ جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان؛ الجزائر؛2007.

15. سماعيني نسيبة؛ **دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر**؛ مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال؛كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛ جامعة وهران؛ الجزائر؛2014.

16. صالح موهوب؛ **تشخيص واقع السياحة في الجزائر واقتراح سبل تطويرها**؛ رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير؛كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛جامعة الجزائر؛ الجزائر؛ 2007.

17. صديقي سعاد؛ **دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي**؛ مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية؛ كلية العلوم اللاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛جامعة قسنطينة؛ الجزائر؛ 2006.

18. عيسى مقلد؛ "**قطاع المحروقات في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية**"؛ مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية؛ تخصص اقتصاد التنمية؛ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛ جامعة الحاج لخضر؛ باتنة؛ الجزائر؛ 2007-2008.

19. قويدر قوشيح بوجمعة؛ **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**؛ مذكرة ماجيستير؛ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛ جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف؛ الجزائر؛ 2009.

20. مساوي مباركة؛ **الخدمات السياحية والفندقية وتأثيرها على سلوك المستهلك**؛ مذكرة لنيل شهادة الماجستير؛كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛جامعة أبي بكر بلقايد؛ تلمسان؛ الجزائر؛ 2012.

21. نادي مفيدة؛ **انعكاسات الجغرافيا السياحية على التنمية الاقتصادية باستخدام معطيات بانل**؛ مذكرة لنيل شهادة الماجستير؛كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛ جامعة الشلف؛ الجزائر.

22. هدير عبد القادر؛ **واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها**؛ مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير؛كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛جامعة أبي بكر بلقايد؛ تلمسان؛ الجزائر؛ 2006.

23. وزاني محمد؛ **السياحة المستدامة:واقعها وتحدياتها بالنسبة للجزائر"دراسة القطاع السياحي لولاية سعيدة–حمام ربي–"**؛ مذكرة لنيل شهادة الماجستير؛ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ؛ جامعة آبي بكر بلقايد تلمسان؛ الجزائر؛ 2011.

ج. المجلات:

1. بن مسعود عطاالله؛ **النمو الاقتصادي وعلاقته بنمو القطاع الصناعي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1970–2015**؛ مجلة رؤى اقتصادية؛ جامعة االشهيد حمه لخضر الوادي؛ الجزائر؛ العدد 10؛ 2016.

2. بوفليح نبيل ؛ **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر للفترة (2000–2010)**؛ مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية؛ جامعة الشلف؛ الجزائر؛ العدد التاسع؛ 2013؛ ص46.

3. حكيمة حليمي ؛ **السياحة كبديا تمويلي للاقتصاد الجزائري في ظل أزمة البترول العالمية –إستراتيجية تنمية القطاع و متطلبات النجاح**؛ مجلة رؤى اقتصادية؛ جامعة الشهيد حمه لخضر؛ الوادي؛ الجزائر؛ العدد 11؛ ديسمبر 2016؛

4. حوتية عمر ؛ **واقع قطاع السياحة في الجزائر و افاق تطوره**؛ مجلة الحقيقة؛ جامعة أدرار؛ الجزائر؛ العدد29؛ 2014.

5. خضر حسان ؛ **أسواق النفط العالمية**؛ مجلة جسر التنمية؛ المعهد العربي للتخطيط؛ الكويت؛ العدد 57؛ نوفمبر 2006؛

6. رزقي ليندة؛ **ترشيد استغلال العقار الفلاحي ودوره في سد الفجوة الغذائية وتحقيق الامن الغذائي في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001–2014**؛ **الملتقى الدولي استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء التغيرات واتحديات الاقتصادية الدولية**؛كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛ جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف؛ الجزائر؛ يومي 23و24 نوفمبر 2014.

7. زرقين عبود ؛ **الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر**؛ مجلة بحوث اقتصادية عربية؛ مركز دراسات الوحدة العربية؛ لبنان؛ العدد 45؛ 2009.

8. زرمان كريم؛ **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001–2009**؛ مجلة أبحاث اقتصادية وادارية؛ جامعة محمد خيضر بسكرة؛ الجزائر؛ العدد السابع؛ جوان 2010.

9. زغيب شهرزاد وحليمي حكيمة؛ **الاقتصاد الجزائري بين الواقع وحتمية الزوال**؛ مجلة دراسات اقتصادية؛ الجزائر؛ العدد 11؛ 2008.

10. زوزي محمد؛ **استراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية**؛ مجلة الباحث؛ جامعة قاصدي مرباح ورقلة؛ الجزائر العدد الثامن؛ 2010.

11. سالمي رشيد؛ أسماء قاسمية؛ **دور القطاعين الزراعي والسياحي كخيارات استراتيجية بديلة لقطاع المحروقات–حالة الجزائر–**؛ مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية؛جامعة البليدة2؛ الجزائر ؛ العدد الأول؛ 2015.

12. السعيد بريكة ونور الهدى عمارة؛ **استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر**؛ مجلة العلوم الانسانية؛ جامعة أم البواقي؛ الجزائر ؛ العدد الرابع؛ ديسمبر 2015

13. السعيد بريكة ونور الهدى عمارة؛ **الصناعة كخيار استراتيجي لتنويع وإخراج الاقتصاد الوطني من التبعية للمحروقات**؛ مجلة الإستراتيجية والتنمية؛ جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم؛ الجزائر؛ العدد 11؛ 2016.

14. علة مراد؛ **دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الإقتصادية قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر للفترة(عام2000–2014)**؛ مجلة رؤى إستراتيجية؛ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية؛ الإمارات المتحدة العربية؛ العدد13؛ جانفي 2017.

15. قوريش نصيرة؛ **أبعاد وتوجهات إستراتيجية الصناعة في الجزائر**؛ مجلة شمال افريقيا؛ جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف؛ الجزائر؛ العدد الخامس؛ جانفي 2008.

16. معطى الله خير الدين وعمراني سفيان ؛ **الإصلاحات الفلاحية واثرها على تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر –دراسة نقدية–**؛ مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات ؛ العدد 41؛ 2017؛.

17. معطى الله خير الدين وعمراني سفيان ؛ **محاولة تقييم السياسة المنتهجة لتطوير القطاع الفلاحي الجزائري في ظل الاصلاحات الحديثة للفترة(2000–2012)**؛ مجلة الحقيقة؛ جامعة أحمد دراية أدرار؛ الجزائر؛ العدد 31؛ 2014.

د. الملتقيات والمؤتمرات العلمية:

1. الملتقى الوطني الأول حول: **الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر**؛ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛ جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم؛ الجزائر؛ يومي23و 24 أفريل 2012.

2. الملتقى الدولي حول **السياحة رهان للتنمية المستديمة**؛ كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير؛ جامعة البليدة؛ الجزائر؛ يومي 24و25 أفريل 2012.

3. الملتقى الدولي **حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التهيئة القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية؛** كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛ جامعة سطيف1؛ يومي 11و12 مارس؛ 2013.

4. الملتقى الدولي حول **أثر انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة لها "المخاطر و الحلول"؛** كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛ جامعة الدكتور يحي فارس المدية؛ الجزائر؛ 6و7 أكتوبر 2015.

5. الملتقى الدولي التاسع حول **استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية؛** كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير؛ جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف؛ الجزائر؛ يومي 23و24 نوفمبر 2014.

6. الملتقى الدولي حول"**انعكاسات أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة (المخاطر والحلول)**"؛ كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير؛ جامعة المدية؛7و8 أكتوبر 2015.

7. الملتقى الوطني الثاني حول **التنمية البديلة لقطاع المحروقات في الجزائر؛** جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج؛ الجزائر؛ يومي 07و08 مارس 2016.

8. الملتقى الدولي الأول حول: **أزمة النفط سياسات الاصلاح والتنويع الاقتصادي؛** كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة باجي مختار عنابة؛ الجزائر؛ يومي 14-15 أكتوبر 2017.

9. المؤتمر الأول حول **السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية و تأمين الإحتياجات الدولية؛** جامعة سطيف1؛ الجزائر؛ يومي 7-8أفريل2015.

هـ. التقرير

1. منظمة الأقطار العربية للبترول الأوابك؛ **التقرير الإحصائي السنوي؛** الكويت؛ 2017.
2. صندوق النقد العربي؛ **التقرير العربي الموحد؛** الكويت؛ 2017.
3. صندوق النقد العربي؛ **التقرير العربي الموحد؛** الكويت؛ 2016.
4. المؤسسة الوطنية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات؛ **بيئة أداء الأعمال في الدول العربية لعام 2015؛** الكويت؛ العدد الفصلي الرابع؛ ديسمبر 2014 .
5. صندوق النقد العربي؛ **التقرير الاقتصادي العربي الموحد؛** الكويت؛ 2013.
6. صندوق النقد العربي؛ **التقرير الاقتصادي العربي الموحد؛** الكويت؛ 2011.
7. صندوق النقد العربي؛ **التقرير الاقتصادي العربي الموحد؛** الكويت؛ 2010.
8. صندوق النقد العربي؛ **التقرير الاقتصادي العربي الموحد؛** الكويت؛ 2009
9. صندوق النقد العربي؛ **التقرير الاقتصادي العربي الموحد؛** الكويت؛ 2008.
10. صندوق النقد العربي؛ **التقرير الاقتصادي العربي الموحد؛** الكويت؛ 2003.

11. صندوق النقد العربي؛ **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** ؛ الكويت؛ 2001.
12. صندوق النقد العربي ؛ **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**؛ الكويت؛ 2000.
13. وزارة الفلاحة والتنمية؛ **الإستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر–التجديد الفلاحي والريفي–**؛ نشرة خاصة.
14. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية؛ **مسار التجديد الفلاحي والريفي –عرض وأفاق–**؛ الجزائر؛ ماي 2012.

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية

1– OPEC, Annual Statistical Bullentin, 2017.

2– **Les raports** rapport de la seconde communication national de l'Algérie sur les changements climatiques a la CNUCC, Alger 2010.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (1): احتياطي النفط في الجزائر (2000– 2016)

الوحدة: مليار برميل عند نهاية السنة

السنة	قيمة الاحتياطي
2000	**11,31**
2001	**11,31**
2002	**11,31**
2003	**11.80**
2004	**11,35**
2005	**12.27**
2006	**12,2**
2007	**12,2**
2008	**12,2**
2009	**12,2**
2010	**12,2**
2011	**12,2**
2012	**12,2**
2013	**12,2**
2014	**12,2**
2015	**12,2**
2016	**12,2**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- صندوق النقد العربي؛ التقرير العربي الموحد؛ الكويت؛ 2003.
- صندوق النقد العربي؛ التقرير العربي الموحد؛ الكويت؛ 2006.
- صندوق النقد العربي؛ التقرير العربي الموحد؛ الكويت؛ 2010؛ ص 356.
- صندوق النقد العربي؛ التقرير العربي الموحد؛ الكويت؛ 2014؛ ص387 .
- صندوق النقد العربي؛ التقرير العربي الموحد؛ الكويت؛ 2017؛ ص 332

الملحق رقم (2): إنتاج النفط في الجزائر (2000– 2016)

الوحدة:ألف برميل/يوم

السنة	قيمة الإنتاج
2000	**796.0**
2001	**842.4**
2002	**850.0**
2003	**1110.8**
2004	**1311.4**
2005	**1352**
2006	**1426**
2007	**1398**
2008	**1356**
2009	**1221.0**
2010	**1189.8**
2011	**1262.0**
2012	**1203.0**
2013	**1203.0**
2014	**1193.0**
2015	**1157.0**
2016	**1146.0**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- صندوق النقد العربي؛ التقرير الاقتصادي العربي الموحد؛ الكويت؛ 2003
- صندوق النقد العربي؛ التقرير الاقتصادي العربي الموحد؛ الكويت؛ 2006
- صندوق النقد العربي؛ التقرير الاقتصادي العربي الموحد؛ الكويت؛ 2010؛ ص358.
- صندوق النقد العربي؛ التقرير الاقتصادي العربي الموحد؛ الكويت؛ 2014؛ ص334.
- صندوق النقد العربي؛ التقرير الاقتصادي العربي الموحد؛ الكويت؛ 2017؛ ص389

الملحق رقم(3): تطور أسعار النفط واحتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر (2000-2016)

الوحدة: سعر النفط: دولار/برميل احتياطي الصرف: مليار دولار

السنة	أسعار النفط	احتياطي الصرف الأجنبي
2000	28.50	11.9
2001	24.85	17.96
2002	25.24	23.11
2003	29.03	32.94
2004	38.66	43.11
2005	54.64	56.18
2006	65.85	77.78
2007	74.95	110.18
2008	99.97	143.1
2009	62.25	148.91
2010	80.15	162.22
2011	112.94	182.22
2012	111.04	190.66
2013	108.97	194.01
2014	100.23	178.93
2015	53.06	144.13
2016	45	114.13

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- بنك الجزائر؛ "**التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**"؛ 2005؛ ص 176.
- بنك الجزائر؛ "**التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**"؛ 2010؛ ص 217.
- بنك الجزائر؛ "**التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**"؛ 2012؛ ص 170.
- بنك الجزائر؛ "**التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**"؛ 2017؛ ص 160.

الملحق رقم(4): تطور أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (2000-2016)

الوحدة: سعر النفط: دولار/برميل الناتج المحلي الإجمالي: مليار دينار

السنة	أسعار النفط	الناتج المحلي الإجمالي
2000	28.50	4123.5
2001	24.85	4260.8
2002	25.24	4537.7
2003	29.03	5264.2
2004	38.66	6112
2005	54.64	7564.6
2006	65.85	8512.2
2007	74.95	9408.3
2008	99.97	11042.8
2009	62.25	10135.6
2010	80.15	12049.5
2011	112.94	14384.8
2012	111.04	16209.6
2013	108.97	16647.9
2014	100.23	17228.6
2015	53.06	16702.1
2016	45	17406.8

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- بنك الجزائر؛ "**التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**"؛ 2005؛ ص ص 176؛162.
- بنك الجزائر؛ "**التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**"؛ 2010؛ ص ص 202 ؛ 217.
- بنك الجزائر؛ "**التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**"؛ 2012؛ ص ص 157؛170.
- بنك الجزائر؛ "**التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**"؛ 2017؛ ص ص 160؛146.

الملحق رقم(5): تطور أسعار النفط والميزانية العامة في الجزائر (2000-2016)

الوحدة: سعر النفط: دولار/برميل عناصر الميزانية: مليار دينار

السنوات	سعر النفط	الإيرادات العامة	النفقات العامة	رصيد الميزانية
2000	28.50	1578.1	1178.1	400
2001	24.85	1505.5	1321	184.5
2002	25.24	1603.2	1550	52.6
2003	29.03	1966.6	1766.2	200.4
2004	38.66	2226.2	1831.8	394.4
2005	54.64	3082.6	2052	1030.6
2006	65.85	3639.8	2453	1186.8
2007	74.95	3687.8	3108.5	579.3
2008	99.97	5190.5	4191	999.5
2009	62.25	3676	4246.3	(570.3)
2010	80.15	4392.9	4466.9	(74)
2011	112.94	5790.1	5853.6	(63.5)
2012	111.04	6339.3	7058.1	(718.8)
2013	108.97	5957.5	6024.2	(66.7)
2014	100.23	5738.4	6995.7	(1257.3)
2015	53.06	5103.1	7656.3	(2553.2)
2016	45	5042.2	7383.6	(2341.4)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- بنك الجزائر؛ "**التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**"؛ 2005؛ ص ص 176؛168.
- بنك الجزائر؛ "**التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**"؛ 2010؛ ص ص 217؛298.
- بنك الجزائر؛ "**التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**"؛ 2012؛ ص ص 162؛170.
- بنك الجزائر؛ "**التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**"؛ 2017؛ ص ص 160؛151.

الملحق رقم (6): تطور أسعار النفط والميزان التجاري في الجزائر (2000–2016

الوحدة: سعر النفط: دولار/برميل عناصر الميزان التجاري: مليار دولار

السنوات	أسعار النفط	الصادرات			الواردات	رصيد الميزان التجاري
		إجمالي الصادرات	صادرات المحروقات	صادرات خارج المحروقات		
2000	28.50	21.65	21.06	0.59	9.35	12.30
2001	24.85	19.09	18.53	0.56	9.48	9.61
2002	25.24	18.71	18.11	0.61	12.01	6.70
2003	29.03	24.47	23.99	0.47	13.32	11.14
2004	38.66	32.22	31.55	0.67	17.95	14.27
2005	54.64	46.33	45.59	0.74	19.86	26.47
2006	65.85	54.74	53.61	1.13	20.68	34.06
2007	74.95	60.59	59.61	0.98	26.35	34.24
2008	99.97	78.59	77.19	1.40	37.99	40.60
2009	62.25	45.18	44.41	0.77	37.40	7.78
2010	80.15	57.09	56.12	0.97	38.89	18.21
2011	112.94	72.88	71.66	1.22	44.94	27.94
2012	111.04	71.736	70.583	1.153	51.569	20.167
2013	108.97	64.867	63.816	1.051	54.987	9.88
2014	100.23	60.129	58.462	1.667	59.670	0.459
2015	53.06	34.565	33.081	1.485	52.649	(18.083)
2016	45	29.311	27.918	1.393	49.437	(20.127)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- بنك الجزائر؛ "**التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**"؛ 2005؛ ص 176.
- بنك الجزائر؛ "**التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**"؛ 2010؛ ص 217.
- بنك الجزائر؛ "**التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**"؛ 2012؛ ص 170.
- بنك الجزائر؛ "**التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**"؛ 2017؛ ص 160.

الملحق رقم(7): تطور استغلال الأراضي الزراعية للفترة (2000-2016)

الوحدة: ألف هكتار

البيان السنوات	المساحة الفلاحية الصالحة	أراضي رعوية ومروج	أراضي غير منتجة التابعة للمزارع	مجموع الأراضي المستلغة للزراعة
2001/2000	8193740	31914760	875340	**40983840**
2002/2001	2286908	31624770	882460	**40735920**
2003/2002	8270930	31635240	911770	**40817940**
2004/2003	8321680	32824410	1063510	**42209600**
2005/2004	8389640	32821550	1169440	**42380630**
2006/2005	8403570	32776670	1187650	**42367890**
2007/2006	8414670	32837225	1196945	**42448840**
2008/2007	8424760	32884875	1126355	**42435990**
2009/2008	8423340	32955880	1087700	**42466920**
2010/2009	8435028	32938300	1071022	**42444350**
2011/2010	8445490	32942086	1056284	**42443860**
2012/2011	8454630	32943690	1101110	**42499430**
2013/2012	8461880	32969435	1458095	**42889410**
2014/2013	8465040	32965976	1457539	**43888555**
2015/2014	8487854	3296513	1938887	**43395254**
2016/2015	-	-	-	**-**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على

- ONS, **L'ALGERIE EN QUELQUES CHIFFRES**, N°32, résultats : 2001, Edition 2003, P29.
- ONS, **L'ALGERIE EN QUELQUES CHIFFRES**, N°33, résultats : 2004, Edition 2004, P29.
- ONS, **L'ALGERIE EN QUELQUES CHIFFRES**, N°39, résultats : 2006 -2008, Edition 2009, P31.
- ONS, **L'ALGERIE EN QUELQUES CHIFFRES**, N°42, résultats : 2007 -2011, Edition 2012, P31.
- ONS, **L'ALGERIE EN QUELQUES CHIFFRES**, N°46, résultats 2013 -2015,Edition 2016, P37

الملحق رقم (8): تطور مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي (2000– 2016)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	قيمة الناتج المحلي	قيمة الناتج الفلاحي	النسبة (%)
2000	4123.5	**346.2**	8.4
2001	4260.8	**412.1**	9.67
2002	4537.7	**417.2**	9.19
2003	5264.2	**510.0**	9.69
2004	6112.0	**561.0**	9.18
2005	7564.6	**581.6**	7.5
2006	8514.8	**641.3**	7.5
2007	7564.6	**518.6**	7.7
2008	851202	**641.3**	7.5
2009	9408.3	**704.2**	7.5
2010	11042.8	**711.8**	6.4
2011	10135.6	**941.1**	9.3
2012	16209.6	**1421.7**	8.8
2013	16647.9	**1640.0**	9.9
2014	17228.6	**1772.2**	10.3
2015	16702.1	**1935.1**	11.6
2016	17406.8	**2140.3**	12.3

المصدر: من إعداد الطلبتين بالاعتماد على:

- Banque d'Algérie, rapport 2002 évolution économique et monétaire en Algérie, septembre 2003.
- Banque d'Algérie, rapport 2005 évolution économique et monétaire en Algérie, septembre 2006, p: 175.

- بنك الجزائر؛**التقرير السنوي 2008 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**؛سبتمبر 2009؛ ص232.
- بنك الجزائر؛**"التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"**؛2010؛ ص 204.
- بنك الجزائر؛**"التقرير السنوي 2012 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"**؛سبتمبر 2013؛ ص 238.
- بنك الجزائر؛**"التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"**؛2016؛ ص 146.

الملحق رقم: (9)مكانة اليد العاملة في القطاع الفلاحي (2000-2016)

الوحدة: ألف نسمة

السنوات	القوى العاملة الفلاحية	العمالة الكلية	نسبة العمالة الفلاحية (%)
2000	1185	**4977**	23.80
2001	1328	**5197**	25.55
2002	1438	**5435**	26.45
2003	1565	**5741**	27.26
2004	1617	**5918**	27.32
2005	1683	**6222**	27.04
2006	1780	**6517**	27.31
2007	1842	**6771**	27.20
2008	1841	**7002**	26.29
2009	1242	**9472**	13.11
2010	1136	**9736**	11.66
2011	1034	**9599**	10.77
2012	912	**10170**	8.96
2013	1141	**10788**	10.57
2014	899	**10239**	8.78
2015	917	**10594**	8.65
2016	865	**10845**	7.97

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- Banque d'Algérie, **rapport 2002 évolution économique et monétaire en Algérie**, septembre 2003.
- Banque d'Algérie, rapport **2005 évolution économique et monétaire en Algérie**, septembre 2006, p: 180.
- بنك الجزائر؛**التقرير السنوي 2008 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**؛سبتمبر 2009؛ ص 237
- بنك الجزائر؛**التقرير السنوي 2010"التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"**؛ جويلية 2011؛ ص 209
- بنك الجزائر؛**التقرير السنوي 2012"التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"**؛ سبتمبر 2013؛ ص 243
- بنك الجزائر؛**التقرير السنوي 2016"التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"**؛ سبتمبر2017؛ ص 150.

الملحق رقم(10): مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي (2000– 2016)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	قيمة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة المساهمة في الناتج المحلي %
2000	346.2	**4123.5**	9.3
2001	315.2	**4260.8**	7.5
2002	337.6	**4537.7**	7.5
2003	355.4	**5264.2**	6.8
2004	390.5	**6112**	6.3
2005	444.4	**7564.6**	5.6
2006	641.3	**8512.2**	5.3
2007	708.1	**9408.3**	5.1
2008	519.5	**11042.8**	4.7
2009	573.1	**10135.6**	5.7
2010	597.9	**12049.5**	5.0
2011	663.8	**14384.8**	4.61
2012	729.5	**16209.6**	4.5
2013	771.8	**16647.9**	4.6
2014	837.7	**17228.6**	4.9
2015	904.6	**16702.1**	5.4
2016	975.7	**17406.8**	5.6

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- Banque d'Algérie, rapport 2002 évolution économique et monétaire en Algérie, septembre 2003.
- Banque d'Algérie, rapport 2005 évolution économique et monétaire en Algérie, septembre 2006, p: 175.

- بنك الجزائر؛**التقرير السنوي 2008 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**؛سبتمبر 2009؛ ص232.
- بنك الجزائر؛**التقرير السنوي 2012 "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"**؛سبتمبر 2013؛ ص 238.
- بنك الجزائر؛**التقرير السنوي 2010"التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"**؛ جويلية 2011؛ ص 204
- بنك الجزائر؛ **التقرير السنوي 2016 "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"**؛ سبتمبر 2017؛ ص 146.

الملحق رقم (11): مكانة اليد العاملة في القطاع الصناعي (2000-2016)

الوحدة: ألف نسمة

السنوات	القوى العاملة الصناعية	العمالة الكلية	نسبة المساهمة في العمالة الكلية %
2000	497	4977	**9.98**
2001	502	5197	**9.65**
2002	504	5435	**9.27**
2003	510	5741	**8.88**
2004	523	5918	**8.83**
2005	523	6222	**8.4**
2006	525	6517	**8.05**
2007	522	6771	**7.70**
2008	530	7002	**7.56**
2009	1194	9472	**12.60**
2010	1337	9736	**13.73**
2011	1367	9599	**14.24**
2012	1335	10170	**13.12**
2013	1407	10788	**13.04**
2014	1290	10239	**12.59**
2015	1377	10594	**12.99**
2016	1465	10845	**13.50**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- Banque d'Algérie,"rapport 2002 évolution économique et monétaire en Algérie", septembre 2003.
- Banque d'Algérie,"rapport 2005 évolution économique et monétaire en Algérie", septembre 2006, p: 180.

- بنك الجزائر؛"**التقرير السنوي 2008 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**"؛سبتمبر 2009؛ ص237.
- بنك الجزائر؛"**التقرير السنوي 2010التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**"؛سبتمبر 2011؛ ص 209.
- بنك الجزائر؛"**التقرير السنوي 2012 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**"؛سبتمبر 2013؛ ص 243.
- بنك الجزائر؛"**التقرير السنوي 2016التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**"؛سبتمبر 2017؛ ص 150.

ملحق رقم(12): مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الاجمالي (2000-2016)

الوحدة: **مليار دينار**

السنوات	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة المساهمة %
2000	233.3	**4123.5**	5.7
2001	265.4	**4260.8**	6.3
2002	302.8	**4537.7**	6.7
2003	383.1	**5264.2**	7.3
2004	491.9	**6112.0**	8
2005	578.2	**7564.6**	7.6
2006	656.1	**8514.8**	7.7
2007	709.7	**7564.6**	7.6
2008	751.3	**851202**	6.8
2009	771.7	**9408.3**	7.7
2010	826.3	**11042.8**	6.9
2011	938.2	**10135.6**	6.4
2012	1099.8	**16209.6**	6.8
2013	1198.7	**16647.9**	7.2
2014	1180.1	**17228.6**	7.8
2015	1186.3	**16702.1**	7.1
2016	1193.4	**17406.8**	6.9

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على :

- **Atlas mondial de données** (**Knoema**), Site consulté le 26 / 05 / 2018 https://knoema.fr/atlas/Alg%C3%A9rie/topics/Tourisme

الملحق رقم (13): مساهمة القطاع السياحي في العمالة (2000-2016)

الوحدة: ألف نسمة

السنوات	مساهمة القطاع السياحي في العمالة	العمالة الكلية	نسبة المساهمة %
2000	154.7	4977	2.5
2001	166.3	5197	2.5
2002	180.5	5435	2.6
2003	180.4	5741	2.5
2004	227.5	5918	2.8
2005	258.8	6222	3
2006	239	6517	2.7
2007	225.4	6771	2.5
2008	227.6	7002	2.4
2009	269.1	9472	2.8
2010	254	9736	2.5
2011	266.6	9599	2.6
2012	289.2	10170	2.6
2013	321.9	10788	2.8
2014	302.2	10239	2.8
2015	324.6	10594	2.9
2016	318.3	10845	2.8

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على :

- **Atlas mondial de données** (**Knoema**), Site consulté le 26 / 05 / 2018
https://knoema.fr/atlas/Alg%C3%A9rie/topics/Tourisme

الملخص:

يعد النفط أحد أهم الركائز الأساسية في اقتصاديات الدولة سواء المستهلكة أو المنتجة له على حد سواء، ليس فقط كمصدر للطاقة بل كمورد اقتصادي استراتيجي يستعمل في شتى المجالات، كما يعتبر كأكبر مصدر يحقق دخل مالي للدول، حيث أنه أصبح أحد أهم العناصر في العلاقات السياسية والاقتصادية بين مختلف الدول.

إلا أن التقلبات العديدة التي شهدتها أسعار النفط في السوق النفطية جعلت معظم اقتصاديات الدول التي تعتمد عليه في صادراتها بالدرجة الأولى عرضة للأزمات الخارجية، وهو حال الجزائر التي يعتبر اقتصادها ريعي بامتياز فنجدها عرضة لهذه التقلبات السعرية وما ينجر عنها من انعكاسات على موازينها بصفة خاصة واقتصادها بصفة عامة.

وقد هدفت الدراسة إلى إبراز أثار تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري وضرورة التوجه إلى القطاعات البديلة في الجزائر التي تعتبر قطاعات إستراتيجية لما تملكه من مقومات تؤهلها لأن تكون بدائل دائمة للثروة الزائلة تدر عوائد للاقتصاد الوطني وذلك من خلال انتهاج مجموعة من الاستراتيجيات للنهوض بهذه القطاعات وتنميتها ومنه تنويع مصادر الدخل الوطني والخروج من التبعية النفطية.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، السوق النفطية، القطاعات المنتجة، الاستراتيجيات.

The Summary:

Petrol was considered as the most important piers in the country's economy whether the produced or the consumed and not only as a resource of energy but as an economic and strategic one used in all the domains, also it is considered as a resource that provides financial income to the countries and because of this it becomes very necessary in all the political and economical relations between countries.

However, all the vicissitudes that the oil passed through in the oil market has made most of the economies of the countries that depend on them in their exports primarily subject to the external crisis, and so is the Algerian economic that is considered as a rent one, what makes it susceptible to this vicissitudes in price and by this it causes some reflections on the country scales specifically and on its economic generally.

And the goal behind our studies is to show the consequences and the effects of the vicissitudes in the oil price at the Algerian economy and the obligation of changing and moving to a new and substitutional strategic sectors in which they are effective enough to be timeless substitutions that gives financial profits and this by working on some strategic to improve and change national income sources and go over oil dependency .